

الصناعات الإبداعية في مصر: سياسات ومبادرات

أكتوبر، ٢٠٢٣

الصناعات الإبداعية في مصر سياسات ومبادرات

دراسة بتكليف من المجلس الثقافي البريطاني في مصر

مختبر عمران القاهرة للتصميم والدراسات ٢٠٢٣، (CLUSTER)

اكتسبت الصناعات الإبداعية في مصر زخمًا على مدار العقدين الماضيين، مما جذب اهتمام المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص. وفي حين لا يزال تعريف "الصناعات الإبداعية" ضبابيًا، تسعى هذه الدراسة إلى توضيح النطاق المحلي لقطاعاتها الفرعية من خلال تأريخ فئاتها المختلفة وفهم سياقها. ومع التنظيم الحالي للصناعات الإبداعية في مصر تحت وزارات وهيئات الدولة المختلفة، تتداخل فئاتها وقطاعاتها الفرعية ضمن شبكة من القوانين التي تنظم القضايا المتعلقة بالتسجيل، والضرائب، وحماية الملكية الفكرية.

ترتكز هذه الدراسة للصناعات الإبداعية على مقارنة مزدوجة تجمع ما بين تحليل السياق التاريخي والمؤسسي والاقتصادي، من جهة، والمعطيات الميدانية من خلال عقد مقابلات والقيام بزيارة مبادرات ومشروعات ذات الصلة، من جهة أخرى. وتتضمن الدراسة ١٨ لقاءً مع قطاعات فرعية مختلفة مثل التصميم والحرف، والأزياء، والطهي، والألعاب، والرسوم المتحركة، والتطبيقات الرقمية. كما تتضمن مبادرات ذات مقارنة تنموية تشاركية مع المجتمعات المحلية والممارسات غير الرسمية في مجالات مثل إعادة التدوير، والحرف اليدوية، والرياضة. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم مقابلات مع ممثلين من هيئات الدولة على الرغم من التحديات التي واجهت الدراسة في الوصول إلى كبار المسؤولين، حيث تقدم الدراسة طرحًا للدور المؤثر الذي تلعبه المؤسسات الفاعلة والمنظمات الوسيطة في دعم المبادرات الناشئة واحتضانها.

واعتمادًا على الملاحظة والتحليل للمقابلات، تركز هذه الدراسة على محورين رئيسيين للتوصيات السياسية، يتعلق الأول بدور المبادرات الوسيطة، بينما يتعرض الآخر لحقوق الملكية الفكرية. ويتعين تناول هاتين القضيتين كما هو مقترح هنا ضمن سياق مصر ودول أخرى من الجنوب العالمي، حيث تثير اشكالية القطاع غير الرسمي السائد العديد من التحديات أمام تعزيز السياسات، في حين تتيح الفرص لتناول تعريف أكثر دقة للمبادرات الإبداعية، حيث تسعى الدراسة إلى تفعيل خطاب نقدي حول الصناعات الإبداعية وتوجيه السياسات إلى نطاق أكثر شمولاً.

جدول المحتويات

٣	الصناعات الإبداعية في مصر.....
٥	جدول المحتويات.....
٧	المقدمة.....
٧	السياق والخلفية العامة.....
٧	الأهداف والنطاق.....
٧	المنهجية والعملية.....
٨	تحديد الوضع الراهن.....
٩	الجزء الاول. تحليل الوضع الراهن.....
١٠	أ-١ التعريفات والنطاق.....
١١	أ-١-١ السياق التاريخي.....
١٢	أ-١-٢ التعريفات الدولية.....
١٦	أ-١-٣ السياق الوطني والتعريفات القطاعية.....
١٧	أ-١-٤ نظرة نقدية: نحو تعريف وطني للصناعات الإبداعية في مصر.....
١٩	أ-٢ حصر ورسم خرائط للصناعات الإبداعية في مصر.....
١٩	أ-٢-١ تطور مصطلح "الصناعات الإبداعية" في مصر- نظرة عامة.....
٢٠	أ-٢-٢ الدراسات السابقة: التقارير والمنصات أونلاين.....
٢٣	أ-٢-٣ التحليل.....
٢٣	أ-٣ الأوساط المؤسسية والقانونية للصناعات الإبداعية في مصر.....
٢٣	أ-٣-١ المؤسسات والوزارات.....
٢٦	أ-٣-٢ القوانين واللوائح والمعاهدات الدولية.....
٢٨	أ-٤ تأملات واستنتاجات.....
٢٩	الجزء الثاني. إشراك الفاعلين المبدعين.....
٣٠	ب-١ القطاعات الفرعية للصناعة الإبداعية: المنهجية.....
٣٣	ب-٢ مقابلات مع عينة من الصناعات الإبداعية: ملخص.....
٥٠	ب-٣ تحليل الدروس المستفادة: المواضيع المشتركة.....
٥٠	ب-٣-١ نماذج الأعمال.....
٥٠	ب-٣-٢ حشد التمويل الأولي.....
٥١	ب-٣-٣ حقوق الملكية الفكرية.....
٥٢	ب-٣-٤ الأساليب القانونية والتسجيل الرسمي.....
٥٢	ب-٣-٥ التوسع للوصول إلى المناطق غير الرسمية والمدن الأخرى.....
٥٣	ب-٣-٦ المهرجانات ومراكز التشبيك والتواصل.....

٥٣	ب-٤ تأملات واستنتاجات
٥٥	الجزء الثالث. الملكية الفكرية
٥٦	ج-١ مقدمة: الثغرات في السياسات
٥٦	ج-٢ الوسيط ودورهم الفعال في الصناعات الإبداعية
٥٧	ج-٢-١ السياق الدولي
٥٧	ج-٢-٢ مسح (رسم خرائط) الوسيط المحليين
٦٢	ج-٢-٣ تأملات حول دور الوسيط
٦٣	ج-٣ الملكية الفكرية
٦٤	ج-٣-١ حقوق الملكية الفكرية في مصر والسياق العالمي
٦٦	ج-٣-٢ تسجيل الملكية الفكرية في مصر: المؤسسات والسلطات والإجراءات
٧٠	ج-٣-٣ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية ٢٠٢٧
٧٢	ج-٣-٤ تعقيبات وتأملات
٧٤	المُلخص والاستنتاجات
٧٥	مُلحقات
٧٥	قائمة الأشكال
٧٧	الاختصارات
٧٨	المراجع
٨٦	قائمة الموارد
٨٧	الوسيط
٨٨	شكر وتقدير

المقدمة

السياق والخلفية العامة

جاءت هذه الدراسة الاستطلاعية بتكليف من المجلس الثقافي البريطاني في مصر لتتناول الصناعات الإبداعية في مصر استعدادًا لاجتماع المجلس العالمي للاقتصاد الإبداعي (GCEC) بالقاهرة في أكتوبر ٢٠٢٣. وتهدف الدراسة إلى تقديم نظرة عامة على الصناعات الإبداعية في مصر من حيث التعريف والحدود المؤسسية، والفاعلين المبدعين والوسطاء، بالإضافة إلى التحديات وتوصيات السياسة.

تأسس المجلس العالمي للاقتصاد الإبداعي (GCEC) في ٢٠١٨ باعتباره المجلس الاستشاري الدولي (IAC) لمركز السياسة والأدلة (PEC) بالمملكة المتحدة. ينظم المجلس اجتماع ريع سنوي بشكل منتظم أونلاين مع أعضاء الأربعة عشر من جميع أنحاء العالم، وكذلك ينظم مؤتمراتًا في إحدى المدن ("المجلس الدولي لمركز السياسة والأدلة (PEC)"، ٢٠٢٠). في ٢٠٢١ تقدم أعضاء مركز السياسة والأدلة (PEC) والمجلس الاستشاري الدولي (IAC) بطلب دعم من المجلس الثقافي البريطاني لإجراء بحث حول الموضوع المشترك للاقتصاديات الإبداعية وغير الرسمية في دولهم بما يراعى السياقات الإقليمية. واستهدف الأعضاء توفير أمثلة سابقة لنشاط البحث الناجح للمجلس الاستشاري الدولي (IAC) وذلك بالتوازي مع دوره الاستشاري. وبعد مرور عامين من الاجتماعات المنعقدة أونلاين، اجتمع المجلس الاستشاري الدولي (IAC) لمركز السياسة والأدلة (PEC) في إسطنبول في نوفمبر ٢٠٢٢ من أجل وضع استراتيجيات مشتركة لمراحلهم القادمة، وتناقشوا حول نقل تبعيته من مركز السياسة والأدلة (PEC) إلى جامعة نيوكاسل، مع دعوة أعضاء جدد من منطقة شرق آسيا والكاربي وتغيير اسمه إلى المجلس العالمي للاقتصاد الإبداعي بدعم من مركز السياسة والأدلة (PEC) والمجلس الثقافي البريطاني.

ولقد أختبرت مدينة القاهرة لاستضافة الاجتماع القادم للمجلس العالمي للاقتصاد الإبداعي (GCEC) في أكتوبر ٢٠٢٣ فقد ساهم حجم مدينة القاهرة الضخم، وتاريخها الطويل للفنون والثقافة، وأهميتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تعزيز هذا الترشيح، ليمثل ذلك فرصة لإعادة النظر في تعريف الصناعات الإبداعية ودورها في الجنوب العالمي. وعلاوة على جدول أعمال المجلس السنوي الاعتيادي، يمثل اجتماع القاهرة لأعضاء المجلس العالمي للاقتصاد الإبداعي (GCEC) فرصة للمشاركة بأمثلة مباشرة للصناعات الإبداعية الناشئة والنماذج المحلية الرائدة. ويسعى هذا البحث المقترح هنا إلى توفير سياق أوسع نطاقًا للسياسات الحضرية والاقتصادية التي لها تأثير مباشر على الأوساط الفنية والثقافية في القاهرة، مما يُمكن أعضاء المجلس العالمي للاقتصاد الإبداعي (GCEC) من اكتشاف أوجه القطاع الإبداعي التي لا حصر لها.

الأهداف والنطاق

تهدف هذه الدراسة إلى عقد حوار مستنير ونقدي حول الاقتصاديات الإبداعية وغير الرسمية في مصر. وتوفر الدراسة السياق العام للمناقشات بين أعضاء المجلس العالمي للاقتصاد الإبداعي (GCEC) أثناء اجتماعهم بالقاهرة حيث تعريفهم بالمبادرات الإبداعية المحلية والهيئات المعنية، وتتضمن الدراسة ثلاثة أجزاء، يوفر الجزء الأول خلفية عامة حول السياق الحضري والاقتصادي والسياسي في مصر مع التركيز على السياسات ذات الصلة بالقطاع الإبداعي بالإضافة إلى إلقاء الضوء على دراسات التخطيط السابقة للصناعة. ويقدم الجزء الثاني عددًا من دراسات الحالة التي تسلط الضوء على الاقتصاد الإبداعي الناشئ مع تأكيد خاص على دور الشباب والنساء والقطاع غير الرسمي. وفي حين يلقي هذا البحث الأولي الضوء على دراسات الحالة الناجحة فإنه يمهّد الطريق لعملية حصر ووضع خرائط منهجية بشكل أكبر في المرحلة القادمة. ويستعرض الجزء الثالث الدروس والتوصيات السياسية التي قد تساعد في عقد المقارنات مع مدن ودول أخرى لا سيما الجنوب العالمي، مع تركيز خاص على دور الوسطاء وقضية الملكية الفكرية. وتنتهي هذه الدراسة بخطة لتوسعة نطاق هذه الدراسة الاستطلاعية من خلال توثيق أكثر منهجية بالاستناد إلى مشروعات التخطيط السابقة.

المنهجية والعملية

تطورت هذه الدراسة على مدار ستة أشهر حيث تتبع عددًا من الأساليب المنهجية التي تجري بشكل متوازٍ. وتوفر الأبحاث الجارية أونلاين والأبحاث الأرشيفية خطًا أساسيًا للبيانات المتاحة للجمهور، حيث توفر المعلومات الأساسية والتي تتضمن التعريفات، والأمثلة الدولية، ومنصات الحصر ووضع الخرائط المحلية للمبادرات والصناعات الإبداعية. ويتم التعرف على الفجوات المحددة في السياق المحلي من خلال المناقشات مع ممثلي سلطات الدولة ذات الصلة والتي تتضمن الوزارات، والإدارات، والبرامج المعنية بموضوع المقابلات. وتُحلل دراسات حالة المبادرات الإبداعية والوسطاء من خلال إجراء مقابلات مباشرة، والقيام بزيارات لممارسات مختارة، وتوثيق مشروعاتهم. ثم يتم بعد ذلك معالجة البيانات المُجمعة والمقابلات من خلال التحليل وعقد المقارنات بين التحديات التي واجهتها هذه المبادرات، حيث تتمحور حول موضوعات شاملة. ويتم تناول هذه التحديات لاحقًا من خلال توصيات السياسة القائمة على أساس التحليل المتعمق للأطر القانونية والمؤسسية التي إما تعوق الصناعات الإبداعية في مصر أو تدعمها. وتوضع هذه التوصيات في سياق القطاع غير الرسمي السائد مع التركيز على موضوعين رئيسيين، ألا وهما دور الوسطاء وحماية حقوق الملكية الفكرية.

تحديد الوضع الراهن

ينحصر نطاق هذا البحث الذي يستغرق ستة أشهر في دراسة حالات تمثل عينات ممثلة للصناعة الإبداعية في مصر، وتهدف إلى وضع منهجية ودعم توجه أساسي لحصر ورسم خريطة أكثر شمولاً حيث اعتبار ذلك الخطوة التالية المحتملة. وعليه تعتمد الدراسة على تقارير ومنصات سابقة تتناول موضوعات مشابهة، وإن كانت تستخدم تعريفات وفئات أخرى مثل المبادرات الحضرية الإبداعية، والمنشآت الإبداعية والاجتماعية، ورواد التغيير الثقافي، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الناشئة ومراكز الابتكار، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

تم إجراء هذه الدراسة في ٢٠٢٣ ضمن مناخ سياسي واقتصادي وثقافي سريع التحول، وهو الأمر الذي تشهد عليه مشروعات الحصر ووضع الخرائط السابقة (القسم ٢.٢.٢). وتعمل المبادرات الإبداعية في مصر في ظروف متقلبة ومحفوفة بالمخاطر، ويرجع ذلك جزئياً إلى القوانين الجديدة التي تُقيد من ممارسة المنظمات غير الحكومية للعمل المجتمعي، وبالتالي تتزايد فرص التمويل المحدودة. بالإضافة إلى ذلك توجد هجرة ملحوظة للعقول المبدعة إلى المراكز الإبداعية الناشئة في الدول المجاورة خاصةً منطقة الخليج. كما لم تعد الكثير من مبادرات ومنظمات المجتمع المدني موجودة والتي تقلص عملها منذ بضعة أعوام ماضية. ومن ناحية أخرى يتجسد اعتراف الدولة بالقطاع الإبداعي في العدد المتزايد للمنصات والحاضنات التي ترعاها الحكومة، وقوانين الضرائب الجديدة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الممارسات غير الرسمية على الدخول في الاقتصاد الرسمي والتشريعات المتعلقة بوضع إطار موحد لحماية الملكية الفكرية.

الجزء الاول. تحليل الوضع الراهن

١-أ التعريفات والنطاق

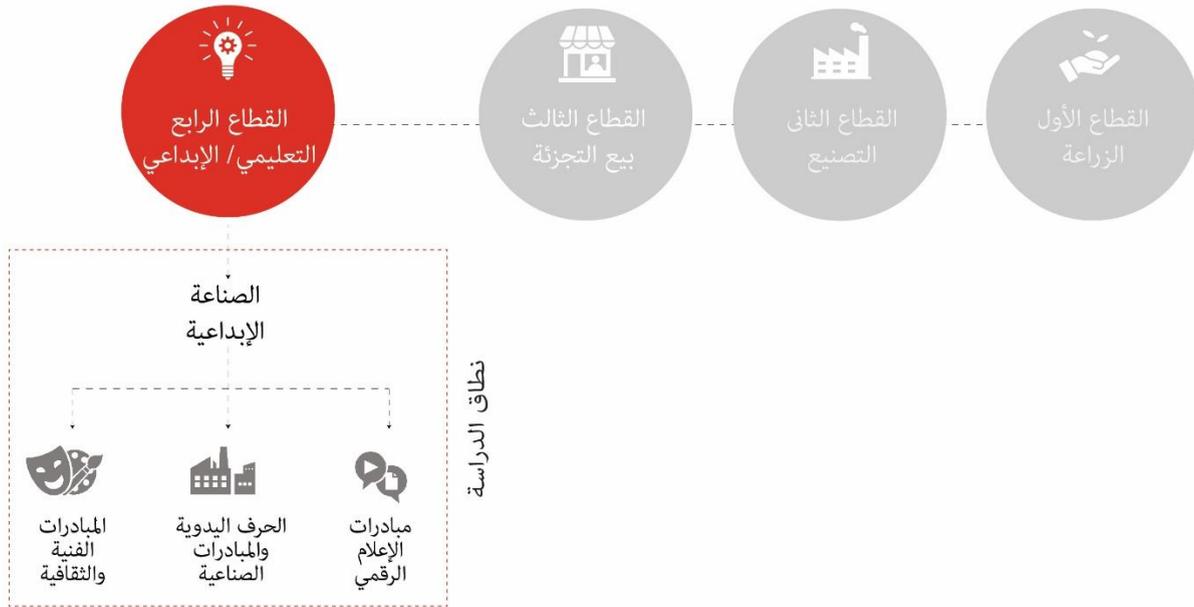
يعرض هذا القسم مجموعة من التعريفات المستخدمة لتحديد مصطلحات الاقتصاد الإبداعي والصناعة الإبداعية. وتنقسم التعريفات المعروضة إلى رؤي دولية تتضمن تلك المستخدمة في المناقشات الأكاديمية و/أو المقررة لدى المنظمات الدولية، وتعريفات وطنية التي يعبر عنها بشكل عام صانعي السياسة المصريين المختلفين.

يتكون الخطاب الدولي في هذه الدراسة من مقدمة موجزة عن المؤسسات ذات الصلة ومقارنة بين تعريفاتها، وبلي ذلك تحليل للأدبيات التي تعارض تعريفات المنظمات الدولية ويتضمن ذلك نقدًا لإمكانية تطبيق هذه التعريفات في الجنوب العالمي. ومن ناحية أخرى يجري تتبع التعريفات المحلية من خلال المصطلحات والتعريفات التي تتبناها الوزارات والهيئات ذات الصلة، فضلًا عن التحليل الخطابي للمقابلات الجارية مع مسؤولي الدولة في وسائل الإعلام المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من تناول التعريفات المختلفة في هذه الدراسة ليس للأغراض الأكاديمية بل هو لتوفير نطاق للدراسة أي فهم المنظومة البيئية للصناعات الإبداعية في مصر.

من المهم التمييز بين مصطلحات الصناعات الثقافية والصناعات الإبداعية والاقتصاد الإبداعي من البداية. وتتخذ هذه الدراسة مصطلح الصناعة الإبداعية القائم على المعرفة الواسعة ليشمل مجموعة كبرى من المبادرات والتي تتضمن الصناعة الثقافية بالإضافة إلى المبادرات الرقمية والحرفية والصناعية. وتعتبر الصناعة في الاقتصاد الكلي فرع من فروع الاقتصاد، يُنتج مجموعة وثيقة الصلة من المواد الخام أو السلع أو الخدمات (اقتصاد الصناعة، ٢٠٢٣)، ومن هذا المنطلق يشمل الاقتصاد الإبداعي كل من الصناعة الإبداعية وبالتالي الصناعة الثقافية. ومع ذلك هناك تمييز آخر أكثر دقة والذي يعتبر الصناعات الثقافية بمثابة مناقشة تحليلية للاقتصاد السياسي للقضايا الثقافية والأخلاقية والمعيارية المرتبطة به (Eickhof, ٢٠١٧) وفقًا للباحثة إلكا إيكهوف Ilka Eickhof يشير مصطلح "الصناعات الإبداعية" إلى إضفاء الطابع الاقتصادي على الثقافة وهو ما ينعكس بشكل متزايد في اللغة الاقتصادية المستخدمة في هذا المجال. ويتمثل ذلك وفقًا لها "عبر صانعي السياسة الثقافية (وغيرهم) المتحدثين بالإنجليزية عالميًا وذلك من خلال مصطلحات العمل مثل الصناعة، والاقتصاد، وتعزيز القدرات، والنمو المستدام والتكاملي، والكفاءة والإنتاجية، وتطوير الجمهور، والقيادة الاجتماعية، ورواد التغيير الثقافي، وأرقام التقارير والمبيعات، والسياحة الثقافية، والطبقة المبدعة، ومحركات التحديث الحضاري" (Eickhof, ٢٠١٧).

وخلال هذه الدراسة يُعتمد مصطلح الصناعات الإبداعية للإشارة إلى النطاق الأكبر للمبادرات، والشركات الناشئة، والمشروعات والأعمال التجارية موسعة النطاق.

قطاعات الاقتصاد



الشكل ١: يوضح الشكل التسلسل والعلاقة بين القطاعات المختلفة للاقتصاد مع التركيز على القطاع/الاقتصاد "الإبداعي". المصدر: "شرح القطاعات الاقتصادية: القطاعات الأربع للاقتصاد." دورة متخصصة، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٢

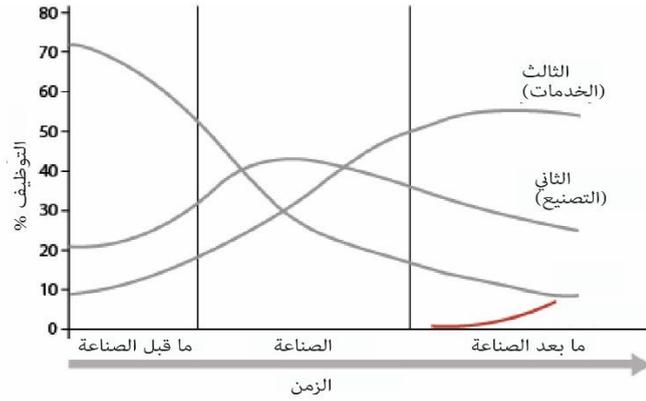
أ-١-١ السياق التاريخي

وبشكل عام ينبغي النظر إلى ظهور مفاهيم مثل الصناعات الإبداعية، والاقتصاد الإبداعي، والمدن الإبداعية، ضمن سياق انتقال الشمال العالمي من الاقتصاد الصناعي إلى ما بعد الصناعي أثناء الحقبة الثانية من القرن العشرين. فإن مصطلحات مثل الاقتصاد القائم على المعرفة (على عكس القائم على السلع)، والطبقة المُبدعة، ومجتمع المعلومات، وأقطاب التكنولوجيا هي عمومًا من خصائص التحول الجذري الذي شهدته المدن في أوروبا، وأمريكا الشمالية، وأستراليا خلال التحول الليبرالي الجديد في سبعينات وثمانينيات القرن الماضي. ومع هجرة الإنتاج الخارجي إلى الاقتصاديات الناشئة التي يوجد لديها قوى عاملة أرخص، أصبحت البنية التحتية الصناعية قديمة في الدول الصناعية السابقة، حيث تطلبت المدن أنواعًا جديدة من الاقتصاد حتى تزدهر. من الممكن إدراك المظهر المادي لهذا التحول بسهولة في تطويع المراكز والمرافق الصناعية السابقة والتي تتضمن المصانع، والمخازن، والمحطات الكهربائية، والموانئ، وذلك حتى تصبح متاحف، ومعارض فنية، واستوديوهات و"مراكز إبداعية". ومن ناحية أخرى تعتبر البنية التحتية الناعمة مثل المهرجانات والمؤتمرات وكذلك البرامج مثل "العاصمة الثقافية" من أشكال التمثيل غير الملموسة للاقتصاد الإبداعي الناشئ (Moriset, ٢٠١٣).

ومن التحولات الأخرى أيضا الانتقال التدريجي للممارسات الثقافية، من ممارسات تدعمها الدولة من خلال المنح والبرامج والإدارات الثقافية إلى ممارسات تحكمها قوى السوق، أي الممارسات الثقافية مثل المشروعات. هذا التحول من الثقافة "كحق" إلى سلعة، من خلال التحرر الممنهج من الضوابط التنظيمية وتطبيق تخفيضات الميزانية، يلقي بالضوء على الكثير من المظاهر الخاصة بسياسات القطاع الإبداعي وممارسته خلال العقود القليلة الماضية. ويُطلق على الاقتصاد الإبداعي، فهو القطاع الوحيد الذي يشهد زيادة مضطردة مقارنة بقطاعات الزراعة والتصنيع والخدمات مع أنه لا يزال يمثل نسبة صغيرة من إجمالي الناتج المحلي، إلا أنه (الشكل ٢).

ويساهم التفكير في الخلفية التاريخية لظهور الاقتصاد الإبداعي في فهمه . يأتي مصطلح الاقتصاد الإبداعي من مفهوم الصناعات الإبداعية الذي صاغه التقرير الأسترالي في ١٩٩٤ "الأمة المُبدعة" مؤكِّدًا على أهمية العمل الإبداعي لكل من الهوية الوطنية واقتصادها (Reis, ٢٠٠٨). ولقد كانت هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها حكومة فيدرالية أسترالية بتطوير سياسة ثقافية وتمويلها بشكل رسمي (الأمة المُبدعة، ١٩٩٤). واستنادًا إلى هذه الدراسة حاولت حكومة المملكة المتحدة في ١٩٩٧ تعريف الاقتصاد الإبداعي وفكرت في الإبداع واقتصاد الدولة. وفي حين يُستخدم مصطلحا الاقتصاد الإبداعي والصناعة الإبداعية بشكل تبادلي، إلا أن جون هاوكينز John Howkins في كتابه الصادر في ٢٠٠١ الاقتصاد الإبداعي: كيف يكسب الأشخاص الأموال من الأفكار (The Creative Economy: How People Make Money from Ideas) يوضح أن مصطلح الصناعة الإبداعية ينحصر في قطاع محدد، بينما يُستخدم مصطلح الاقتصاد الإبداعي لوصف الإبداع على مستوى الاقتصاد بأكمله بما في ذلك الأنشطة الأخرى الداعمة.

وضع هاوكينز Howkins وغيره من الباحثين بعده مفهوم الاقتصاد الإبداعي باعتباره مرتبًا بقوانين الملكية الفكرية. ومن هذا المنطلق يوفر قانون الملكية الفكرية الإطار للاقتصاد الإبداعي، ويركز تحليله على الاقتصاد الإبداعي في الغرب مع الإشارة بالتحديد إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية القرن العشرين، "أصبحت حقوق المؤلف المركز الأول في الصادات، حيث تجاوزت مبيعاتها مجالات الملابس، والكيمائيات، والسيارات، وأجهزة الكمبيوتر والطائرات" (Howkins, ٢٠٠١). وبعبارة أخرى يقبس هاوكينز Howkins صعود الاقتصاد الإبداعي من خلال الإحصائيات المتعلقة بالملكية الفكرية. ويزعم جون نيوبيجن John Newbigin في دراسة "الاقتصاد الإبداعي: دليل تقديمي" (The Creative Economy: An Introductory Guide) أمر مماثل حيث يشير إلى أنه "بدون التنظيم المنضبط للملكية الفكرية لتوقف الاقتصاد الإبداعي سريعًا" (Howkins, ٢٠٠١). ويستثني هذا الفهم للاقتصاد الإبداعي منظور القطاع غير الرسمي والجنوب العالمي. ولكن في الفصل "كيف تستطيع الحكومات المشاركة بشكل أفضل مع ممارسات عمل الاقتصاد الإبداعي للقرن ٢١" حاول جوفي ولاراساتي ونيوبيجن (Joffe, Larasati, and Newbigin) إدراج تقاطعات الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الثقافي، وجادلوا في أن تعريف الاقتصاد الثقافي ينبغي أن يتضمن "المرونة المحلية، والإدماج المجتمعي، والعمل التطوعي، وتوليد الدخل من خلال طرق أخرى غير الطرق الرسمية للمعاملات" (Joffe et al., ٢٠٢٢). وفي هذا الفصل يتعامل الباحثون مع هذه الفجوة في محاولة لفهم دور القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الإبداعي، ويدعون إلى نظام اقتصادي إبداعي يتضمن القطاع غير الرسمي.



الشكل ٢. يضع هذا الشكل السياق لظهور الاقتصاد الإبداعي ويشار إليه بالقطاع الرباعي بناءً على نموذج Clark-Fisher. المصدر: مترجمة للعربية من "أنواع الاقتصاديات"، Study Smarter،

www.studysmarter.co.uk/explanations/geography/regenerating-places/types-of-economies/

٢-١-٠ التعريفات الدولية

يظل السعي للحصول على تعريف عالمي للصناعات الإبداعية هدفاً صعب المنال. فتتبنى المنظمات الدولية تعريفات متفاوتة للصناعة الإبداعية وبالتالي يوجد لديها آراءً مختلفة حول القطاعات الفرعية التي تندرج ضمن هذه الصناعة. وهذا يُعقد من تطبيق المصطلح على سياقات محلية معينة في دول وثقافات مختلفة. وكما هو الحال مع جداول الأعمال والمواثيق العالمية الأخرى، مثل أهداف التنمية المستدامة أو ميثاق حقوق الإنسان، تظل هناك فجوة كبرى بين المُثل الدولية الأوروبية المركزية المطورة تاريخياً والمتعلقة بالصناعات الإبداعية من ناحية، والممارسات المحلية في مدن الجنوب العالمي من ناحية أخرى. ففي مصر على سبيل المثال تعتبر سيادة الاقتصاد غير الرسمي والممارسات الحضرية استجابةً للتحوّل الليبرالي الجديد، ودور الدولة وقدرتها على تنظيم هذه الممارسات، وهيمنة قطاع الخدمات مقارنةً بالمنتجات الصناعية مما يمثل مجرد بضعة أمثلة على الأوضاع التي قد تُشكّل كل من تعريف الصناعات الإبداعية ونطاقها في مواجهة التعريفات الدولية.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) هو مؤسسة دولية ضمن منظمة الأمم المتحدة والتي تشجع مصالح الدول النامية في التجارة العالمية.

تُعرف الأونكتاد للاقتصاد الإبداعي بأنه "مفهوم متطور يبني على التفاعل بين الإبداع الإنساني والأفكار والملكية الفكرية والمعرفة والتقنية"، ويتضمن جميع جوانب الصناعة الإبداعية بما في ذلك تجاريتها وعمالها ومنتجاتها. كما عرفت الأونكتاد الصناعة الإبداعية بأنها أنشطة تتضمن "الإعلانات، والهندسة المعمارية، والفنون والحرف، والتصميم، والأفلام، والفيديو، والتصوير الفوتوغرافي، والموسيقى، والعروض الفنية، والنشر، والبحث والتطوير، والبرمجيات، وألعاب الكمبيوتر، والنشر الإلكتروني، والتلفاز/الراديو" ("Creative Economy Programme", ٢٠٢٣).

ويهتم تعريف الأونكتاد للاقتصاد الإبداعي بإنشاء سلع وخدمات تقوم على الإبداع ورأس المال الفكري وإنتاجها وتوزيعها. وتركز على الأنشطة القائمة على المعرفة التي تنتج سلعة ملموسة وقدرات فكرية غير ملموسة لها أهداف خاصة بالسوق.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) هي مؤسسة دولية ضمن منظمة الأمم المتحدة والتي تعزز السلام العالمي من خلال التعاون الدولي في المجالات الثقافية للتعليم والفنون والعلوم والثقافة.

تُعرف اليونسكو للاقتصاد الإبداعي بأنه "تلك القطاعات ذات النشاط المنظم والتي يتمثل هدفها الرئيسي في إنتاج أو إعادة إنتاج، أو الترويج، أو توزيع أو المتاجرة في سلع وخدمات وأنشطة يأتي محتواها من أصول ثقافية أو فنية أو تراثية". طورت اليونسكو إطار الإحصاءات الثقافية والذي يقسم الصناعات الإبداعية إلى مجالات ثقافية تتضمن ستة مجالات أساسية ألا وهي التراث الثقافي والطبيعي، والأداء الفني والاحتفالات، والفنون المرئية والحرف اليدوية، والكتب والصحافة، ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية والتفاعلية، والتصميم والخدمات الإبداعية، والفرع الأخر هو المجالات ذات الصلة والتي تتضمن مجالين أساسيين ألا وهما السياحة والرياضة والترفيه.

يؤكد تعريف اليونسكو على الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية الثقافية المتعلقة بالمجالات الثقافية المذكورة مسبقاً في تعريفها على

عكس الجوانب الصناعية للاقتصاد الإبداعي التي تركز عليها الأونكتاد. وهناك بعض المجالات الأخرى التي لم يشار إليها في تعريف اليونسكو مثل صناعة البرمجيات والطهي.

تحالف الإبداع والثقافة ورأس المال Creativity, Culture and Capital

تحالف الإبداع والثقافة ورأس المال هو تحالف بين ثلاث مؤسسات غير هادفة للربح تقودها نساء، ألا وهي Arts and Culture Finance من المملكة المتحدة، وUpstart Co-Lab من الولايات المتحدة الأمريكية، وFundacion Compromiso من الأرجنتين. تقوم منصة المشروع والموقع والتي انطلقت في ٢٠٢١ على زخم سنة الأمم المتحدة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة وتركز على الاقتصاد الإبداعي.

يُعرف هذا المشروع ١٤٥ صناعة تابعة للاقتصاد الإبداعي ويصنفها إلى خمسة محاور رئيسية. تتمثل هذه المحاور في الأزياء الأخلاقية وهي شركات تنتج الملابس التي تتعامل مباشرة مع تحديات الصناعة المتعلقة بالعمالة والأثر البيئي، والأغذية المستدامة وهي منتجين للأغذية يتناولون تحديات المحافظة على الموارد، ووسائل الإعلام ذات الأثر الاجتماعي وهي شركات تستخدم أثر الاتصالات والتكنولوجيا للتشجيع على المخرجات الاجتماعية الإيجابية، وذلك بالإضافة إلى غيرها من الصناعات الإبداعية وهي عبارة عن الشركات الأخرى التابعة للفن، والتصميم، والثقافة والتي يكون لها أثر اجتماعي، وكذا الأماكن الإبداعية والتي تتضمن المشروعات العقارية التي تستهدف المبدعين في الاقتصاد الإبداعي.

نشرة الاقتصاد الثقافي العالمي Global Cultural Economy

نشرة الاقتصاد الثقافي العالمي هي نشرة لكل من الباحثين الأستراليين كريستيان دي بوكيلار Christiaan De Beukelaer وهو محاضر في السياسة العامة بجامعة ملبورن وكيم ماري سبينس Kim-Marie Spence وهو باحث بالجامعة الوطنية الأسترالية. ولقد نُشرت في ٢٠١٩ وتناقش مصطلحات وأفكار وسياسات رئيسية في الاقتصاد الإبداعي على المستوى العالمي، وتستخدم المواد المنشورة سابقًا والأوساط الأكاديمية. يستخدم الباحثان مصطلح "الاقتصاد الثقافي" بدلا من الاقتصاد الإبداعي لأنه يتضمن مجموعة من الصناعات التي تنطوي على الإبداع والثقافة. كما يزعم أن مصطلح الاقتصاد الثقافي يركز أكثر على السياسة حيث أنه يؤكد على التوزيع والاستهلاك بينما يركز الاقتصاد الإبداعي على الفنانين وجانب العرض في الصناعة (De Beukelaer and Spence, ٢٠١٩). ويُعرف الاقتصاد الثقافي بأنه "نظام الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك للسلع والخدمات الثقافية وكذلك السياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعمل فيها" (De Beukelaer and Spence, ٢٠١٩)

بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB)

اقترح بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB) مصطلح "الاقتصاد البرتقالي" كبديل للاقتصاد الإبداعي. قدم المصطلح لأول مرة فيليب بوتيراجو Felipe Buitrago وإيفان دوك Ivan Duque في نشرتهما "الاقتصاد البرتقالي: فرصة لا نهاية لها". ويشمل الاقتصاد البرتقالي كل من الاقتصاد الثقافي، والصناعات الإبداعية، والمجالات التي تدعم الإبداع مثل الفنون، والثقافة، والأبحاث، والعلوم، والتكنولوجيا.

تُعرف النشرة مصطلح "الاقتصاد البرتقالي" بأنه "مجموعة من الأنشطة المترابطة والتي من خلالها تتحول الأفكار إلى سلع وخدمات ثقافية والتي تتحدد قيمتها بالملكية الفكرية. ويتضمن المجال البرتقالي: (١) الاقتصاد الثقافي والصناعات الإبداعية، و(٢) الأنشطة الداعمة للإبداع (Buitrago and Duque, ٢٠١٣).

يحتوي الاقتصاد الثقافي على أنشطة فنية تقليدية مثل الفنون المرئية، والعروض الفنية، والسياحة، والتراث الثقافي، والنشر، والممارسات المرئية والمسموعة، والتصوير الفوتوغرافي. كما يتضمن الإبداعات الوظيفية ووسائل الإعلام الجديدة مثل النشر، والأشكال المسموعة والمرئية، والصوتيات، والتصميم، والبرمجيات، والإعلان، والأزياء والأخبار. وتحتوي الأنشطة الداعمة للإبداع الأبحاث الإبداعية، والتطوير والابتكار، وتطوير المهارات الفنية، والحوكمة وحقوق الملكية الفكرية والتعليم الإبداعي المهني.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

الويبو هي منتدى عالمي وجزء من منظمة الأمم المتحدة وتضم ١٩٣ دولة عضو. دور الويبو الرئيسي هو إصدار الخدمات والسياسات والمعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية وتنظيمها وتنفيذها. ويوجد لدى الويبو تعريفها الخاص للصناعات الإبداعية والمخصصة للصناعات المحمية بحقوق المؤلف.

صنفت الويبو الصناعات التي تتمتع بحق المؤلف إلى ثلاث فئات وفقاً لصلتها المباشرة بالموضوع الخاضع لحق المؤلف وعملياته. الفئة الأولى هي صناعات حق المؤلف الرئيسية وتُعرف بأنها الصناعات التي تشارك بشكل مباشر في "إنشاء موضوع خاضع لحماية حق المؤلف أو إنتاجه أو أدائه أو عرضه أو توصيله أو مبيعاته" ("Copyright-Based Industries", ٢٠٠٥) وتتضمن هذه الصناعات المصنفات الأدبية، والموسيقى، والمسرحيات، والأفلام، ووسائل الإعلام، والتصوير الفوتوغرافي، والبرمجيات، والفنون المرئية، وخدمات الإعلانات وجمعيات الإدارة الجماعية. والفئة الثانية هي صناعات حق المؤلف المترابطة وتُعرف بأنها الصناعات

التي توفر "الوسائل لإنتاج سلع وخدمات حق المؤلف ونشرها واستهلاكها". وتتضمن هذه الصناعات إنتاج الإلكترونيات والأجهزة وبيعها. والفئة الثالثة هي صناعات حق المؤلف الجزئية وتُعرف بأنها الصناعات التي يكون جزء فقط من الإنتاج "مرتبط بالمادة الخاضعة لحماية حق المؤلف مثل التصميمات، والهندسة المعمارية، والمجوهرات، والأثاث وغيرها من الحرف اليدوية الأخرى ... إلخ" (٢٠٠٥، "Copyright-Based Industries").

وزارة الثقافة والإعلام والرياضة بالمملكة المتحدة (DCMS)

في ١٩٩٨ اقترحت وزارة الثقافة والإعلام والرياضة بالمملكة المتحدة مصطلحًا لتحديد الصناعة الإبداعية، والذي يعرفها بأنها الصناعات "التي يكمن أصلها في إبداع الفرد ومهارته وموهبته والتي تتمتع بإمكانية تحقيق الثروة، وتوفير فرص عمل من خلال توليد الملكية الفكرية والاستفادة منها" (Parrish, ٢٠١٩). يتضمن هذا التعريف تسعة قطاعات فرعية للصناعة الإبداعية ألا وهي "الإعلانات والتسويق؛ والهندسة المعمارية؛ والحرف اليدوية؛ والتصميمات وتصميم الأزياء؛ والأفلام، والتلفاز، والفيديو، والراديو، والتصوير الفوتوغرافي؛ وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات وخدمات الكمبيوتر؛ والنشر؛ والمتاحف، والمعارض الفنية والمكتبات؛ والمقطوعات الموسيقية والفنون المرئية" (٢٠٢٢، "Creative Economy Outlook").

هيئة بيكراف/Connecti: City Conference، إندونيسيا

هيئة بيكراف هي هيئة غير وزارية تعمل عن قرب مع وزارة السياحة والاقتصاد الإبداعي، والتي تعمل على تعزيز الاقتصاد الإبداعي للفنانين في إندونيسيا وحمايته. وتُعرف الهيئة الاقتصادية الإبداعية باعتباره "الإبداع الخاضع لحماية حق المؤلف والناشئ عن التراث الثقافي والمعرفة والتكنولوجيا" (Parrish, ٢٠١٩). كذلك تُعرف القطاعات الفرعية التالية باعتبارها صناعات إبداعية: قطاعات مطوري الألعاب، والتصميم الداخلي، والهندسة المعمارية، والموسيقى، والفنون الجميلة، وتصميم المنتجات، والطهي، والأزياء، والأفلام، والرسوم المتحركة والفيديو، والتصوير الفوتوغرافي، وتصميمات الاتصالات المرئية، والتلفاز والراديو، والحرف، والإعلان، والعروض الفنية، والنشر، والتطبيقات .

مؤتمر Connecti City: هو مؤتمر دولي معني بالصناعات الإبداعية وينعقد في باندونج، إندونيسيا منذ ٢٠١٩. يركز المؤتمر على بناء الاقتصاد الإبداعي من أجل مساعدة الاقتصاد والإبداع والتنمية الاجتماعية. ويعيد المؤتمر التفكير في سياسة الاقتصاد الإبداعي، وبالتعاون مع الأطراف الفاعلة الدولية يقترح توصيات للسياسة. حدد المؤتمر ١٧ قطاع فرعي للاقتصاد الإبداعي في إندونيسيا: مطوري الألعاب، والتصميم الداخلي، والهندسة المعمارية، والموسيقى، والفنون الجميلة، وتصميم المنتجات، والطهي، والأزياء، والأفلام، والرسوم المتحركة والفيديو، والتصوير الفوتوغرافي، وتصميمات الاتصالات المرئية، والتلفاز والراديو، والحرف اليدوية، والإعلان، والعروض الفنية، والنشر، والتطبيقات (٢٠٢٢، "Connecti:City")

تقرير المجلس الثقافي البريطاني ٢٠٢١-٢٠٢٢ حول المشروعات الإبداعية والاجتماعية في مصر

يقوم تقرير المجلس الثقافي البريطاني ٢٠٢٢ "المشروعات الإبداعية والاجتماعية في مصر، ٢٠٢١-٢٠٢٢" بتعريف المشروعات الإبداعية باعتبارها "الشركات التي تعمل في قطاعات تتعلق بالفنون، والتصميم، والإنتاج الإعلامي، والثقافة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" و"الشركات التي تعتمد بشكل كبير على العمليات الإبداعية لإطلاق المنتجات والخدمات المبتكرة" ("Creative and Social"). وعرف المشروعات الاجتماعية باعتبارها "الشركات أو المنظمات الملتزمة برسالة اجتماعية أو بيئية" والتي لها "هدف أولي لتحقيق أثر اجتماعي و/أو بيئي بطريقة مُجدية ماليًا". كما تتضمن تلك التي "لا تعتمد بشكل أساسي على تمويل المنح" وتعطي الأولوية لرسالتها الاجتماعية عن تحقيق الربح ("Creative and Social"). وتجمع المشروعات الاجتماعية الإبداعية كل من المشروعات الاجتماعية والإبداعية.

مصر

بيانات الدولة

تركيز خاص على الصناعة الثقافية والإبداعية



١٠٦,٣ مليون نسمة
(مجموعات بيانات مصر ٢٠٢٣)



٣٦٣,٦ مليار دولار
الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٠
٣,٧٪
معدل النمو في ٢٠٢٠
(الصناعات الثقافية والإبداعية في مصر ٢٠٢١)



٢١,٣٣٪
معدل البطالة بين النساء في ٢٠١٩
٤٩,٥٠٪
مشاركة المرأة في الأنشطة الثقافية في ٢٠١٩
(الصناعات الثقافية والإبداعية في مصر ٢٠٢١)



١٠,٤٥٪
معدل البطالة في القوى العاملة في ٢٠٢٠
(الصناعات الثقافية والإبداعية في مصر ٢٠٢١)



٢٦,٥٤٪
القوى العاملة من الشباب
الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة ٢٠١٩
(الصناعات الثقافية والإبداعية في مصر ٢٠٢١)



٢٢٦,١٦٠,٦٠٤ دولار أمريكي إجمالي الموازنة العامة للثقافة
٩٢,٥٠٪
حصص قطاعي الثقافة والإبداع في الناتج المحلي الإجمالي
تنوع أشكال التعبير الثقافي, (٢٠٢٠)



٢١٣ قصر ثقافة منتشر في جميع أنحاء البلاد
(Fazeulaa, ٢٠١٨)



المرتبة ٤٣
الصادرات الخدمية للخدمات الثقافية والإبداعية عام ٢٠١٨
المرتبة ٣٩
صادرات السلع الإبداعية في عام ٢٠١٨
تنوع أشكال التعبير الثقافي, ٢٠١٨



الجهات الفاعلة في المجتمع المدني
التعاونيات والمنظمات غير الحكومية لها تأثير متزايد منذ عام ١٩٩٠
(Fazeulaa, ٢٠١٨)



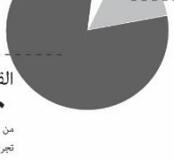
القطاع الخاص/ التجاري
المشروعات والشركات التي تستخدم الفنون والثقافة كاستراتيجية تسويقية
(Fazeulaa, ٢٠١٨)



وزارة الثقافة
ماين ٢٠٠٣ - قانون وإداري وقوانين الجين للحكومة
(Fazeulaa, ٢٠١٨)



المدن الأخرى ٥٪
من النشاطات الثقافية تجري في مدن أخرى
الإسكندرية ١٥٪
من النشاطات الثقافية تجري في الإسكندرية



القاهرة ٨٠٪
من النشاطات الثقافية تجري في القاهرة

١٤٣ منظمات ثقافية
في مصر وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
(Fazeulaa, ٢٠١٨)



الشكل ٣. دراسة قطرية موجزة لمصر مع التركيز على الصناعات الإبداعية بالاعتماد على العديد من المصادر المذكورة في الرسم البياني.

أ-٣-١ السياق الوطني والتعريفات القطاعية

بالتفكير في السياق المحلي لمصر فإن الحكومة تتبنى في الأساس المصطلحات المقترحة من اليونيسكو والأونكتاد مع وجود فروق قطاعية من وزارة إلى أخرى بسبب الاختلافات في نطاق اهتمامها. يمثل الشكل (٣) الموضح أعلاه المشهد الكلي الحالي للإحصاءات والمؤسسات والبيانات المتعلقة بالصناعة الإبداعية في مصر. وانطلاقاً من "رؤية مصر ٢٠٣٠" قامت الحكومة "بتحول اقتصادي من القطاع التقليدي المادي الصناعي إلى القطاع الإبداعي وقطاع الاتصالات القائم على المعلومات والتكنولوجيا" (Eickhof, ٢٠١٧). وبالتالي فإن معظم بيانات الوزارات وبرامجها تهتم بمفاهيم الابتكار ورقمنة الصناعات الإبداعية. وعادةً ما لا يُذكر بوضوح تعريف الصناعات الإبداعية، ولكن بدلاً من ذلك يُستنتج من أوراق منشورة أو تصريحات عامة لشخصيات سياسية رائدة أو يُستخلص من البرامج والأنشطة والاستراتيجيات المُعلنة من الوزارات المختلفة. سوف يتناول هذا القسم تعريفات وزارة الثقافة، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث أن نطاق عملهم يتقاطع بشكل مباشر مع قطاعات الصناعات الإبداعية.

وزارة الثقافة

يتأثر تعريف مصطلح الصناعات الإبداعية بنشاط الوزارة الذي يركز بشكل أساسي على إنتاج الثقافة. "تدعم الوزارة الصناعات الثقافية ونشرها دون تمييز تحقيقاً للعدالة الثقافية" ("الرؤية والرسالة").

بالإضافة إلى تناول تعريف الوزارة يُعرف وزير الثقافة السابق وأستاذ الوثائق والمكتبات بجامعة القاهرة د. عماد أبو غازي الصناعة الثقافية والإبداعية باعتبارها المفاهيم المرتبطة بفترة الثورة الصناعية والحداثة (أبو غازي، ٢٠٢١). وشرح أن إضفاء الطابع الصناعي على الثقافة جعلها لا تقتصر على النخبة فقط ولكن أصبحت متاحة للجمهور. ووفقاً لأبو غازي تشير الصناعة الإبداعية إلى العمل الإبداعي/الثقافي الذي يستهدف نطاق أوسع من الجمهور وينتج من خلال عملية الإنتاج الضخم، ومراحل الإنتاج المتعددة، ورأس المال، والقوى العاملة التي ليس بالضرورة أن تكون من المبدعين. إن التغيير من كونها مبادرة إبداعية إلى صناعة إبداعية يكمن في التحول من استخدام الطرق التقليدية للإنتاج والبيع حيث يتولى مبدع واحد دور المُنتج والبائع إلى اتباع عملية إنتاج معقدة حيث يشترك كل من السوق والقوى العاملة والماكينات فيها للوصول إلى شرائح أوسع نطاقاً من الجمهور. وتتضمن بعض الصناعات الثقافية كما حدد أبو غازي في ورقته كل من السينما، والتلفاز، والنشر، والمسرح، والعروض الفنية، والموسيقى، والفنون التطبيقية (أبو غازي، ٢٠٢١).

وزارة التجارة والصناعة

في مقال منشور في جريدة الشرق الأوسط أونلاين وضع وزير التجارة والصناعة السابق المهندس رشيد محمد رشيد تعريفاً للصناعات الإبداعية باعتبارها التفاعل بين الإبداع البشري والتكنولوجيا والمعرفة بالاستناد إلى توليد الإبداع وإضفاء الطابع التجاري عليه (رشيد، ٢٠٢١). ويُستنتج مصطلح الاقتصاد الإبداعي من بيان مهمة الوزارة وبرامجها التي تنطوي على بعض قطاعات الاقتصاد الإبداعي: من أجل "توفير بيئة ملائمة لاقتصاد شامل ومستدام يقوم على تعزيز التنافسية والتنوع والمعرفة والابتكار..." (مهمة الوزارة). ويُشار صراحةً إلى تطوير المجمع الصناعي للحرف اليدوية والتراث والتصميم حتى يكون ذلك جزءاً من نطاق اهتمامهم في تقرير الوزارة المعني باستراتيجية تنمية الصناعة والتجارة: ٢٠١٦-٢٠٢٠ (Industry and Trade, ٢٠١٧). وفي حين جرى تعريف الحرف اليدوية والتراث والتصميم باعتبارها من قطاعات الصناعة الإبداعية وذلك من خلال تقريباً جميع التعريفات الدولية المحددة سابقاً، إلا أن الوزارة تحدد النشاط على أنه صناعة فقط وذلك عندما يكون له مساهمة ملحوظة في الاقتصاد نتيجة لحجم رأسماله البشري والمالي. وهذا ما يفسر لماذا تعتبر بعض صناعات الحرف اليدوية جزءاً من نطاق تطوير الوزارة وأنشطتها في حين البعض الآخر ليس كذلك، ومن ثم فإن برنامج مصر الإبداعية هو أحد برامج الوزارة لتعزيز الحرف المحلية وتمكين الحرفيين المحليين (Beyond Handmade Goods).

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تأثر تعريف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للصناعة الإبداعية بالاستراتيجية الوطنية للحكومة "مصر الرقمية" وهو المصطلح الذي يشير إلى "مجتمع رقمي مصري يتبنى التكنولوجيات ويدمجها تقريباً في كل جانب من جوانب الحياة" (التحول الرقمي). في حين لم يُعرف مصطلح الصناعة الإبداعية بشكل واضح إلا أنه يُستدل عليه من استخدام الوزارة لكلمات الابتكار والإبداع الرقمي في تحديد نطاق عملهم. كذلك تقر الوزارة أهمية التنوع الاقتصادي وأنه يقع ضمن قدرتها القيام بتنظيم شبكة تكنولوجيات اتصالات فعالة وصيانتها لدعم "مجتمع المعرفة" من خلال المناهج المبتكرة (الاتصالات: الصناعة). وتتضمن بعض البرامج والمشروعات الرئيسية للوزارة والمعنية بالابتكار والإبداع الرقمي: (أ) مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، (ب) ومراكز الابتكار الإبداعي، (ج) وإبداع مصر، (د) ومراكز إبداع مصر الرقمية. وتهدف جميعها إلى تعزيز الابتكار والإبداع الرقمي وريادة الأعمال في الصناعات والتعليم على المستوى المحلي.

١-٤ نظرة نقدية: نحو تعريف وطني للصناعات الإبداعية في مصر

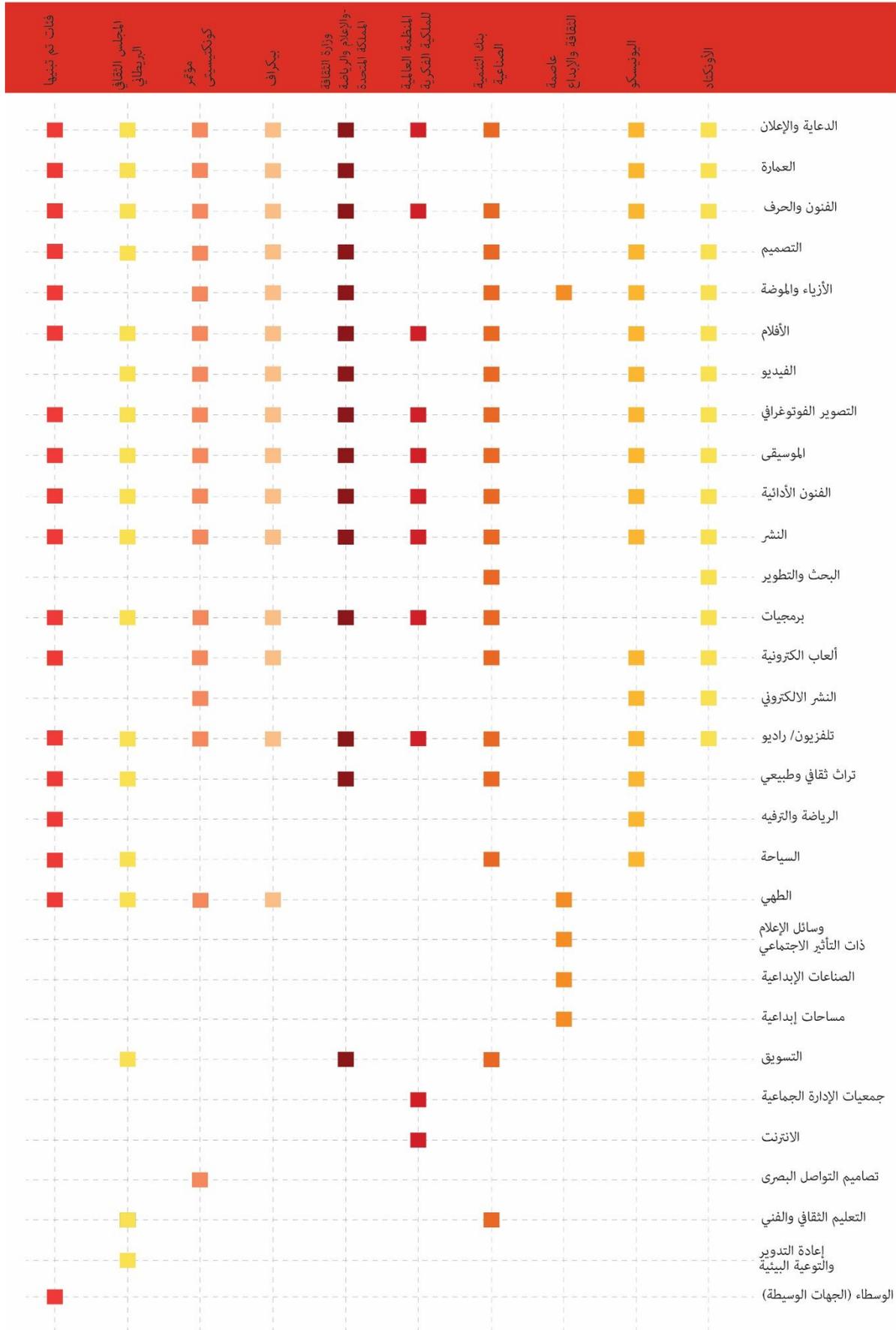
يكشف الملخص الموضح أعلاه ليس فقط الفجوة بين التعريفات الدولية والممارسات المحلية في مصر وإنما يسلط الضوء أيضًا على بعض أشكال عدم الاتساق بين القطاعات والهيئات العديدة فيما يتعلق بالصناعات الإبداعية في مصر (انظر النقطة ١.٣). وفي حين يعتبر الوصول إلى تعريف قاطع للصناعات الإبداعية في مصر خارج نطاق هذه الدراسة إلا أنه ثمة بعض الانتقادات والفروق الدقيقة التي تكشف من خلال المقابلات مع الأطراف الفاعلة والمنظمات والهيئات ذات الصلة في هذا القطاع.

ومن الانتقادات الأساسية هو الانفصال السياقي الكامل للشمال العالمي عن الطابع الخاص للجنوب العالمي. وينتقد دي جيسوس وآخرون ميل الشمال العالمي ومنظّماته إلى التغافل عن الاختلافات المجتمعية، وتجاهل وجود قطاعات إبداعية أخرى تتجاوز تلك المحددة مسبقًا والتغاضي عن الطابع غير الرسمي المتأصل للاقتصاد في الجنوب العالمي (De Jesus et al., ٢٠٢٠). وبالتالي لا يمكن فصل تعريف الصناعات الإبداعية في مصر عن الاقتصاد غير الرسمي. فمن ناحية من الممكن النظر إلى الاقتصاد غير الرسمي على أنه استجابة مباشرة ومبدعة لإلغاء القيود التنظيمية وانسحاب الدولة من دورها كمقدم للخدمات وبالتالي يعتبر الاقتصاد غير الرسمي بمثابة إبداع (CLUSTER, ٢٠٢٣). ومن ناحية أخرى فإن القطاع غير الرسمي السائد والذي يمثل ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي (Khalid, ٢٠٢٣) وحوالي ٧٠٪ من الأماكن المخصصة للسكن (Sims, ٢٠١٢) يوفر سياقًا من التحديات أمام تنظيم الصناعات الإبداعية من حيث التسجيل والضرائب وحماية الملكية الفكرية.

والانتقاد الثاني هو التمييز بين الصناعات القائمة على المعرفة مقابل القائمة على الإبداع. في حين يظل الجانب الابتكاري هو العامل الذي تدفعه القيمة لأي صناعة إبداعية فإن المعرفة والابتكار يظلا مختلفين بالرغم من التفاوتات المفاهيمية المرتبطة. ووفقًا للمستشار الأول لوزير الشباب والرياضة د. محمد عبد الدايم، ينطوي الابتكار على إبداع منتج جديد من فكرة قائمة بالفعل، بينما لا تتضمن المعرفة هذا الإبداع بل تقوم على تطبيق الحقائق الموجودة مسبقًا على مجموعة من المشاكل، وفي حين أن تصميم منتج جديد قد يمثل الفكرة الأولى، فإن التطبيق الرقمي قد يمثل الفكرة الثانية على نحو أفضل.

وبالنسبة للانتقاد الثالث فهو الفرق بين المبادرة والصناعة التي غالبًا ما يُخلط بينهما. وعلى عكس التعارض المفاهيمي أعلاه بين المعرفة والابتكار، من الممكن تفسير ازدواجية المبادرة والصناعة على أنها سلسلة متصلة. فمن الممكن للمبادرة الإبداعية أن تتطور لتصبح صناعة مدرة للربح بعد معالجة معايير اقتصاد السوق، مثل تكلفة العمالة، والتصنيع، والتسويق والتوزيع، والنفقات العامة المتعلقة بإيرادات المبيعات وغيرها من أنشطة الدخل الأخرى. ويعتبر هذا التمييز أمرًا أساسيًا بشكل خاص عند مناقشة المبادرات الثقافية التي تحولت إلى مشروعات، وهو مصطلح معترض عليه ونوعًا ما مكروه لدى الكثير من الفاعلين الثقافيين الذين أجريت معهم المقابلات في هذه الدراسة. هذا التمييز الذي غالبًا ما تؤكد عليه الجهات الفاعلة الإبداعية في القطاع الثقافي يعكس النقاط الموضحة أعلاه حول التحول في السياسات من الثقافة كحق أو خدمة تدعمها الدولة إلى سلعة مربحة يحكمها اقتصاد السوق. ومقارنةً بالشمال العالمي تظل عملية إزالة القيود التنظيمية للثقافة وتحويلها إلى سلعة بطيئة وغير متسقة في مصر. وأصبح هذا الحديث مثار معارضة على الرغم من السياسات الاقتصادية والثقافية المضطربة التي تبنتها الدولة خلال العقدين الماضيين، على سبيل المثال فإن البنية التحتية الثقافية والمواقع التراثية المملوكة للدولة حتى الأماكن العامة قد تحولت تدريجيًا إلى أماكن مدرة للدخل، وتديرها بشكل مباشر الوزارات ذات الصلة أو من خلال التأجير إلى مستثمري القطاع الخاص. ومن الممكن القول بأن الدولة تلحق بكل من القطاع الخاص والممارسات غير الرسمية لتغير وضع دورها من حارس للصالح العام إلى رائد أعمال ضخم.

في ضوء هذه الانتقادات وأوجه عدم الاتساق المشار إليها أعلاه تقترح هذه الدراسة تعريف عملي للصناعات الإبداعية في مصر من خلال استراتيجية ذات اتجاهين، الأول هو تبني تعريف قائم من التعريفات الدولية وفي هذه الحالة يكون تعريف الأونكتاد كنقطة بداية ثم بعد ذلك تهيئة هذا التعريف على أساس القطاعات الفرعية للصناعات الإبداعية في مصر استنادًا إلى المقارنة بين الأمثلة الدولية والإقليمية والمحلية كما هو موضح في الشكل ٤.



الشكل ٤. مصفوفة تتضمن الفئات في كل تعريف بالخطاب الدولي كجزء من الاقتصاد الإبداعي.

٢-أ حصر ورسم خرائط للصناعات الإبداعية في مصر

يعرض هذا القسم بإيجاز الاستراتيجيات والخطوات المقترحة من الوزارات والجهات الإدارية تجاه الصناعة الإبداعية والثقافية. ثم يفحص بشكل شامل المحاولات المحلية والدولية لتصنيف المبادرات الإبداعية في مصر وحصرها ووضع خرائط لها وتعريفها. وتتضمن النماذج السابقة لرسم الخرائط التي نظمتها المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ضمن إهتمامها بمسح الصناعات الإبداعية.

١-٢-أ تطور مصطلح "الصناعات الإبداعية" في مصر- نظرة عامة

يستند السياق التاريخي التالي بشكل ما على الدراسة الذي قام بها وزير الثقافة السابق الأستاذ عماد أبو غازي والمنشورة في فصل تحت عنوان "قطاع الصناعات الإبداعية في مصر: النشأة-الحاضر-آفاق المستقبل"، والذي يسلط الضوء بشكل خاص على الصناعة الثقافية بدلا من الصناعة الإبداعية بمعناها الشامل. وفقاً لأبو غازي على الرغم من ظهور مصطلح "الصناعة الإبداعية" في مصر تقريباً في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من خلال المجلس الثقافي البريطاني، بدأت الصناعة الإبداعية بمعناها الحديث للكلمة في مصر في وقت مبكر من القرن التاسع عشر مع ظهور الصحافة المطبوعة وإنشاء مطبعة بولاق في ١٨٢٠. ولقد بدأت صناعات الطباعة والنشر ككيانات مملوكة للدولة على خلاف صناعات السينما والموسيقى التي بدأت كصناعات مملوكة للقطاع الخاص. وفي بداية القرن العشرين ازدهرت صناعات الموسيقى والسينما في مصر، وبالتالي قام طلعت حرب رجل الاقتصاد الرائد المصري ومؤسس أول بنك وطني "بنك مصر"، بتأسيس شركتين للإنتاج الثقافي، ألا وهما مطبعة مصر وستوديو مصر. وفي محاولة لتنظيم أنشطة الصناعة الإبداعية وإضفاء الطابع الرسمي عليها تأسست لجنة للفنون الجميلة بموجب قرار ملكي في ١٩٤٩ لوضع مقترحات سياسة الدولة في مجالات الفنون (أبو غازي، ٢٠٢١).

وفي ستينات القرن الماضي وما بعدها مرت الصناعات الإبداعية بتحولات مضطربة بدءاً من تأمين جميع الصناعات بما فيها الصناعة الإبداعية تحت حكم الرئيس جمال عبد الناصر، وما تلاه من سياسة التحرير الاقتصادي، أي سياسة الانفتاح تحت حكم الرئيس أنور السادات والتي أدت إلى الخصخصة التدريجية للصناعة الإبداعية. كانت الدولة في البداية مشتركة بشكل قوي في كل من ملكية الصناعة الثقافية وانتاجها، مثل طباعة الكتب ونشرها، والبث الإذاعي والتلفزيوني. وفي ١٩٥٢ تأسست وزارة الإرشاد القومي لتنظيم الصناعة الثقافية المتنامية، وهي الوزارة التي تحولت بعد ذلك في ١٩٥٨ إلى وزارة الثقافة والإرشاد القومي. وخلال هذه الفترة ظهرت تساؤلات حول ما إذا كانت الصناعة الإبداعية ستعمل كخدمة أم لتحقيق الربح وبالتالي كيف تريد الدولة تنظيم الصناعة الإبداعية، وهذا ما شارك فيه وزير الثقافة في العصر الناصري د. ثروت عكاشة. لقد أدت هذه التساؤلات بالعديد من الصناعات الإبداعية إلى التوفيق بين تحديد وضعها كمؤسسات لها مساهماتها الاقتصادية وفي نفس الوقت ككيانات توفر خدمات ليست بالضرورة أن تكون مُحفزة ماليًا.

شهدت سبعينات القرن الماضي موجة من الإصلاحات للبيئة الإبداعية والثقافية في مصر، بدءاً بدمج وزارة الثقافة ووزارة الإعلام، وانتهت لاحقاً بإلغاء وزارة الثقافة وتفكيك إداراتها إما في شكل دور عرض فنية أو مؤسسات مستقلة. خلال هذه الفترة تدخل المجلس الأعلى للثقافة وأصبح الجهة الرائدة في المشهد الثقافي. وعلى الرغم من مواصلة مؤسسات الفن والسينما والمسرح المستقلة التابعة للوزارة المفككة عملها، أثبتت الفكرة بأكملها عدم نجاحها وجرى سحبها لاحقاً، وبالتالي أعيد تأسيس وزارة الثقافة في ١٩٨٤. وكانت الفترة الطويلة لتولي فاروق حسني منصب وزير الثقافة بمثابة مرحلة جديدة من الاستثمار في أماكن المعارض، والبرامج الثقافية، وغيرها من الصناعات والمنتجات الثقافية الأخرى ليس فقط كخدمات للجمهور العام ولكن أيضاً كمنتجات ثقافية حيث أثبتت قدرتها على أنها تدر الدخل.

وأنتهت ثورة ٢٠١١ التي أطاحت بنظام مبارك الفترة الممتدة لمنصب فاروق حسني بطل الثقافة كصناعة. ووفقاً لأبو غازي شهد عام ٢٠١٤ نقطي تحول في الصناعات الثقافية والإبداعية، ألا وهما السياسات الثقافية المقترحة التي وضعها وزير الثقافة المعين في ٢٠١١ جابر عصفور، و"رؤية مصر ٢٠٣٠" لاستراتيجيات التنمية المستدامة. وفي واحدة من مقالاته المنشورة اقترح عصفور استراتيجية لتطوير النظام الثقافي لمصر، وأشارت الاستراتيجية إلى أن وزارات التعليم والإعلام والثقافة والأوقاف والشباب والرياضة تعتبر جميعها منافذ للوعي والمعرفة التي تخاطب بشكل مباشر وغير مباشر عقول الجمهور، وذلك على الرغم من اختلاف مسؤولياتهم وأنشطتهم. لهذا فمن طرق العمل تجاه تطوير النظام الثقافي هو العمل بشكل جماعي نحو التأثير على فهم الجمهور وتقديره للثقافة ومنتجاتها (عصفور، ٢٠١٤). علاوة على ذلك تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى إحياء البيئة الثقافية في مصر من خلال توفير خدمات ثقافية شاملة، والاستثمار في الصناعة الثقافية للنشر والسينما والمسرح والموسيقى والتراث وإعفاء جميع المؤسسات والدور الثقافية من الجمارك والضرائب والقوانين التقييدية (أبو غازي، ٢٠٢١).

طوال تاريخ مصر من السياسات الثقافية كما هو موضح أعلاه يتضح هدف الحفاظ على دور وزارة الثقافة كوصي لتسهيل الصناعات الثقافية باعتبارها خدمات عامة شاملة. يتضح ذلك عند تحليل نقاط التحول الرئيسية والتي تتضمن التأمين، وتفكيك المؤسسات الثقافية وإعادة تأسيسها. ومن ناحية أخرى تُشكل التكنولوجيات الجديدة وسياسات التحرير الاقتصادي على مدار العقد الماضي الخطاب المعني بالصناعات الإبداعية، على سبيل المثال أدى التحول العالمي من التكنولوجيات الميكانيكية إلى الرقمية إلى توجيه رؤية مصر الحالية لبناء "مجتمع رقمي" "باقتصاد رقمي قوي" (Digital Egypt, ٢٠٢٣). وقد أثرت حركة مصر الرقمية بعد ذلك على إنتاج الصناعات الإبداعية ونشرها، بتوجيه الدعم الوطني بطريقة ما نحو الصناعات الإبداعية الرقمية على حساب الصناعة الإبداعية التقليدية بما فيها الثقافة والفنون والحرف اليدوية.

٢-٢- الدراسات السابقة: التقارير والمنصات أونلاين

يهدف هذا القسم إلى تحديد الكيانات المحلية والدولية التي تحاول مسح وحصر الصناعات الإبداعية المحلية في مصر ووضع خرائط لها خلال العقد الماضي. تنوعت هذه المبادرات ما بين الأدلة والمنصات الأونلاين، إلى الخرائط والرسوم البيانية، وكذلك المنشورات المطبوعة بالاعتماد على مستخدميها المستهدفين. يتضح فيما يلي نظرة عامة موجزة على هذه المنصات المختلفة للمسح والحصر ووضع الخرائط متضمنًا استراتيجياتهم لمسح المبادرات الإبداعية المحلية وتصنيفها.

منصة المبادرات العمرانية بالقاهرة

بدأت منصة المبادرات العمرانية بالقاهرة في ٢٠١٣ كخريطة تفاعلية ينشئها المستخدم ودليل وتقويم مشترك يضم فعاليات الفنون، والثقافة، والهندسة المعمارية، ومؤسسات المناصرة الحقوقية، والتنمية العمرانية والمبادرات والمنظمات متعددة التخصصات المتواجدة في القاهرة. يهدف ذلك إلى إقامة منصة للتعاون والتنسيق والمشاركة بالموارد وتسمح للمستخدمين بالبحث من خلال مرشحات وفئات مختلفة. تطورت منصة المبادرات العمرانية بالقاهرة من خلال مختبر عمران القاهرة للتصميم والدراسات (CLUSTER) بدعم من مؤسسة فورد، حيث بدأت بعدد ٣٥ مبادرة وتضم حاليًا ٤٠٠ مبادرة وكيان إبداعي.

دعم التنوع الثقافي والابتكار في مصر

أقامت مكتبة الإسكندرية هذا البرنامج الذي إمتد لعامين، بدأ في ٢٠١٥ وممول من الاتحاد الأوروبي لتعزيز المناقشات الثقافية، وحصر الصناعات الثقافية، ودعم المنافذ الثقافية القائمة. يوفر البرنامج دليل أونلاين ومنشورات مطبوعة تحدد المؤسسات الثقافية والعاملة في مجالات الإعلام، والمكتبات، والسينما، والأدب، والسيرك، والمتاحف، والقصص الثقافية، والموسيقى، والمساحات الثقافية، والتصوير الفوتوغرافي، والرقص، والطباعة، والمهرجانات، والنشر، وأستوديوهات صناعة الأفلام، والتلفاز والراديو، والفنون الجميلة، والمسارح، والحرف اليدوية، ومراكز الشباب.

دراسة نطاقية حول القطاع الثقافي والإبداعي المستقل في مصر

هذه المبادرة هي بحث مسحي نشرته داليا داوود ودينا إسكندر في ٢٠١٧ وبدعم من المبادرة الدنماركية المصرية للحوار (DEDI) ومركز التنمية القائمة على الكنيسة (CKU). تتناول هذه الدراسة دور المانحين في استدامة الصناعة الإبداعية وإطار السياسة الذي ينظم الصناعة الإبداعية والثقافية. وبالإضافة إلى ذلك تعرض الدراسة نظرة عامة على التحديات والفرص ونقاط القوة لقطاع الفنون والثقافة المستقل في مصر في مجالات الأفلام، والمسرح، والموسيقى، والتنمية العمرانية، والممارسات التراثية ثم حصر المبادرات الإبداعية والثقافية في الإسكندرية، وبورسعيد، وأسوان، والمنيا، والمنصورة.

إبداع مصر

هذه منصة أونلاين بدأت في ٢٠١٧ وتوفر خريطة تفاعلية جغرافية أطلقتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومملوكة لمركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال (TIEC) وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA). يهدف الدليل إلى ربط المبتكرين ورواد الأعمال في الصناعة الإبداعية وتثقيفهم في مجال التكنولوجيا من خلال توفير إرشادات من الخبراء، ومجموعة أدوات الابتكار، والدورات التدريبية أونلاين والتقييمات للأفراد والمنظمات.

خريطة الصناعات الإبداعية في منطقة الدلتا بمصر

قام مركز ابتكار IceAlex بتطوير هذا البحث المسحي والذي نشرته الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) في ٢٠١٨. رسم البحث خريطة للصناعات الإبداعية التي تتمتع بإمكانية كبرى "تحقيق عائد على الاستثمار فيما يتعلق بتوفير فرص عمل وسد الفجوات في سلسلة الإمداد وتعزيز الابتكار في القطاع" (IceAlex). يتحدد فيما يلي قطاعات الصناعات الإبداعية المحددة في البحث:

- الأثاث والأعمال الخشبية
- الجلود والأحذية وإكسسوارات الأزياء
- الرخام والجرانيت والفسيفساء
- الملابس والمنسوجات المنزلية والمجوهرات
- الشموع ومنتجات الشمع

رواد النيل

بدأت هذه المبادرة في ٢٠١٩ بتمويل من البنك المركزي المصري وتهدف إلى دعم الشركات الناشئة والمشروعات المتوسطة والصغيرة في مجالات التصنيع، والزراعة، والتحول الرقمي من خلال خدمات الدعم الاستشاري، وحلول بناء القدرات وحاضنات الأعمال الصغيرة. بدأت هذه المبادرة في جامعة النيل وتتطور الآن لتتضمن ٤ جامعات أخرى.

لييب (LEEP)

أطلق لييب في ٢٠٢٠ منصة أونلاين توفر خريطة تفاعلية جغرافية لمصر بدعم من مؤسسة دروسوس وبنك إتش إس بي سي وتهدف إلى ربط حوالي ٥٠٠ مبتكر بمهنيين وباحثين، وتسهيل تبادل الأفكار والموارد في مجالات الصناعات الإبداعية، والتعليم، والبيئة، والصحة، والخدمات والتكنولوجيا، والبنية التحتية والنقل والسياحة. توفر منصة لييب (LEEP) خريطة ابتكار اجتماعية رقمية والتي تتصور الابتكارات الاجتماعية في مصر حسب القطاع والمرحلة.

iCulture الصناعات الإبداعية

بدأت هذه المنصة أونلاين في ٢٠٢١ بتمويل من الاتحاد الأوروبي واتحاد المعاهد الثقافية الوطنية الأوروبية (EUNIC) وتهدف إلى ربط ٢٠١ مبدع وفنان بالرعاة والمنتجين وخبراء الفنون في مجالات الموسيقى، والفن، والحرف اليدوية من خلال توفير الحلول وبرامج التصميم وخطط الحماية.

النظام البيئي لريادة الأعمال في مصر

بدأت هذه المبادرة في ٢٠٢١ وهي رسوم بيانية تفاعلية أونلاين أنشأها دار المستثمر العربي بهدف توفير قاعدة بيانات شاملة للكيانات المختلفة مثل إقامة الشبكات، والمواهب، والتمويل، والدعم، والنمو، والمشاركة في دعم رواد الأعمال، والشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة في مجالات التعليم والابتكار والثقافة.

CREACT&MED

بدأت CREAT&MED في ٢٠٢٠ كمنصة أونلاين تقودها جمعية الاقتصاديين الأوروبي (EMEA) وتمولها مفوضية الاتحاد الأوروبي وتهدف إلى ربط ٢٠١ مبدع وفنان بالرعاة والمنتجين وخبراء الفنون في مجالات الموسيقى، والفن، والحرف اليدوية من خلال توفير الحلول وبرامج التصميم وخطط الحماية.

كياني

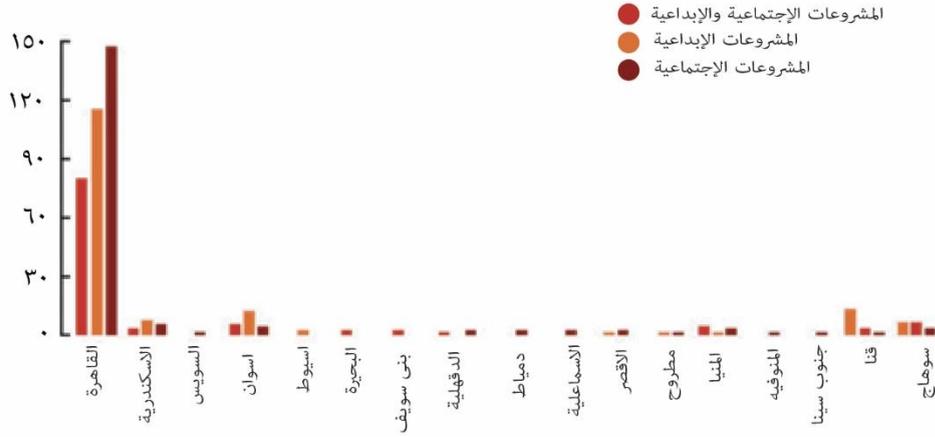
تعد كياني منصة أونلاين وتطبيق على الهاتف المحمول تقدمه وزارة الشباب والرياضة في مصر ويهدف إلى توفير قاعدة بيانات شاملة بالأحداث والفعاليات وورش العمل المحلية وكل ما يهم الشباب والذي تأتي به المؤسسات الحكومية أو الجهات الخاصة أو منظمات المجتمع المدني.

قائمة المجمعات العضوية المحددة في مصر

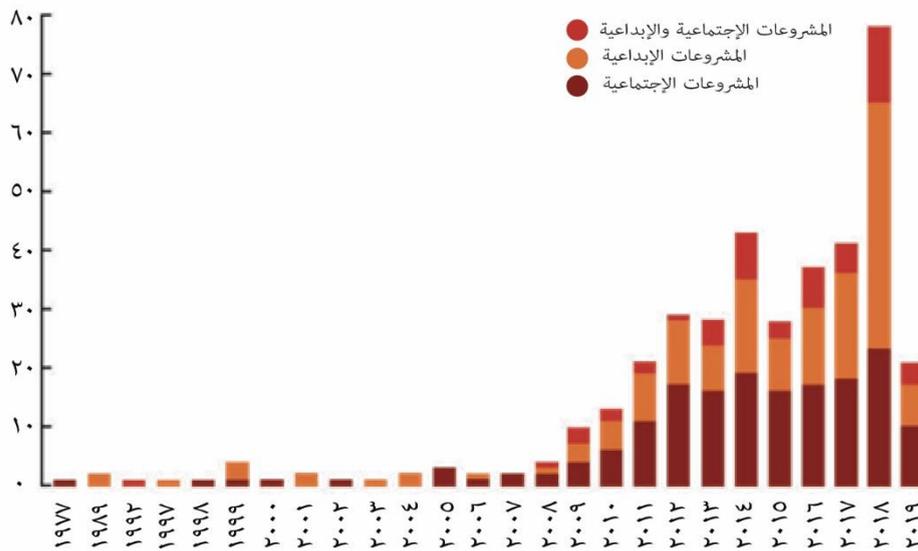
أجرى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للصندوق الاجتماعي للتنمية بحثاً مسحياً لرسم خريطة لحوالي ١٤٥ مجمع للحرف اليدوية المحلية في منطقتي الصعيد والدلتا بدعم من البنك الأفريقي للتنمية. هدف المسح إلى اختيار المجمعات الواعدة لمراجعتها في أي خطط تنمية مستقبلية.

المشروعات الإبداعية والاجتماعية في مصر

نشرت هذه الدراسة في ٢٠٢٢ وأجراها المجلس الثقافي البريطاني وهيئة المشروعات الاجتماعية بالمملكة المتحدة وهيئة Ahead of the Curve. تشرح الدراسة الفرق بين المشروعات الإبداعية والاجتماعية بالإضافة إلى النماذج الإبداعية والاجتماعية الهجينة. كما تقدم الدراسة مسح لفئات المشروعات الإبداعية والاجتماعية ومساهمتها في الاقتصاد المصري والتوزيع الجغرافي في مصر.



الشكل ٥. شكل يمثل التوزيع الجغرافي للمشروعات الاجتماعية والإبداعية والمشروعات الاجتماعية الإبداعية في مصر. المصدر: مترجمة للعربية من المشروعات الإبداعية والاجتماعية في مصر ٢٠٢١-٢٠٢٢، المجلس الثقافي البريطاني، ٢٠٢٢ www.britishcouncil.org/sites/default/files/creative_and_social_enterprise_in_egypt_final



الشكل ٦. شكل يمثل تطور المشروعات الاجتماعية والإبداعية والمشروعات الاجتماعية الإبداعية في مصر. المصدر: مترجمة للعربية من المشروعات الإبداعية والاجتماعية في مصر ٢٠٢١-٢٠٢٢، المجلس الثقافي البريطاني، ٢٠٢٢ www.britishcouncil.org/sites/default/files/creative_and_social_enterprise_in_egypt_fina

من الممكن تنظيم الدراسات المسحية لرسم الخرائط والأدلة والمنصات المذكورة أعلاه في عدد من الفئات مما يوضح قوتها وأوجه قصورها. فإن برامج ومنصات رسم الخرائط التي تقودها الحكومة مثل رواد النيل وإبداع مصر تتسم بشكل عام بمحاولات لتوفير الموارد المؤسسية والقانونية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة. كما تهدف أيضًا إلى الوصول لمحافظة أخرى بخلاف القاهرة والإسكندرية سعياً لتطوير بوابات وطنية. ومن ناحية أخرى تؤكد منصات القطاع الخاص مثل منصة لبيب (LEEP) على تطوير عمل الشركات الناشئة، وربط المبتكرين والباحثين بفرص التسويق مع تعزيز الانتقال من الأفكار الإبداعية إلى المنتجات القابلة للبيع. وتهتم مبادرات المجتمع المدني لحصر الصناعات الإبداعية إلى التركيز على البحث في الوسط الثقافي الإبداعي بغرض تحديد الفجوات مع إمكانية توفير الدعم من خلال الشركاء المحليين والدوليين.

توجد طرق عديدة تدير بها هذه المنصات بياناتها المسحية. فتقوم بعضها بنشر أدلة أونلاين مثل دعم التنوع الثقافي والإبداع في مصر لمكتبة الإسكندرية؛ أو الرسوم البيانية مثل المنظومة البيئية لريادة الأعمال في مصر لدار المستثمر العربي؛ أو في شكل خرائط تفاعلية مثل منصة المبادرات العمرانية بالقاهرة (CUIP) لمختبر عمران القاهرة للتصميم والدراسات (CLUSTER). علاوة على ذلك توفر بعض هذه المنصات المتواجدة أونلاين نشرات مطبوعة مثل تلك التي توفرها مكتبة الإسكندرية. ويؤثر شكل هذه المنصات والأدلة على إمكانية وصول المستخدمين إلى الجانب الخاص بقدرة الباحثين على تحديث البيانات. لهذا فبدون إطار لإدارة المحتوى بشكل مستمر قد تصبح البيانات المسحية قديمة. وعلى العكس من ذلك تميل الإصدارات المطبوعة إلى توفير شهادة عن وسط المبادرات الإبداعية في وقت معين.

بالإضافة إلى ذلك نتيجة لوجود العديد من المظلات المؤسسية وغياب تعريف موحد للصناعات الإبداعية تتفاوت هذه المنصات في مناهجها عند تحديد وتصنيف المبادرات الإبداعية الخاضعة للمسح. فبعض المنصات تتناول التكنولوجيا فقط مثل إبداع مصر، والبعض الآخر يتناول الفن والثقافة فقط مثل *iCulture* للصناعات الإبداعية بينما يتناول البعض الآخر مجموعة أكبر من الصناعات الإبداعية تتضمن التكنولوجيا والفن والموسيقى والثقافة مثل *CREACT4MED*. لهذا لا توجد منصة شاملة تتضمن جميع المبادرات التي تندرج تحت التعريف الواسع للصناعات الإبداعية وهو الأمر الذي تحاول هذه الدراسة معالجته.

وأخيرًا وليس آخرًا تحصر تقريبًا جميع الدراسات ومنصات رسم الخرائط السابقة نطاق مسحها في الكيانات الرسمية بحيث لا تتضمن المبادرات والممارسات الإبداعية، ليست فقط المتواجدة في أماكن غير رسمية بالمدينة ولكن أيضًا الشركات الناشئة ومبادرات العمل من المنزل التي لا زالت في مرحلة إضفاء الطابع الرسمي عليها. تثير هذه المسألة خطر كبير في عملية المسح، حيث تظهر المبادرات غير الموثقة والتي قد تتعرض للخطر إذا ما واجهت السلطات من حيث الضرائب وقانون العمل ولوائح السلامة على سبيل المثال لا الحصر. ولكن هناك محاولات وطنية لتضمين الصناعات غير الرسمية في الإطار القانوني من خلال برامج مثل قانون التصالح (قانون رقم ١٧ لعام ٢٠١٩)، وقانون التكنولوجيا المالية (قانون رقم ٥ لعام ٢٠٢٢)، وقانون الفواتير الإلكترونية (٢٠٢٠) على سبيل المثال لا الحصر وجميعها تهدف إلى تضمين القطاع غير الرسمي باعتباره "رأس مال ميت" في الاقتصاد الوطني (de Soto, ٢٠٠٠).

أ-٣ الأوساط المؤسسية والقانونية للصناعات الإبداعية في مصر

هذا القسم يتبع أولاً مؤسسات الدولة المختلفة والتي تتضمن الوزارات والإدارات والسلطات وكذلك المشروعات والبرامج الفاعلة المشتركة إما في تسجيل الصناعات والمبادرات الإبداعية في مصر أو إنتاجها أو تطويرها. ثم يقوم بعد ذلك بوضع خريطة الأطر القانونية الحاكمة لممارسة الصناعات الإبداعية والتي تتضمن المستويات الدستورية والتشريعية والتنفيذية وكذا المعاهدات الدولية التي وقعت عليها مصر. وسوف يناقش القسم ٢.٢ ج (أدناه) حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالمؤسسات العديدة المشتركة في عمليات التسجيل والتصاريح والموافقات.

أ-٣-١ المؤسسات والوزارات

يتضح فيما يلي سلطات الدولة ومؤسساتها التي تندرج مباشرةً تحت مكتب رئيس الوزراء أو الهيئة العامة للرقابة المالية أو التي نشأت بقرار رئاسي. من ناحية أخرى يكون للوزارات المحددة أدناه حدودها المؤسسية التي لا يمكن تجاوزها إلا من خلال إما قرارات من رئاسة الوزراء أو رئاسة الجمهورية.

الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر

تأسس الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر لتمويل المشروعات متناهية الصغر التي لا تتعدى عملياتها التشغيلية ٢٠٠,٠٠٠ جنيه (حوالي ٧٠٠٠ دولار أمريكي) وفقاً لسعر الصرف في سبتمبر ٢٠٢٣) لكل مشروع (خدمة التمويل متناهي الصغر، ٢٠٢٠). توفر الهيئة العامة للرقابة المالية الدعم للاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتشرف على انتخاباته. بالإضافة إلى ذلك يدعم برامج التدريب المتخصصة ويوفر الاستشارات الفنية لبناء القدرة

المؤسسية والاستدامة المالية. كما يوفر أنظمة البيانات والمعلومات ويطور الدراسات والأبحاث وفقًا للسلطات ذات الصلة.

جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

يوفر جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أنواعًا عديدة من التمويل والتي تمكن رواد الأعمال الشباب من إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتطويرها وتوسعة نطاق عملها. يتابع الجهاز مع مالكي المشروعات بشكل منتظم ويقدم الدعم الفني والإداري لتطوير الأعمال (الحصول على التمويل اللازم).

نشأ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧ والمعدل بالقرار رقم ٢٣٧٠ لسنة ٢٠١٨. وقد حل الجهاز محل الصندوق الاجتماعي للتنمية المنشأ عام ١٩٩١ والذي يُعد نتاج ٢٥ عامًا من الخبرات التنموية. ويهدف الجهاز إلى وضع برنامج وطني لتنمية وتطوير المشروعات وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها. يعمل الجهاز من خلال شبكة الفروع الإقليمية المنتشرة على مستوى المحافظات، ويساهم الجهاز بشكل مباشر في الصناعات الإبداعية خاصةً من خلال المعرض السنوي للمشغولات اليدوية والتراثية "تراثنا"، وهو المعرض الذي يعكس اهتمام الدولة بإحياء الفنون التراثية ويوفر الفرصة للحرفيين من أجل عرض منتجاتهم الفنية (٢٠٢٣، "About Tourathna"). أطلق الجهاز منصة رقمية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ("msme.eg" رئاسة مجلس الوزراء) والتي توفر مجموعة متنوعة من الخدمات للمشروعات مثل التدريب وتسهيل إصدار الوثائق القانونية، والدعم الفني، وبرامج التمويل العديدة وكذلك تسويق منتجات المشروعات.

اتحاد الصناعات المصرية

يعد اتحاد الصناعات المصرية أحد أكبر المنظمات في مصر، حيث يعمل به ما يزيد عن ٢ مليون عامل، ويتضمن قطاع الصناعة والذي يساهم بحوالي ١٨٪ في الاقتصاد الوطني ويشمل ذلك صناعات الطباعة، والأخشاب والأثاث، وتكنولوجيا المعلومات، ودباغة الجلود، وصناعة الحرف اليدوية وصناعات المنسوجات. ويضم الاتحاد ١٩ غرفة صناعية في عضويته ويمثل قرابة ١٠٤,٠٠٠ منشأة صناعية ينتمي ٩٠٪ منها إلى القطاع الخاص.

وزارة الثقافة

باعتبارها المظلة المؤسسية للفن والثقافة والمعروفة من الناحية التقليدية بالصناعات الإبداعية تدعم وزارة الثقافة الاقتصاد الإبداعي بطرق عديدة منها:

- تسهيل الخدمات الفنية مثل تسجيل حقوق الملكية الفكرية ومنح التصاريح؛
- توفير البنية التحتية الثقافية مثل المقرات والمهرجانات والمنح؛
- إعطاء جوائز تقديرية للمبدعين.

وتتضمن الأمثلة على الممارسة الأخيرة "جائزة الدولة للإبداع الفني" التي تنظمها أكاديمية الفنون المصرية والجائزة الأحدث عهدًا "المبدع الصغير" تحت رعاية السيدة الأولى، بالإضافة إلى جوائز أخرى في التصميم والنشر ("Artistic Touches") (٢٠١٦ ومؤخرًا شاركت وزارة الثقافة مع المعاهد الوطنية الأوروبية للثقافة (EUNIC) لدعم المبادرات الإبداعية من خلال برنامج "الدوائر الإبداعية". ("وزير الثقافة"، ٢٠٢٢).

وزارة التجارة والصناعة

تلعب وزارة التجارة والصناعة أيضًا دورًا رئيسيًا في الصناعات الإبداعية والتي ينظمها بشكل عام مجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار ("وزارة التجارة"، ٢٠١٦). تأسس المجلس في ٢٠١٠ للإشراف على مراكز التكنولوجيا ودعمها وتعزيز روابطها مع الصناعة المصرية. وضمن الاستراتيجية الأوسع نطاقًا لوزارة التجارة والصناعة يؤكد مجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار على أهمية الابتكار في دعم الصناعة المصرية. ويوفر المجلس العديد من الخدمات مثل:

- توفير الدعم الفني وبناء القدرات للكوادر في المصانع المصرية حيث تطوير منتجات مصرية مبتكرة
- تسهيل الوصول إلى التمويل
- إجراء اختبارات للمنتجات لزيادة معدلات التصدير وتأهيل الشركات المصرية للشهادات الدولية
- دعم التصنيع المحلي من خلال تصميم المعدات الصناعية وتنفيذها بدلًا من استيرادها
- تعزيز الحاضنات التكنولوجية وتشجيع المشاركة في مسابقات الابتكار لصغار رواد الأعمال ومنح الجوائز لهم

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تدعم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال الرقمية من خلال مركز ابتكار التكنولوجيا وريادة الأعمال وهو جزء من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات. يتضمن مركز ابتكار التكنولوجيا وريادة الأعمال العديد من البرامج والمبادرات التي تدعم الموهوبين وتشجع الطلاب على أن يصبحوا رواد الأعمال وتدريب موظفي الحكومة على تضمين أدوات الابتكار وتصميم التفكير. يوفر مركز ابتكار التكنولوجيا وريادة الأعمال برامج حاضنات الأعمال كما يدعم رائدات الأعمال ويوفر الموارد لرواد الأعمال بشكل عام أكثر مثل التواصل مع المستثمرين والحصول على الاستشارات. كما ينظم المركز المسابقات مثل Africathon والتي تستهدف الحلول الفعالة من أجل أفريقيا أفضل. وتهدف مبادرة مجمع الابتكار التابعة للمركز إلى تمكين الابتكار وريادة الأعمال من خلال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ترعى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الصناعات الإبداعية من خلال أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا حيث تسجل براءات الاختراع للابتكارات الصناعية بالإضافة إلى توفير التمويل لتطوير الأبحاث لتحسين من صناعات محددة ("أكاديمية البحث العلمي"، ٢٠١٦).

وزارة الشباب والرياضة

تساهم وزارة الشباب والرياضة في الصناعات الإبداعية من خلال توفير الأماكن ضمن شبكتها الواسعة من مراكز الشباب لتدريب الحرفيين وعرض منتجات الحرف اليدوية. في ٢٠٢٢ أطلقت وزارة الشباب والرياضة المنصة الوطنية للشباب والرياضة "كياني" برعاية مجلس الوزراء وبالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (انظر الجزء ج-٢)، والتي تمثل محاولة هامة لتعزيز الروابط بين العديد من الوزارات وهيئات الحكومة (Suleiman, ٢٠٢٢).

وزارة السياحة والآثار

تدعم وزارة السياحة والآثار الصناعة الإبداعية من خلال البرامج الثقافية والترفيهية التي تعزز تجربة الزوار إلى المتاحف والمواقع الأثرية. ووفقًا للأمم المتحدة لعام للمجلس الأعلى للآثار مصطفى وزيري "يخلق اهتمام الدولة بالحفاظ على المباني الأثرية وصيانتها والاستفادة منها (...) نمطًا جديدًا لدعم السياحة المرتبطة بالصناعات الإبداعية وهو ما سوف يساهم في تطوير قطاع السياحة". يعكس هذا التصريح السياسة الحالية للتطوير مع التركيز على إعادة تخصيص المواقع والمباني الأثرية نحو برامج وأنشطة مدرة للدخل. ومثال على ذلك الاتفاق المبرم بين وزارة السياحة والآثار والقطاع الخاص لتحويل منطقة باب العزب في القلعة لتصبح أول "منطقة إبداعية متكاملة" في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. ويقوم المشروع على ثلاثة محاور ألا وهي التعليم، وتوفير أماكن عمل، والاستثمار في المشروعات الصغيرة ("شراكة"، ٢٠٢١).

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

تتولى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مسؤولية إعداد خطط التنمية المستدامة مع تنويع مصادر التمويل لخطط التنمية وبرامجها، وتعزيز الشراكات مع الوزارات الأخرى والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية. وتهدف وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى التعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية إما من خلال اتفاقيات برامج التنمية أو اتفاقيات مقترحات القوانين والسياسات. وتطوير الشراكات مع القطاع الخاص كما يتضح من فعالية هاكاثون مصر ٢٠٣٠، في حين تشجع فعاليات "بيبسيكو مصر" و"شركة رايز أب" الشباب والأعمال الصغيرة لإيجاد حلول مبتكرة تجاه أهداف التنمية المستدامة والاستجابة لرؤية مصر ٢٠٣٠ (The Ministry of Planning, Pepsico Egypt..., ٢٠٢٢). ويعد معمل قياس الأثر المصري وهو بروتوكول تعاون مع معمل عبد اللطيف جميل بمثابة اتفاق مع كيان دولي خاص يعزز السياسات القائمة على الأدلة ويحسن من مخرجات التنمية في مصر (٢٠٢٢، "Ministry of Planning and Economic").

وزارة التموين والتجارة الداخلية

بالإضافة إلى دورها في الحفاظ على الأمن الغذائي لمصر أقامت وزارة التموين والتجارة الداخلية جهاز تنمية التجارة الداخلية والذي يصدر التسجيل للعلامات التجارية. وفقًا لجهاز تنمية التجارة الداخلية تعتبر مصر من أوائل الدول في حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال تمرير القانون رقم ٥٧ لعام ١٩٣٩ وهو القانون الذي يضع الإطار لتسجيل العلامات التجارية ويضع الأحكام الجزائية للمخالفات المحتملة على العلامات التجارية المسجلة سواء كان نسخ أو تزوير أو ملكية أو بيع. ولاحقًا واصلت مصر الانضمام إلى جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية العلامات التجارية. تُسجل العلامات التجارية للمنتجات الثقافية أو الصناعية أو الرقمية وتُنظم لدى جهاز تنمية التجارة الداخلية (٢٠٢٣، Internal Trade). تعتبر العلامات التجارية للصناعات الإبداعية من الموضوعات التي سوف يجري المزيد من مناقشتها بعمق لاحقًا في الجزء ج-٢ من هذه الدراسة حول حقوق الملكية الفكرية.

وزارة التضامن الاجتماعي

تهدف وزارة التضامن الاجتماعي إلى تطوير البرامج والخدمات وتمويلها والحفاظ عليها لدعم الأسر منخفضة الدخل ورفع مستويات معيشتهم بالإضافة إلى تشجيع المجتمع المدني والقطاع الخاص على إطلاق منظمات تهدف إلى الصالح العام. إن دور وزارة التضامن الاجتماعي الإشرافي على المنظمات غير الحكومية، والتي توفر الكثير منها الخدمات المتعلقة بالصناعات الإبداعية، هو ما يوضح ارتباطها بهذا القطاع. ومن ضمن هذه الأمثلة المنظمة غير الحكومية "نهضة المحروسة" وهي مؤسسة رئيسية تساعد رواد الأعمال الشباب في بدء عملهم ونموه خاصة في مجالات الصناعات الإبداعية. سوف يتناول الجزء ب من هذه الدراسة بالمزيد من النقاش حول أنشطة هذه المنظمة ومساهمتها وغيرها من المنظمات الأخرى المماثلة.

في ٢٠١٧ صدر قانون الجمعيات الأهلية رقم ٧٠ لوضع مجموعة من الأحكام المتعلقة بعمل المنظمات غير الحكومية. ولكن بعد النقد الوطني والدولي للقيود التي يفرضها هذا القانون، خضع للتعديل ليصبح القانون رقم ١٤٩ لعام ٢٠١٩. والتعديلان الجديدان في قانون ٢٠١٩ هما أولاً إلغاء الهيئة الأمنية المعنية بمراقبة المنظمات غير الحكومية، وثانياً استبدال عقوبة السجن بغرامة "تتراوح بين ١٠٠،٠٠٠ ومليون جنيه مصري" (TIMEP Brief, ٢٠١٩). إلا أن قانون الجمعيات الأهلية الجديد لا يزال مُقيداً من حيث فتح المنظمات الحكومية للحسابات البنكية وتلقي الأموال "والدخول في اتفاقيات مع جهات أجنبية؛ وإجراء استطلاعات للرأي ومسوح؛ والاعتماد على أشخاص أجنبى... والمشاركة في ورش عمل في الخارج بدون موافقة مسبقة". وبالتالي قد تحتاج المنظمات غير الحكومية إلى التواصل مع الوزارات المعنية مثل وزارة الخارجية أو وزارة التضامن الاجتماعي للحصول على موافقات بشأن أي من الأنشطة سالفة الذكر. وبالإضافة إلى ذلك يصرح القانون لوزارة التضامن الاجتماعي بإنشاء الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلي من أجل مراقبة المنظمات غير الحكومية والإشراف عليها واتخاذ إجراءات الإنهاء ضد أي من المنظمات غير الحكومية التي ترى مخالفتها للقانون (TIMEP Brief, ٢٠١٩).



الشكل ٧. تجزئة الصناعات الإبداعية في مصر فيما بين السلطات المختلفة

٢-٣-أ القوانين واللوائح والمعاهدات الدولية

بالإضافة إلى وجود العديد من الوزارات والمؤسسات المشتركة في الصناعة الإبداعية توجد أيضًا الكثير من القوانين والسياسات التي تنظمها. فهناك أربعة مستويات من هذه القوانين المُنظمة التي من الممكن تحديدها وفقًا للمستشار الأول لوزير الشباب والرياضة محمد عبد الدايم، وهذه المستويات هي الدستور، والقوانين ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة، والقرارات الوزارية واللوائح، والمعاهدات الدولية.

الدستور

يمثل الدستور المظلة التي تقوم على أساسها جميع التشريعات والقوانين. وعلى الرغم من عدم وجود إشارة صريحة للصناعات الإبداعية في الدستور، هناك بعض المواد ذات الصلة المباشرة المعنية بالعملية الإبداعية مثل المادة ٦٧ والمادة ٦٩ الموضحتين فيما يلي.

- تنص المادة ٦٧ من الدستور المصري على ما يلي: "حرية الإبداع الفنى والأدبي مكفولة، وتلتزم الدولة بالنهوض بالفنون والآداب، ورعاية المبدعين وحماية إبداعاتهم. ولا يجوز رفع أو تحريك الدعاوى لوقف أو مصادرة الأعمال الفنية والأدبية والفكرية أو ضد مبدعيها إلا عن طريق النيابة العامة".
- تصرح المادة ٦٩ بأن "تلتزم الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بشتى أنواعها في كافة المجالات، وتُنشئ جهاتًا مختصًا لرعاية تلك الحقوق وحمايتها القانونية، وينظم القانون ذلك".

القوانين ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة

في حين أنه خارج نطاق هذه الدراسة التطرق إلى جميع القوانين المتعلقة بالصناعات الإبداعية في مصر، إلا أنه يوجد بشكل عام نوعان من القوانين المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه المسألة.

أقرت القوانين ذات الصلة المباشرة والتي تستهدف القضايا واللوائح المباشرة المتعلقة بالصناعة الإبداعية. ويتناول صناعة النشر نستطيع أن نرى أمثلة على هذه القوانين التي تنظمها وزارة الثقافة، فيوجد قانون السلطة الإشرافية على المصنفات الفنية لعام ١٩٥٢ وتعديله في عام ١٩٨٩، وقانون الرقابة على المصنفات الفنية لعام ١٩٥٥ الصادر بقانون رقم ٤٣٠ لعام ١٩٥٥ (والمعدل بالقانون رقم ٣٨ لعام ١٩٩٢) والذي يهدف إلى حماية الآداب العامة والحفاظ على الأمن والنظام العام والمصالح العليا للدولة. ووفقًا لمحمد عبد الدايم يعتبر قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لعام ٢٠٠٢ وقانون تنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية تكنولوجيا المعلومات رقم ١٥ لعام ٢٠٠٤ بعض الأمثلة الأخرى على القوانين ذات الصلة المباشرة بالإضافة إلى القوانين الأخرى المعنية مثل تلك المتعلقة بحرية التعبير واستخدام الأماكن العامة.

من ناحية أخرى ليس بالضرورة أن يكون للقوانين ذات الصلة غير المباشرة أثر فوري ولكنها تتقاطع بشكل ثانوي مع الصناعة الإبداعية بما في ذلك تلك المتعلقة بقوانين العمل، وقوانين حماية البيئة، وقوانين الأمن الصناعي، وقوانين الضرائب، وقوانين التأمينات.

القرارات الرئاسية والوزارية

تؤثر القرارات الرئاسية والوزارية على الصناعات الإبداعية في مصر من ناحيتين رئيسيتين، تتمثل الأولى في توجيه الاستراتيجيات العامة ورؤى التنمية مثل الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية ورؤية مصر ٢٠٣٠. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى التركيز على المعرفة والابتكار والبحث العلمي والتي تسعى إلى "جعل المجتمع المصري بحلول ٢٠٣٠ مجتمعًا مبدعًا ومبتكرًا ومنتجًا للعلوم والتكنولوجيا والمعرفة"، مع دعم الصناعة الثقافية للمساهمة في الاقتصاد الوطني (الأسرج، ٢٠٢١). وبالنسبة للناحية الأخرى فتمثل في إنشاء المجالس والاتحادات المتعلقة بسياسات محددة ذات الصلة بالصناعات الإبداعية مثل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الذي تأسس بموجب قرار رئيس الوزراء رقم ٩٤٧ لعام ٢٠١٧.

المعاهدات الدولية مع مصر

يُوقَّع على المعاهدات الدولية ويُصدق عليها إما على مستوى وزاري بموجب التعاون الدولي أو على مستوى الدولة وتتضمن سلطات مختلفة. وبالإضافة إلى المبادئ العالمية المتعلقة بحقوق العمل والحماية البيئية هناك اتفاقيات ذات تركيز خاص على الصناعات الإبداعية. تتلخص هنا ثلاثة أمثلة على ذلك.

- شبكة المدن الإبداعية: اندرجت القاهرة "كمدينة إبداعية" على قائمة اليونسكو في مجالات الفنون الفلكلورية والحرف التراثية منذ ٢٠١٧، وهي المدينة الثانية في مصر بعد أسوان (United Nations, ٢٠١٥) والتي تعتبر مدينة إبداعية لليونسكو. ينطوي تضمين القاهرة في هذه الشبكة من المدن على عدد من المزايا مثل توفير الفرص للشركات، والدعم الفني، والتبادل الإبداعي متقاطع الثقافات. وتعزز أيضًا شبكة المدن الإبداعية نشر الأنشطة الثقافية، والسلع والخدمات، والحرف اليدوية وتوفير الفرص للمبدعين والمهنيين في القطاع الثقافي (الشرقاوي، ٢٠١٧).
- حقوق الملكية الفكرية: في ١٩٧٥ انضمت مصر إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) وتباعدًا وقعت على جميع المعاهدات التي تديرها الويبو. تغطي هذه المعاهدات حقوق المؤلف، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، والرسومات والنماذج الصناعية، وأسرار المهنة، وتصميمات تخطيط الدوائر المتكاملة، والمؤشرات الجغرافية وأنواع النباتات (IPR)

٢٠٢١، OFFICE). ولكن بعض هذه الاتفاقيات وقعت مصر عليها ولكن لم تنفذها مثل اتفاقية التسجيل الدولي للمصنفات المسموعة والمرئية (Economic and Social, ٢٠٠٥).

- مؤتمر المناخ كوب ٢٧: تعتبر "الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر ٢٠٥٠" من ضمن محاور ضمان جودة مشروعات التنمية واستدامتها ومواجهة الكوارث المناخية (مصر وقضية تغير المناخ، ٢٠٢٢). وبما أنه توجد العديد من المبادرات الإبداعية المشاركة، شاركت مبادرة الويبو الخضراء في المؤتمر بالإضافة إلى عدد من الفعاليات الداعمة لهذه المبادرات والأعمال ذات الابتكارات الخضراء. وقامت الويبو قبل ذلك بإنشاء مبادرة الويبو الخضراء التي "تدعم مكاتب الملكية الفكرية في تفعيل السياسات والبرامج الخضراء" (About WIPO GREEN).

٤- تأملات واستنتاجات

شهد العقدان الماضيان ظهور الصناعات الإبداعية كواحدة من الفئات الهامة في مصر حيث جذبت اهتمام منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والعديد من السلطات. وفي حين لا يزال نطاق الصناعات الإبداعية في مصر قيد التطور فإن تعريفه يخضع للتحديد كما قد أوضحت ذلك العديد من الدراسات والمنصات المشار إليها أعلاه. يلقي ذلك بالضوء على كيف تعترف الدولة بالقطاع الإبداعي كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، ومن الممكن القيام بعدد من الملاحظات على أساس تحليل الموقف الموضح أعلاه.

- يكشف التحليل عن غياب تعريف موحد للصناعات الإبداعية ويرجع ذلك جزئيًا إلى الفجوة بين التعريفات الدولية والأوضاع والممارسات المحلية. وتتضمن المشكلات الأخرى الحدود غير الواضحة بين الصناعات والمبادرات الإبداعية والتمييز بين الصناعات الإبداعية والاقتصاد. ويظل الخطاب الأكاديمي والسياسات العامة المتعلقة بهذا القطاع في مصر في حالة من التذبذب وغياب الإطار المتسق لكل من السياسة والممارسة.

- تندرج المبادرات الإبداعية في مصر تحت العديد من الاختصاصات لوزارات وهيئات كثيرة بالدولة وبالتالي يجب عليها التعامل بيروقراطيًا مع تعريفاتها ونطاقاتها وأولوياتها ذات الصلة. ولا تنعكس الأطر البيروقراطية في تعدد البرامج الموازية للحاضنات والدعم فحسب وإنما أيضًا في الإجراءات المعقدة المصاحبة لكل هيئة من الهيئات، وتعتبر الملكية الفكرية مثال على ذلك. وتقر الدولة بهذه التجزئة وتطور جهات وبرامج عابرة للوزارات تتعلق بالصناعات الإبداعية مثل المجالس العليا ورؤية مصر ٢٠٣٠.

- تتعرض الدراسة لمسألة البيانات في مصر من حيث إتاحتها والوصول إليها ودقتها. وينبغي فهم هذه المسألة في سياق عقود من الحوكمة المركزية المفرطة في مصر فضلًا عن ما لحق "الربيع العربي" من اضطراب سياسي على مدار العقد الماضي. وغالبًا ما تكون الأرشيف، إن وجدت، غير موثوق بها أو لا يمكن الوصول إليها بدون الحصول على موافقات مرهقة وتصريحات أمنية. وحتى المسوح والاستبيانات المعنية بجمع البيانات تخضع إلى عملية طويلة من الموافقات الأمنية. وعلى مدار هذه الدراسة ثبت أن الوصول إلى البيانات وتنظيم الاجتماعات مع ممثلي الدولة، كما سوف يتطرق إليه بالمزيد من النقاش الجزء ب، يعتبر من أكثر الجوانب الصعبة لتطوير فهم شامل للوسط المؤسسي للصناعات الإبداعية في مصر.

- التحول من الثقافة كخدمة إلى مشروع هو من التحديات الرئيسية التي تواجه المبادرات الإبداعية خاصةً القطاع الثقافي. إن التحول الليبرالي الجديد في مصر مع حالات التكرار المختلفة من سياسة الانفتاح في سبعينات القرن الماضي إلى التعديلات الهيكلية في تسعينات القرن الماضي وتقليل الدعم وخفض قيمة العملة، قد ساهمت جميعها في الاستدامة المالية غير المستقرة للمبادرات الإبداعية في الفنون والثقافة. وفاقم تحويل البنية التحتية المادية والناعمة للدولة إلى سلع من هذا الوضع المضطرب كما يتضح في خصخصة المساحات العامة والمواقع الأثرية.

- يبرهن المسح أعلاه بوضوح على أن المبادرات الإبداعية في القطاع غير الرسمي تظل بشكل عام خارج نطاق الإكتشاف وبالتالي تُستثنى من برامج الدعم والإدماج في الاقتصاد الأكبر. وفي حين يكون للمبادرات الإبداعية والوسطاء الذين يركزون بأجندة تنموية على المجالات غير الرسمية فرصة أفضل للوصول إلى التمويل الدولي والظهور الإعلامي، فإن المشروعات المحلية في هذه المجالات من الحرف والتصنيع إلى الرياضة والخدمات تكون أقل احتمالًا لإدراجها في أوساط الصناعات الإبداعية. وهذا التفكك العام يعتبر من المفارقات خاصةً مع التكامل القوي لكل من الاقتصاديات الإبداعية وغير الرسمية في الجنوب العالمي. ولا تُنتج الأفكار الإبداعية في الكثير من الأحيان في القطاع غير الرسمي فحسب وإنما أيضًا تتضمن الممارسات غير الرسمية مجموعة متنوعة من العمل الإبداعي مثل الموسيقى والحرف وكذلك الحلول الإبداعية والعملية للحياة اليومية بما فيها الإسكان والبنية التحتية والنقل.

سوف يتناول الجزء ب من هذه الدراسة الفجوة المحددة في أطر المسح والخرائط السابقة للصناعات الإبداعية حيث ستجري المقابلات والزيارات لعدد من المبادرات الإبداعية المشتركة في القطاع غير الرسمي.

الجزء الثاني. إشراك الفاعلين المبدعين

ب-١ القطاعات الفرعية للصناعة الإبداعية: المنهجية

تتمثل الخطوة الأولى لتحديد دراسات الحالة وقصص النجاح في وضع مصفوفة بالقطاعات الفرعية للصناعات الإبداعية في مصر. وينطوي ذلك على الرجوع لتعريف الاقتصاد الإبداعي في الأمثلة الدولية وكذلك تلك المطورة في سياق الجنوب العالمي. تتضمن المصفوفة القطاعات الفرعية المقترحة ذات الصلة بالسياق المصري (الشكل ٨)، بما في ذلك الهندسة المعمارية/التصميم الداخلي، والأثاث/تصميم المنتجات، والتصميمات المرئية، والطهي، والأزياء، والعروض الفنية، والفنون الجميلة، والتراث والسياحة، والرياضة والترفيه، والنشر، والتعليم/الألعاب، والإعلام، والإعلان، والبرمجيات/التطبيقات الرقمية، وألعاب الفيديو/الرسوم المتحركة، والوسائط. وضمن هذه القطاعات الفرعية السبعة عشر للصناعات الإبداعية في مصر تحددت حوالي ٤٠ مبادرة/منظمة تمثل مجموعة متنوعة من الممارسات والبرامج والمشروعات. خضعت بعد ذلك هذه القائمة الأولية لمجموعة من المعايير المستندة إلى أهداف البحث على سبيل المثال المبادرات التي تقودها النساء أو الشباب؛ وتقع أو تنطوي على ممارسات في مناطق غير رسمية أو محافظات غير القاهرة والإسكندرية؛ ونسعى لتحقيق أجندة بيئية أو اجتماعية، والتي تتضمن حرف تقليدية؛ وتسعى للحصول على نموذج عمل مزدهر. ولقد كان هناك اعتبارات عملية أخرى في تحديد القائمة المختصرة المختارة للمبادرات أو تصنيفها مثل اهتماماتها وسهولة أو إمكانية التواصل معها والتي سهّلها وجود معرفة سابقة بالقائمين عليها مما ساعد في تسهيل تنظيم الاجتماعات والزيارات. وفي النهاية انعقدت ١٨ مقابلة مع مؤسسي أو المشاركين في تأسيس هذه المبادرات بما في ذلك ١٢ ممارسة ومبادرة و٦ وسطاء وممثلين لمؤسسات الدولة.

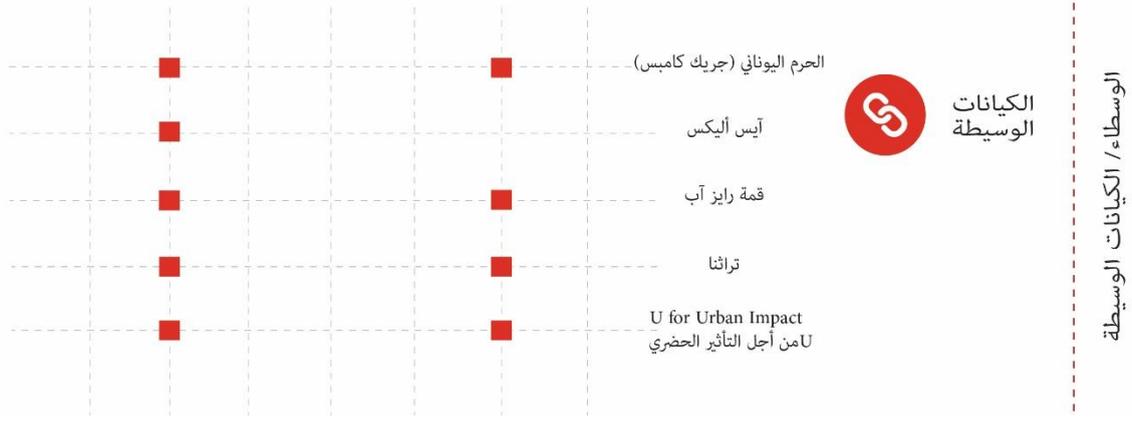
أثارت عملية تحديد المقابلات مع أعضاء الصناعة الإبداعية وإجرائها بعض التحديات الرئيسية. أولاً جاءت مسألة الاهتمام والإتاحة حيث أن بعض الأفراد لم يستجيبوا لطلبات المقابلة لعدم اهتمامهم بالموضوع أو لأنهم في إجازاتهم الصيفية أو لانشغالهم بالتزامات أخرى. وجرى التغلب على بعض هذه التحديات بالاعتماد على العلاقات الشخصية مع الشبكات الفنية والثقافية. ومن العقبات الرئيسية الأخرى التي تواجه البحث الشك أو الرفض الصريح لموضوع البحث وهي النقطة التي تكررت بشكل خاص عند محاولة إجراء المقابلات مع الهيئات المتواجدة في هذا المجال. ونتج التواصل مع المسؤولين الحكوميين بشكل عام عن نمط من عدم الاستجابة أو التهرب أو الاستمرار في إعادة الجدولة حتى عند التواصل من خلال المجلس الثقافي البريطاني، المؤسسة الدولية الشهيرة. ومن الممكن تفسير هذا النمط من التصرف بأنه شكل من عدم الثقة من الحكومة في البحث المستقل. وجرى إبلاغ الفريق بشكل غير رسمي أن هناك توجيهات رسمية لجميع الوزارات والمؤسسات العامة بعدم نشر البيانات أو المشاركة بالمعلومات أو إجراء المقابلات بدون خطاب رسمي توافق عليه السلطات العليا وفي بعض الأحيان الحاجة إلى تصريح أممي. في حالة واحدة فقط ساعد خطاب صادر عن المجلس الثقافي البريطاني في نشر بعض البيانات المطلوبة من وسيط له علاقة نوعاً ما بالحكومة.

وبوجه عام يتضمن التعامل مع هذه المبادرات مقدمة مختصرة لأهداف هذه الدراسة ونطاقها والمخرجات المتوقعة منها بالإضافة إلى مجموعة من الأسئلة التي توضح المقابلة والتي طلبها البعض مقدماً. تضمنت هذه الأسئلة، والتي ساعدت في تطوير إطار مقارن لتحليل هذه المقابلات وفقاً للموضوعات المتقاطعة، النقاط التالية:

- توفير نظرة عامة للغرض من المبادرة ورؤيتها والمجموعة (المجموعات) المستهدفة ووضعها في السوق.
- من أين جاءت فكرة هذه المبادرة (سابقة، دراسة سوق، تكليف من عميل ... إلخ)؟
- كيف تطورت من فكرة إبداعية إلى مشروع (نموذج عمل، تسجيل، إضفاء الطابع الرسمي، الهيكل التنظيمي، وضع العلامة التجارية ... إلخ) وما هو الوقت المستغرق في ذلك؟
- ما هي بعض التحديات التي تواجه تفعيل هذه المبادرة (تحديات قانونية، مالية، إجرائية، فنية أو غيرها)؟
- ما الذي توصي به لصانعي السياسات من أجل تجنب التحديات المماثلة لمبادرات أخرى ودعم الأفكار الإبداعية الناشئة؟
- ما هو منظورك/رؤيتك للنمو، التنوع ... إلخ؟
- أسئلة محددة حول الملكية الفكرية، والوسائط، ودور الاقتصاد غير الرسمي وفقاً لكل حالة.

الغرفة	الغرفة الفرعية	اسم المبادرة	قيادة نسائية	قيادة شبيهة	بقطاع المناطق اللا رسمية	ذات بعد بيئي	متعلقة بالحرف التقليدية	ذات بعد اجتماعي	تموذج أعمال مزدهر قابلة للتصدير /
	الهندسة المعمارية / التصميم الداخلي	هاند أوفر Handover	■	■					
		كايروبوليتان Cairopolitian	■						
		إيفريثينج إيرث Everything Earth	■	■					
	التصميم الداخلي / الأثاث / تصميم المنتجات	كينيت Kenit	■	■					
		كليم مصر	■	■			■	■	■
		يسرا ياسين	■	■					
		زها هوم	■	■					
	التصميم البصري	٤٠ مستقل	■	■					
	الطهي	مطبخ دوار	■	■	■				
		فسحة سمية	■	■					
	فنون الأداء	استابينا	■	■					
		آمنة الشندويلي	■	■					
		شجرة للمنسوجات	■	■					
		نساء أونلاين	■	■					
	الأزياء والموضة	أختين	■	■					
		ريفورم ستوديو Reform Studio	■	■				■	■
		أب فيوز	■	■				■	■
		فيري نايل	■	■				■	■
	فنون جميلة	بساريا	■	■					
	التراث والسياحة	القلم	■	■				■	■
	الرياضة والترفيه	كايرو بايك	■	■					

المجال الثقافي



الشكل ٨. مصفوفة تحدد العديد من القطاعات الفرعية للصناعة الإبداعية والمبادرات المستقبلية في مصر.

ب-٢ مقابلات مع عينة من الصناعات الإبداعية: ملخص

يعرض القسم التالي مجموعة من المبادرات الإبداعية التي تم إجراء المقابلات معهم من أجل الحصول على رؤى حول ممارساتهم، من فنانيين إلى رواد أعمال تقنية ومسؤولين تنفيذيين في تطوير الأعمال، حيث عرضوا منظورهم المختلف للتحديات التي تواجههم وتغييرات السياسة التي يوصون بها. تباينت المبادرات التي جرت المقابلات معهم من حيث الحجم، ومجال التركيز، وفترة ممارستهم. تم إجراء المقابلات بشكل عام أونلاين أو شخصياً مع القيام ببعض الزيارات للموقع خلال صيف ٢٠٢٣. يُنظم الملخص أدناه بشكل أبجدي.



الشكل ٩. مهرجان الرسوم المتحركة أنيماتيكس
المصدر: "الجاليري". أنيماتيكس
www.animatex.net

أنيماتيكس هو مهرجان للرسوم المتحركة والذي انعقد أول مرة في ٢٠٢٠ في القاهرة، مصر. أسسه يوحنا نصيف بالتعاون مع ستوديو سماكا، ويهدف المهرجان إلى معالجة غياب الفعاليات الاجتماعية وتوفير مركز تشبيك لصانعي الرسوم المتحركة في مصر. انطلقت النسخة الأولى من أنيماتيكس في Startup Haus Cairo وأقيمت عروض الأفلام في سينما زاوية وانهقدت ورش العمل والأنشطة الأخرى في أماكن مختلفة مثل معهد جوتة والمعهد الهولندي الفلمني بالقاهرة وغيرها من الأماكن الأخرى. وانهقدت النسخة الثانية منه في المعهد الفرنسي. بالإضافة إلى توفير عرض للأفلام، وورش العمل والمحادثات وحلقات النقاش، يدعو أنيماتيكس أحياناً فنانين من الخارج حيث التعرض للتجربة الدولية والتعرف على التجارب الأخرى. يهدف أنيماتيكس إلى الاتساع بنطاقه وبرامجه إقليمياً لدول عربية أخرى حيث تغيب عنها المهرجانات والفعاليات ومراكز التشبيك لصانعي الرسوم المتحركة.

جمعية حماية البيئة من التلوث (إيه بي أي)- مقابلة مع بخيت متري، ممثل العلاقات العامة



الشكل ١٠. إعادة تدوير فوارغ القهوة النسبريسو وأغطية الكانز لإنتاج الحقائب والإكسسوارات
المصدر: ٥/ Paper recycling and handicrafts unit." Ape, www.ape-eg.org/sub-services/show/٥

جمعية حماية البيئة من التلوث (إيه بي أي) هي منظمة غير حكومية مصرية، تأسست في ١٩٨٤ وتعمل مع مجتمع جامعي المخلفات في منشية ناصر لإعادة تدوير مواد المخلفات غير العضوية لإنتاج الأسمدة وعمل المنتجات الحرفية. لا تستخدم مواد المخلفات المخلوطة بالمخلفات البيولوجية في عمل الحرف اليدوية ولكن بدلا من ذلك تجمع بقايا الملابس من المصانع والورق من المدارس والمؤسسات. يوجد في الجمعية حوالي ٢٦٥ موظف بدوام كامل وتصدر الجمعية منتجاتها اليدوية إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال شبكتها، وتعرض منتجاتها في bazارات على مستوى مصر. توفر الجمعية برامج لتعلم القراءة والكتابة والحرف اليدوية لتمكين المجتمع المحلي خاصة النساء والأطفال من أجل تشجيعهم على العمل مع الجمعية. انضم هذا العام حوالي ٢٥ شابة وامرأة إلى الكلية بعد استكمال برنامج الجمعية بينما حصلت نساء أخريات على العديد من فرص العمل في مصانع أكبر. وتوفر الجمعية أيضًا برامج رياضية وخدمات صحية للمجتمع المحلي. ومنذ تأسيسها دعمت الجمعية آلاف السيدات والفتيات وبعضهن يتدربن حاليًا للجيل الأصغر من الحرفيات.



الشكل ١١. تطبيق المنيوز أونلاين وحملة التوصيل
المصدر: "المنيوز تغلق جلسة تمويل بمبلغ ١٠ مليون دولار". إبداع مصر
www.egyptinnovate.com/en/news/elmenus-closes-10m-pre-series-c-round

المنيوز تطبيق لتوصيل الطعام أسسه أمير علام في ٢٠١١ كمنصة شاملة لقوائم المطاعم. يهدف التطبيق إلى توفير تجربة متميزة لمستخدميه حتى يجدوا الطعام الذي يحبونه حيث غياب دليل موثوق به ومنصة لاستعراض المطاعم. بدء التطبيق بشكل بسيط حيث كان يتضمن شخص واحد يقوم بالتوصيل ويجمع قوائم المطاعم وفريق خارجي لإدخال البيانات، حتى وصل التطبيق ليوفر خدماته لما يزيد عن ٢٥ مدينة في مصر اعتبارًا من أغسطس ٢٠٢٣. وتوفر المنصة اليوم خيارات لما يزيد عن ٦٠٠٠ مطعم. شهد المنيوز ثلاثة معالم رئيسية ناجحة أثناء رحلته كشركة ناشئة: إطلاق تطبيقه أونلاين لاكتشاف الطعام، والقيام بطلب الطعام أونلاين، وتوفير أسطول للتوصيل خاص به.



الشكل ١٢: مهرجان Film My Design ٢٠٢٢ في سينما زاوية، وسط البلد، القاهرة
المصدر: " الدورة الثانية للمهرجان السينمائي للتصميم [FMD] " www.filmmysdesign.com

"فيلم ماي ديزاين" Film My Design هو مهرجان سينمائي يهدف إلى الاحتفاء بمشهد التصميم في مصر. في عام ٢٠١٨، انطلقت أول فعالياته في الحرم اليوناني، حيث تم اختبار الفكرة من خلال فيلم وثائقي من إنتاج FMD بالتعاون مع "ستوديو فليينكس" Flinks Studio. وفي وقت لاحق، أقيمت الدورة الأولى للمهرجان السينمائي للتصميم FMD في فبراير ٢٠١٩، حيث عُرضت تسعة أفلام، أربعة منها بالشراكة مع مهرجان ميلانو السينمائي. ثم أقيمت الدورة الثانية في يناير ٢٠٢٢، حيث عُرض أكثر من ٣٠ فيلمًا وأجري ٢٥ حوار ومناقشة، بما في ذلك أفلام من اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وبالطبع مصر. هذه المرة، هدف فريق المهرجان إلى تخطي الحدود واستكشاف الموضوعات المحتملة التي يمكنهم معالجتها خارج نطاق الأفلام الفنية، مثل: تصميم الطعام، وتصميم المناظر الطبيعية، والتصوير المعماري، وغيرها. يهدف المهرجان السينمائي للتصميم FMD إلى إتاحة محتواه في المحافظات الأخرى في مصر خارج القاهرة، وفي عام ٢٠٢٣ توسعت أنشطته لتشمل طنطا والإسماعيلية والإسكندرية.



الشكل ١٣: رواد الأعمال الشباب يعرضون منتجاتهم المصنوعة يدويًا في أول سوق أخضر لهم.
المصدر: "مركز ريادة الأعمال للتأثير المجتمعي".

www.facebook.com/photo.php?fbid=70903260924678&set=pb.1000544503123876-220752000&type=3

مركز ريادة الأعمال في جامعة هليوبوليس هو حاضنة أعمال يديرها الرئيس التنفيذي لشركة سيكم للتنمية المستدامة، هدفها هو دعم إطلاق نماذج الأعمال المستدامة من مرحلة تكوين الأفكار إلى مرحلة التنفيذ، وذلك من خلال توفير الإرشاد والتدريب والدعم المالي والقانوني. يُقدم المركز برامج متخصصة تدعم مجالات مختلفة من المواهب والأفكار. تشمل بعض برامج حاضنات الأعمال في المركز برنامج Innoegypt، وبرنامج "استدامة" ESTEDAMA، المتخصص في مجال الزراعة المستدامة وإنتاج الغذاء، وبرنامج Women-up، الذي يدعم النساء المستقلات اقتصاديًا من خلال ربطهن برائدات الأعمال الأخريات لتعلّم المهارات بشكل متبادل وتنمية الأعمال التجارية والمشروعات الصغيرة.



الشكل ١٤ : مشاركون يحضرون برنامجًا تدريبيًا مصممًا لتوفير التدريب والخدمات عبر الإنترنت.

المصدر: "برنامج تدريب رواد الأعمال الخضر (GES)". آيس أليكس، ٢٠٢٣.

www.linkedin.com/posts/icealex_switchmedworkshop-businessmodelvalidation-activity-7023984884805218304-uPbh?utm_source=share&utm_medium=member_desktop

آيس أليكس IceAlex هي مساحة للابتكار تعمل بمثابة بيئة تمكينية لرواد الأعمال والشباب على حدٍ سواء، تُقدم مجموعة شاملة من الخدمات بما في ذلك خدمات إعداد النماذج الأولية وورش العمل وأنشطة التواصل والتشبيك وتأتي آيس أليكس IceAlex ضمن مراكز آيس جلوبال IceHubs Global، ومنها IceCairo وIceAddis وIceBauHaus. يرمز المصطلح آيس ICE إلى الابتكار والتعاون وريادة الأعمال. في عام ٢٠١٥، تعاونت IceAlex مع مؤسسة الجيزويت بالإسكندرية لإجراء بحث حول الحرف اليدوية المهتدة بالانقراض مثل الحرف الخشبية والأرابيسك، والتي تعتمد بشكل كبير على نقل المعرفة عبر الأجيال. وللحفاظ على هذا التراث الثقافي، أصدرت IceAlex كتابًا بعنوان "الإسكندرية الإبداعية" متوفر باللغتين العربية والإنجليزية، بهدف توثيق هذه الحرف.

على عكس السعي إلى الاستحواذ على الشركات الناشئة، يصب تركيز IceAlex الأساسي على مساعدة الشركات الناشئة في تطوير منتج في أبسط صيغة (الحد الأدنى من المنتج القابل للتطبيق)، إذا لم يتم تطويره بعد، مع تعزيز نماذج أعمالها أيضًا لضمان ربحيتها.



الشكل ١٥. فئات المنتجات المعروضة على موقع خوص
المصدر: "صفحة خوص الرئيسية". www.getkhoos.com

تأسست "جريد" في عام ٢٠١٤ وعلاقتها التجارية الفرعية "خوص" في عام ٢٠١٧ على يد عمر منعم ومصطفى عبد الله. كان كلا المؤسسين مدفوعين بخبرتهما السابقة في مجال المؤسسات الاجتماعية وتنمية المجتمع. تعمل شركة "جريد" على تطوير وإنتاج الأثاث والباركيه والإكسسوارات المنزلية من عروق النخيل، وهي مادة طبيعية لا تُستخدم عادةً ويمكن أن تحل محل الخشب، بينما تنتج شركة "خوص" منتجات منسوجة يدويًا من سعف النخيل. وبعد إجراء دراسة أولية للحرفة في محافظة الفيوم، جنوب غرب الجيزة، ومن خلال ملاحظة مهارات الحرفيين، ودراسة تقنياتهم، قرر المؤسسان أن يكون مقر عملهم في قرية القايات بالمنيا في صعيد مصر. بدأ العمل بتقديم ورشة عمل بقيادة موجهين من الفيوم لنساء قرية القايات، تقدم للمشاركة فيها حوالي ٢٢٠ امرأة، تم تدريب ٣٣ منهن، وتم تعيين ١٠ منهن فيما بعد. وفي وقت لاحق، حظيت هذه الحرفة بشعبية كبيرة في القرية.



الشكل ١٦. بلادنا هي لعبة لوحية عربية تتيح للاعبين اكتشاف مخلوقات وأماكن وبحار وصحاري وأودية جديدة حول مصر. المصدر: "المنتجات". www.makouk.com.

مكوك هي شركة مصرية متخصصة في ألعاب الورق والألعاب اللوحية التعليمية المُصممة خصيصًا للأطفال والكبار. تأسست الشركة في عام ٢٠١٢ على يد علي عزي وشقيقته كشركة عائلية صغيرة، وعملت في البداية تحت اسم ولادنا، والذي تم تغيير علامته التجارية لاحقًا إلى "مكوك". من أولى مشاريع مكوك هي لعبة بلادنا اللوحية، والتي شارك فيها مجموعة من العلماء في تخصصات مختلفة، مثل الجيولوجيا والأحياء وعلم المصريات. في عام ٢٠١٣، بدأت مكوك برامجها، وطوّرت تجارب مخصصة للكيانات الربحية وغير الربحية، لتناسب مختلف الجماهير. تسعى مكوك إلى التواجد في أسواق أخرى خارج مصر، حيث ستميز ألعابها المُنتجة محليًا بأسعار تنافسية.



الشكل ١٧: إحدى الجلسات التي أقامتها حاضنة أعمال المحروسة
المصدر: "حاضنة المحروسة". www.nahdetelmahrousa.org/?page_id=٧٨٥٩٩

نهضة المحروسة هي منظمة مصرية غير ربحية وغير حكومية تأسست عام ٢٠٠٣ بهدف بناء قدرات الشركات الصغيرة ومساعدتها على الاستدامة والتحسين والتوسع، حيث تحتضن فرق العمل بدءاً من مرحلة الأفكار وصولاً إلى توسيع نطاق المشروع، بينما تشجع بالتوازي الشركة على الاستثمار في مصادر دخل متنوعة من أجل الاستمرار. احتضنت نهضة المحروسة حتى الآن أكثر من ٤٠٠ مبدع مستقل في مجالات الفنون المسرحية والرسوم المتحركة والحرف اليدوية. ونظرًا لأنها ليست أكاديمية فنية، فهي عادةً ما تحتضن فنانين ذوي خلفية مهنية/خبرة يسعون إلى تطوير أفكارهم أو منتجاتهم، وتقدم نهضة المحروسة العديد من الخدمات خلال مرحلة حضانة الأعمال مثل التمويل وإدارة الحسابات وبناء القدرات والإرشاد والاستشارات ووحدة دعم الأعمال والتواصل. في عام ٢٠١٨، افتتحت نهضة المحروسة الجراج في وسط القاهرة والذي يعمل بمثابة مساحة عمل مشتركة ومنشأة للتدريب.



الشكل ١٨: المدربون خلال ورشة عمل تدريب المدربين حول "التفكير التصميمي لتشكيل الأفكار" التي نظمتها رواد النيل.
المصدر: "رواد النيل". www.linkedin.com/company/nile-preneur/.

رواد النيل NilePreneurs هي مبادرة أطلقتها جامعة النيل عام ٢٠١٧ بهدف دعم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالات مثل التصنيع والزراعة والتحول الرقمي. ويتمويل من البنك المركزي المصري، تحظى المبادرة بدعم حوالي ١٥ جهة راعية أخرى لتقديم خدماتها المكونة من ستة برامج:

- مراكز خدمات تطوير الأعمال، التي تقدم الدعم الاستشاري والحلول المالية
- NilePreneurs Professionals، الذي يُقدم حلول تعلم القدرات
- تقنيات الابتكار والتصميم، مركز شامل للشركات الناشئة في مجال تصميم المنتجات
- حاضنة رواد النيل NilePreneurs Incubate، والتي تهتم بالشركات الناشئة في القطاعات الإستراتيجية في مصر
- NilePreneurs Compete، الذي يتعامل مع أداء السوق وأهداف النمو
- خليك ديجيتال، الذي يساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على تحويل أعمالها إلى إطار رقمي.

نجحت رواد النيل NilePreneurs في دعم أكثر من ٢٥٠ شركة ناشئة و ١٠٠٠ شركة، ووصلت إلى أكثر من ٢٣ محافظة. ويضم مجلس أمناء رواد النيل ممثلين عن الحكومة، مثل وزارة التخطيط، ووزارة البحث العلمي، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.



Fig. ١٩ NowPay homepage
Source: www.nowpay.cash

الشكل ١٩: الصفحة الرئيسية لشركة NowPay
المصدر: "ناو باي" www.nowpay.cash

ناو باي NowPay هي شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تقدم خدمات السلفة المُقدمة على الرواتب للموظفين في مصر. باتباع نموذج الأعمال من شركة إلى شركة إلى المستهلك. يُمكن NowPay موظفي الشركات المشتركة من الحصول على رواتبهم في أي وقت خلال الشهر، بالإضافة إلى خدمات أخرى مثل إقراض الأموال، ودفع الفواتير، والتسوق عبر الإنترنت (الافتراضي) وغير المتصل بالإنترنت (الواقعي)، وغيرها. كانت NowPay جزءًا من معسكر تدريبي يبحث في الشركات الناشئة التي تظهر أداءً عاليًا في الاقتصادات المتقدمة، حيث قامت المجموعة البحثية باستكشاف الشركات الناشئة ذات العائد الاستثماري الكبير، وتم إعداد قائمة تضم حوالي عشر شركات ناشئة، ثم قائمة مختصرة من خمس شركات، وأُجريت دراسة لتحليل مدى ملاءمتها للسوق المحلية. وأوضحت الدراسة أن ٧٥% من ضغوط الموظفين تنبع من المشاكل المالية. شرع الفريق المؤسس لشركة NowPay في التحقق من صحة السوق، والتواصل مع ١٥ شركة، أعربت جميعها عن اهتمامها بتقديم هذه الخدمة لموظفيها. نجح فريق NowPay في تطوير الحد الأدنى من المنتج القابل للتطبيق (الحد الأدنى من الإنتاج العملي) (MVP) في أربعة أشهر، واحتفل بأول عميل له في مايو ٢٠١٩.



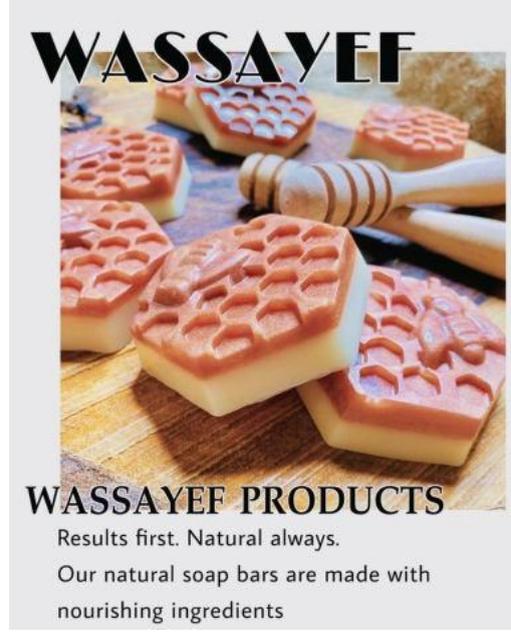
الشكل ٢١: متطوعون يزيلون النفايات البلاستيكية من نهر النيل أثناء عملية التنظيف
المصدر: "أنشطة التنظيف الخاصة بمبادرة VeryNile " www.verynile.org/cleaning.html

أطلقت مبادرة فيري نايل VeryNile في عام ٢٠١٨ لمعالجة مشكلة المخلفات البلاستيكية الملوثة للنهر وتحويلها إلى منتجات قابلة للتسويق. وذلك من خلال جمع المخلفات وإعادة تدويرها، وتنظيف نهر النيل، وإعادة تدوير هذا البلاستيك إلى منتجات ومواد بناء. يقع مقر المبادرة في جزيرة القرصاية بالجيزة، وتعمل بشكل مباشر مع المزارعين والقرويين المحليين من خلال برامج التدريب وبناء القدرات. ومؤخرًا تفرعت المبادرة لتصل إلى مدن ومحافظات أخرى في مصر، مثل أسيوط في صعيد مصر. علاوة على ذلك، بدأت المبادرة في تنوع نطاق أنشطتها ليشمل خدمات مجتمعية أخرى، مثل عيادة محلية ومطبخ مجتمعي ومتجر عبر الإنترنت. تعتبر مبادرة فيري نايل Verynile واحدة من المبادرات الرائدة التي تتناول الاهتمامات البيئية والاجتماعية، مع تطوير نموذج أعمال قابل للتطبيق من خلال إنتاج وتسويق العناصر العصرية، وبالتالي سد الفجوة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي من خلال الصناعات الإبداعية.



الشكل ٢٢: مباراة كرة قدم بنادي وادي الحرية الرياضي.
المصدر: "وادي الحرية". www.facebook.com/alhorreyavalley/photos?locale=ar_AR

تأسس نادي وادي الحرية الرياضي كمبادرة إبداعية يقودها مجموعة من الشباب، كان هدفهم هو الاستفادة من الأراضي المتاحة غير المستخدمة التي تشغلها النفايات وتحويلها إلى مساحة يمكنها تقديم الخدمات الرياضية للمجتمع المحلي في منطقة أرض اللواء. ظهرت هذه المبادرة كاستجابة لنقص الخدمات الكافية السائد في المناطق غير الرسمية "العشوائية"، ولم تسعى فقط إلى توليد دخل إضافي، ولكن أيضًا توفير قيمة للمجتمع من خلال خلق فرص عمل وتوفير مساحة للأنشطة الترفيهية. يقدم النادي مجموعة من الأنشطة الرياضية المنتظمة، بما في ذلك كرة القدم والسباحة والكراتيه، إلى جانب ورش العمل الثقافية والفنية بين الحين والآخر. علاوة على ذلك، يتميز النادي بوسائل الراحة مثل المطاعم والمقاهي وطاولات الألعاب. وما يميز هذه المبادرة هو توفير مرافق رياضية عالية الجودة، بما في ذلك خيارات متخصصة مثل حمامات السباحة، والتي تتطلب استثمارات كبيرة في البناء. بالإضافة إلى ذلك، حصل النادي على تسجيل رسمي لدى الاتحاد المصري للسباحة من خلال مركز شباب أرض اللواء، مما أتاح له المشاركة في البطولات الرسمية، وحول المبادرة غير الرسمية في الأساس إلى مشروع له شكل قانوني نسبيًا. ويتمتع وادي الحرية بروح المبادرة، حيث يحافظ على توازن دقيق بين المبادرة التنموية ونموذج العمل الناجح؛ وتقديم نموذج مثالي يوجد بأشكال متعددة في المناطق غير الرسمية.



الشكل ٢٣: وصايف لمنتجات التجميل الطبيعية
المصدر: "وصايف". www.facebook.com/wassayef.amanyyusef

وصايف هي ماركة منتجات تجميل تنتج وتبيع المنتجات الطبيعية. تأسست شركة وصايف في عام ٢٠٠٩، وبدأت بإنتاج أربعة منتجات تجميل في معمل صغير، ثم توسعت لتصبح تنتج حوالي ٢٢٥ منتجًا اعتبارًا من أغسطس ٢٠٢٣. جميع المنتجات التي تقدمها العلامة التجارية يتم إنتاجها محليًا، وأحيانًا بمواد خام مستوردة من الخارج. ويتم بيعها عبر الإنترنت من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. لم تكن هذه الشركة جزءًا من أي جولة لحاضنة أعمال ولم تتلق دعمًا من وسيط من أجل توسيع نطاق عملياتها أو إضفاء الطابع الرسمي على وضعها. واليوم، لدى "وصايف" حوالي ٤٠ ألف متابع على انستجرام حيث تواصل عرض المنتجات وبيعها. تصف أماني يوسف، مؤسسة شركة وصايف، منتجاتها بأنها علاجية وتجميلية.



الشكل ٢٤: فئات المنتجات المعروضة على يدوي المصدر: "صفحة يدوي الرئيسية". www.yadawee.com

يدوي YadaWee ، هي مؤسسة اجتماعية ربحية تأسست عام ٢٠٠٢ على يد هشام الجزار وطارق شتا، تهدف إلى إنتاج المنتجات الراقية. يتمثل نموذج أعمال يدوي في تطوير تصميمات داخلية بواسطة مصممين متخصصين، والعمل مع المجتمعات المحلية لإنتاج هذه التصميمات، ومن ثم تصدير هذه المنتجات اليدوية عالية الجودة وتداولها عالميًا. في هذه العملية، توفر يدوي ورش عمل للتدريب وبناء القدرات لتمكين الحرفيين المشاركين من كل من المجتمعات المحلية واللجانين من خلال تطوير مجموعات مهاراتهم. صدرت شركة يدوي العديد من المنتجات اليدوية المصرية الصنع إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة وجمهورية التشيك ومولدوفا واليابان وألمانيا وأستراليا.

ب-٣ تحليل الدروس المستفادة: المواضيع المشتركة

يستعرض القسم التالي المواضيع الرئيسية المشتركة التي نُوقشت في المقابلات مع رواد الأعمال. وشملت نقاط المناقشة الرئيسية نماذج أعمال مبتكرة تُسلط الضوء على أهمية تنوع منتجاتهم وخدماتهم وأنشطتهم لزيادة فرص النجاح. وقد كان جذب التمويل من الموضوعات التي أُثيرت ضمن النقاشات، حيث أكد المستجيبون على الحاجة إلى مصادر مالية متنوعة، وسلطوا الضوء على المنح وبرامج الرعاية والتمويل الذاتي ومبادرات التمويل الجماعي. وتعلق المجموعة الثالثة من الأسئلة بالطرق القانونية وحقوق الملكية الفكرية، وركزت على عدم وجود إجراءات وأطر واضحة لتسجيل حق المؤلف. وأخيرًا، تم الوصول إلى حقيقة أن التحديات والقيود متأصلة في قطاع الاقتصاد الإبداعي، بما في ذلك قضايا مثل محدودية الوصول إلى التمويل، والعقبات البيروقراطية، ونقص الوعي والتقدير لقيمة العمل الإبداعي، والتي تم تحديدها جميعًا على أنها عقبات أعاق نمو قطاع الاقتصاد الإبداعي.

ب-٣-١ نماذج الأعمال

نوقش موضوع نماذج الأعمال في عدد من المقابلات، مع تسليط الضوء على استراتيجيات مختلفة لتحقيق الربحية. تتبنى NowPay، على سبيل المثال، نموذج الأعمال من شركة إلى شركة إلى المستهلك (B2B2C) الذي يقدم خدمات السلفة المُقدمة على الرواتب لموظفي الشركات المشتركة من خلال أقسام الموارد البشرية الخاصة بها. بالإضافة إلى ذلك، فهم يقدمون خدمات مثل إقراض الأموال، ودفع الفواتير، والتسويق عبر الإنترنت/دون الاتصال بالإنترنت، وغيرها. من ناحية أخرى، تشارك دينا أمين من Tinker Studio، وهي شخصية مبدعة، في مجموعة متنوعة من الأنشطة للحفاظ على أعمالها، مثل التدريس في الجامعات، وتقديم دورات في فن إيقاف الحركة، وبيع المنتجات، وتولي المشاريع، وتقديم العروض التقديمية/الكلمات في الفعاليات.

المنظمات التي تعمل مع المجتمعات ذات الدخل المنخفض، وخاصة في المناطق غير الرسمية، لديها أشكال أخرى من نماذج الأعمال؛ فبينما تتبع نهجًا تنمويًا للأنشطة والخدمات الميدانية، فإنها تميل إلى الاعتماد بشكل أكبر على منح الجهات المانحة لتحقيق استدامتها المالية. بالإضافة إلى بيع منتجاتها عبر الإنترنت، وفي مقرها الرئيسي، وفي جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من خلال شبكة الداعمين للجمعية، تدير جمعية حماية البيئة (APE) أيضًا سلسلة من البرامج للمجتمعات التي تعمل معها. وعرض ممثل العلاقات العامة لجمعية حماية البيئة، بحيث متري، مجموعة الأنشطة والبرامج التي تستضيفها الجمعية في المناطق غير الرسمية بما في ذلك تعليم الحرف اليدوية للفتيات والنساء، وبرامج محو الأمية، والخدمات الطبية وغيرها. وتتمتع الجمعية بعدد من المانحين والممولين الذين يدعمونها لمواصلة هذه الأنشطة. وبالمثل، تتبنى شركة VeryNile، على الرغم من تمثيلها لجيل أصغر من المنظمات المجتمعية، نموذجًا هجينًا، حيث تتعاون مع منظمات كبيرة على أساس الأعمال التجارية بين الشركات (B2B) مثل الاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومؤتمر المناخ السابع والعشرين، بالإضافة إلى المشاركة في التسويق بين الشركات والمستهلكين (B2C) من خلال متجرهم عبر الإنترنت.

وعلى هذا النحو، يمكن تلخيص نماذج الأعمال الخاصة بالمبادرات الإبداعية في مصر في ثلاث مجموعات من الاستراتيجيات: بيع المنتجات والخدمات، وبرامج التدريب أو المعرفة مدفوعة الأجر، وبرامج التمويل المباشر أو غير المباشر. ومع ذلك، فإن الخيار الأخير ليس مستدامًا ويتطلب استثمار جزء كبير من وقت الفريق وجهده في جذب التمويل. عندما سُئلت عن النسبة المئوية لكل مكون في نموذج أعمالها، اقترحت داليا البدري من IceAlex أن ٣٠% منها تعتمد على الجهات المانحة، و ٥٠-٦٠% تأتي من تقديم الخدمات إما من خلال المناقصات أو التكليف المباشر، في حين أن النسبة المتبقية التي تتراوح بين ١٠-١٥% فتحصل عليها من خلال البرامج والأنشطة المدفوعة.

ب-٣-٢ حشد التمويل الأولي

تقول هبة عرابي، وهي أحد الشركاء في شركة ناو باي NowPay وشريكة سابقة في Elmenus، إن التمويل الأولي لا يكون هو المشكلة عادة عندما يكون هناك نموذج عمل جيد وصحيح يعتمد على حاجة السوق المؤكدة. وينطبق هذا بشكل خاص إذا لم تكن هناك حاجة إلى تمويل أولي كبير لإطلاق أول منتج ذو الحد الأدنى القابل للتطبيق (MVP)، كما كان الحال مع NowPay و Elmenus. ووفقًا لعرابي، عادة ما يكون هناك ممولين محليين في مصر يستثمرون في الصناديق التأسيسية في هذه المرحلة المبكرة إذا بدت الفكرة واعدة. وعلى النقيض من وجهة النظر هذه، ترى المُبدعة دينا أمين، مؤسسة Tinker Studio، صعوبة أكبر في إقناع المستثمرين أو الوسطاء بدعم عملها. تقول أمين إنها التقت بفنانين في الخارج لديهم اهتمامات غير تقليدية وقادرون على كسب عيشهم وبناء عملهم، على سبيل المثال، فنان لا يرسم إلا قناديل البحر؛ إلا أنه، في مصر، ثبت أن الأمر أكثر صعوبة. ونظرًا لأن فكرتها كانت تتمثل في صنع شخصيات رسوم متحركة من بقايا المخلفات، فهي تعتقد أن هذا غير جذاب لهيئات التمويل المتاحة. ويوافق هشام الجزار، مؤسس يدوي، على هذا الرأي، حيث أشار أن قطاع الحرف اليدوية يفتقر إلى الكثير من الاهتمام عندما يتعلق الأمر بالتمويل الأولي، وأنه إذا كانت الدولة تهدف إلى الحفاظ على الحرف اليدوية، فإنها تحتاج أن تولي لها إهتمام مماثل لما يحظى به قطاع التكنولوجيا.

هناك نمطان قد يلخصان مسألة حشد التمويل للمبادرات الإبداعية في مصر. ويبدو أن النمط الأول يرتبط بقطاع محدد؛ حيث يعتبر قطاع التكنولوجيا هو الأكثر جاذبية للمستثمرين، في حين تحظى الفنون والحرف اليدوية باهتمام أقل وبالتالي الدعم المحتمل. النمط الثاني، يتعلق بموقف الحكومة من مصادر التمويل، إذ يُنظر عموماً إلى المانحين الدوليين بعين الريبة تجاه دوافعهم. وهو ما أكدته قانون الجمعيات لعام ٢٠١٧ (وتعديله في عام ٢٠١٩) الذي يُقيد التمويل الأجنبي مع إعادة تعريف العمل المجتمعي وتنظيمه بشكل صارم من قِبَل وزارة التضامن الاجتماعي، مما يترك مساحة صغيرة للمبادرات المستقلة.

ب-٣-٣ حقوق الملكية الفكرية

إن أفكار الشركات الناشئة متكررة على نطاق واسع، ولا يمكن لأحد أن يدعي ملكية الفكرة. القيمة الحقيقية تكمن في المنتج النهائي، والذي يمكنك حمايته كعلامة تجارية. وإلا، فمن المحتمل أن أي فكرة طرأت لك ربما قد فكر فيها ونفذها شخص آخر. ما يهم حقًا هو تطبيق الفكرة على أرض الواقع.

-هبة عراي، المدير التنفيذي للعمليات في NowPay

ظهرت حقوق الملكية الفكرية كموضوع مهم في هذه المناقشات، حيث أجمع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن التعامل مع الملكية الفكرية مهمة صعبة في مصر. بالإضافة إلى الأمثلة القليلة أدناه التي تسلط الضوء على هذه التحديات، هناك مناقشة أكثر تفصيلاً للملكية الفكرية في مصر في الجزء ج ٣: التوصيات المتعلقة بالسياسات.

ويشير علي عزمي، مؤسس مكوك، إلى أن الألعاب اللوحية لا تخضع دوليًا لحقوق المؤلف، في حين يتم تسجيل الألعاب الرقمية من خلال رموزها (أكوادها). ويذكر أيضًا أنه إذا تم تعديل رمز اللعبة بشكل طفيف، فإنها تعتبر لعبة مختلفة. وبينما يهدف مكوك إلى جعل منتجاته في متناول أكبر عدد ممكن من الأشخاص من خلال رخصة المشاع الإبداعي، إلا أنه لا يزال يسعى إلى تسجيل محتواه المرئي والنصي، وهو أمر ليس بالسهل، مع الإشارة إلى حادثة وقعت أثناء محاولته تسجيل إحدى ألعابه، حيث أصر مسؤول التسجيل على أن اللعبة ليست ملكه، حتى عرض الرسومات الأولية عليه. وهذا يسلط الضوء على غياب إجراءات واضحة فيما يتعلق بحقوق المؤلف، وخاصة بالنسبة للمنتجات الإبداعية "غير التقليدية".

بالنسبة للقطاعات الفرعية للأزياء والحرف اليدوية، تستغرق عملية تسجيل حقوق المؤلف لمنتجاتها أو تصميماتها وقتًا وجهدًا ومالًا، وهو ما يراه المنتمون إلى هذه القطاعات ضرره أكثر من نفعه لأنه قد يؤدي إلى تراجعهم/ تأخرهم في سوق سريعة التغير. كذلك أشار بعض المستجيبين إلى أنه حتى في حالة التسجيل، فإن عملية رفع دعوى ضد أي سرقة أدبية محتملة تستمر في المحاكم لسنوات وربما عقود. يُقدم عمر منعم، المؤسس المشارك لشركة "جريد"، العلامة التجارية للمنتجات المصنعة من جريد النخيل، ردًا بديلاً على غياب إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في مصر، فبعد سرقة أفكار شركته، اختبر منعم نهجًا إبداعيًا حيث تواصل مع الشخص الذي يُقلد منتجاته، وناقشا معًا إمكانيات توحيد الجهود، والتعاون معه بوصفه مورد للمواد الخام. وقد أفاد هذا كلا الطرفين، حيث أدى ذلك إلى حل مشكلة حقوق المؤلف، ووفر وظيفة مستقرة للحرفي وتجنب المتاعب القانونية.

ويمكن ملاحظة تبعات عدم إنفاذ الملكية الفكرية التي تتجسد في الميل إلى تقليد تصميمات الآخرين مع الإفلات من العقاب. تحدثت دينا أمين من Tinker Studio عن أن انتشار المراجع ومُلخصات التصميمات المسروقة هو سبب عدم تعاملها مع الوكالات في مصر. أثناء تقديم عمل يخص شخصًا آخر، ذكرت بعض الحوادث حيث طلبت منها الوكالات أن تصنع شيئًا مشابهًا له، وهو ما تعتبره غير أخلاقي. وعلى العكس من ذلك، غالبًا ما تقوم الشركات الناشئة بتقليد وتكرار التطبيقات الرقمية، لأن الأفكار ليست مملوكة لأي شخص، كما تقول هبة عراي من Elmenus المنيوز، "ما تملكه هو اسم العلامة التجارية، وليس الفكرة. من يفعل ذلك هو المالك، وليس بالضرورة العبقرى المُبدع أو أول من طرح الفكرة". وهذا يبين الطرق التي أصبح بها النسخ والتقليد ممارسة شائعة في مصر وأنتشر في القطاعين الرسمي وغير رسمي.

ب-٣-٤ الأساليب القانونية والتسجيل الرسمي

وفي حين اتبعت بعض المبادرات التي تمت مقابلتها المسار التقليدي للتسجيل المبكر كشركة، لم تتمكن مبادرات أخرى من بدء عملية إضفاء الطابع الرسمي لعدة سنوات. على سبيل المثال، عملت شركة VeryNile منذ البداية تحت مظلة شركة بسيطة Bassita، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة (LLC)، وأصبحت في نهاية المطاف كياناً مستقلاً بعد عامين. من ناحية أخرى، بدأت وصايف عملياتها في عام ٢٠١٢ وتم تسجيلها كشركة فقط في عام ٢٠٢٠.

وعلى غرار الشركات الصغيرة والمتوسطة الناشئة وتلك الموجودة في المناطق غير الرسمية، تكافح الصناعات الإبداعية لتبني نموذج أعمال قابل للتطبيق قبل إضفاء الطابع الرسمي على الشركات وإخضاعها للضرائب. تمت معالجة هذه المشكلة مؤخراً بموجب القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، الذي يمنح المبادرات الجديدة فترة سماح مدتها ٥ سنوات مع معدل ضريبة ثابت يعتمد على إيراداتها وليس أرباحها. ومع ذلك، تعاني بعض الصناعات الإبداعية من عدم وجود فئات مناسبة لتسجيل ممارساتها، مثل صانعي المحتوى عبر الإنترنت، الذين يضطرون إلى تصنيف أنفسهم وفقاً للفئات الموجودة. على سبيل المثال، توضح دينا أمين من Tinker Studio أنها سجلت شركتها منذ أكثر من ست سنوات بهدف التعامل مع العملاء في الخارج بسهولة. ومن أجل ممارسة أعمالها بطريقة سليمة وضمان التفاعل السلس مع البنوك، نصحتها محاسبها بتأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة، والتي قامت بتسجيلها في البداية ضمن فئة الصحافة والنشر، ثم قامت بتعديل الفئة لاحقاً لتندرج ضمن فئة تكنولوجيا المعلومات. هناك خيار آخر لصانعي المحتوى عبر الإنترنت وهو الإقامة الإلكترونية e-residency، والتي بدأت العديد من البلدان من تقديمها بشكل متزايد، وتحديداً إستونيا، حيث يسمح هذا المفهوم للأفراد بفتح حساب مصرفي، وممارسة العمل، ودفع الضرائب في بلد أجنبي دون الإقامة الفعلية هناك.

يعكس النمو العضوي لنادي وادي الحرية الرياضي نهجاً آخر للتسجيل وإضفاء الصبغة القانونية - في هذه الحالة تم الإستعانة بمقاربات برجماتية لإضفاء الشرعية على التدخل الإبداعي غير الرسمي من خلال بناء علاقة المنفعة المتبادلة مع مركز شباب أرض اللواء الذي تديره الدولة. في حين أن إنشاء حمام السباحة (منشأة تتطلب بنية تحتية قوية) يتم بتمويل كامل من نادي وادي الحرية، إلا أنه تم الاتفاق على اعتباره موردًا خارج الموقع لمركز الشباب، مقابل مشاركة جزء من رسوم العضوية مع المركز. وقد مكن هذا الترتيب أعضاء نادي وادي الحرية الرياضي من المشاركة في البطولات الوطنية للسباحة نظراً لوضعهم شبه المرخص لدى وزارة الشباب والرياضة.

ب ٣-٥ التوسع للوصول إلى المناطق غير الرسمية والمدن الأخرى

في محاولة لمعالجة التفاوت في الفعاليات الثقافية بين المحافظات، شاركت بعض المبادرات تجربتها في عملية التوسع في أنشطتها إلى مدن أخرى وتنويعها خارج المراكز الثقافية في القاهرة والإسكندرية (بدرجة أقل). تعمل فرح الرافي وفريقها في المهرجان الثقافي Film My Design (FMD) لإتاحة ما يقدمون من محتوى خارج القاهرة. وفي عام ٢٠٢٣، توسعوا في نطاق أنشطتهم لتشمل طنطا والإسماعيلية والإسكندرية، مما أتاح لسكان هذه المناطق الاستفادة من فعالياتهم. ومن ناحية أخرى، بدأ فريق Elmenus المنبوز، عند التوسع، في التفكير في المدن التي تضم مراكز للمطاعم مثل المنصورة في الدلتا أو منتجع الجونة على البحر الأحمر. ومع ذلك، نظراً لتوجههم نحو السوق، قرروا تضمين المدن التي يسافر إليها عملاؤهم بشكل متكرر، مثل الساحل الشمالي (أي ساحل البحر الأبيض المتوسط) والإسكندرية والگردقة، وتهدف هذه الخطوة بشكل استراتيجي إلى تشجيع المستخدمين على تطوير عادة التحقق من قوائم المطاعم على تطبيق المنبوز بغض النظر عن موقعهم.

وعلى غرار تركيزها في القاهرة والإسكندرية، فإن الصناعات الإبداعية، أو تلك المعترف بها على هذا النحو، تتواجد في المناطق المخططة رسمياً بالمدينة وتركز عليها، إلا أنه وقع الاختيار على ثلاثة استثناءات ملحوظة لإجراء مقابلات معهم. أول استثناء هو فيري نايل VeryNile، وهي مبادرة نموذجية تعمل على إشراك المجتمع المحلي بجانب اضطلاعها بأجندة اجتماعية، حيث تعمل مع المجتمع المحلي للصيدادين في جزيرة القرصاية لجمع ووزن وفرز وشراء وضغط النفايات البلاستيكية المٌجمعة من نهر النيل وإرسالها إلى مصنع لإعادة التدوير. بدأت المبادرة بفريق مُكوّن من أربعة صيادين، وتعمل الآن مع حوالي ٥٤ فرداً في القاهرة و ٤٠ فرداً في أسيوط، وهي مدينة رئيسية في صعيد مصر، كما أنها تبيع أيضاً منتجات مستدامة مصنوعة من هذا البلاستيك من خلال موقعها على الإنترنت. ولزيادة تمكين المجتمع، تدير إحدى المبادرات التابعة لفيري نايل VeryNile والتي تسمى "شوكة ومجداف" مطبخاً لخدمة المجتمع، يضم مجموعة من النساء من قرية القرصاية، مما يخلق تجربة فريدة من نوعها على الجزيرة. ومؤخراً أنشأت المبادرة عيادة محلية لتلبية احتياجات موظفيها ومجتمع القرية الأوسع.

من ناحية أخرى، يقول عمر منعم، المؤسس المشارك لشركة جريد، إن مصدر إلهامه كان عمله مع الأستاذ/ حامد الموصلي في الجمعية المصرية للتنمية الذاتية للمجتمعات المحلية، والذي يمثل منهجه لتنمية المجتمع في بدء مشاريع وأعمال تجارية تستخدم المواد المحلية التي يتميز بها كل سياق. ومن منطلق تأثرهم بهذا النهج وضع الشركاء في شركة جريد خطة استراتيجية أولاً للدراسة والتجريب والتواصل مع العاملين في صناعة السلال، ثم طوروا لاحقاً خطة لابتكار وإنتاج وتسويق منتجاتهم المصممة حديثاً. وبينما كانت دراستهم الأولية لصناعة الخوص في مدينة الفيوم المشهورة بهذه الحرفة، فقد قرروا أن يتخذوا من قرية القايات في المنيا بصعيد مصر مقراً لعملهم. ومن خلال تعيين ميسرين من الفيوم لتدريب نساء قرية القايات، نظمت جريد سلسلة من ورش العمل العملية، تقدم للمشاركة فيها حوالي ٢٢٠ امرأة. وحصلت ٣٣ امرأة على تدريب على تجديد الخوص، وتم تعيين ١٠ منهن بدوام كامل، أما العدد الباقي فقد عملن من المنزل، ودرّين طوعاً نساء وفتيات أخريات في القرية.

وتماشياً مع هذا النهج التنموي، تأسست جمعية حماية البيئة المعروفة في منطقة الزباين المحرومة ("مدينة القمامة")، والتي تشتهر بأنها موطن لأكبر مجتمع لجمع القمامة في القاهرة. وبينما تركز جمعية حماية البيئة في المقام الأول على تدريب الفتيات والشابات في الحي على الحرف اليدوية من المواد المعاد تدويرها، فإنها تستثمر في العديد من برامج التعليم والمهارات المهنية والرياضة والصحة المجتمعية، حيث تكون النساء هي المستفيد الرئيسي والمستهدف. المبادرات الإبداعية التي تعمل مع المجتمعات في المناطق غير الرسمية التي تمت مقابلتها لغرض إجراء هذه الدراسة، لا تشترك فقط في النهج التنموي، حيث يكون التدريب والتمكين جزءاً لا يتجزأ من نطاق عملها؛ لكن مهماتهم تتوقف على القدرات الإبداعية والمهارات العملية للمجتمعات المحلية، التي تفتقر في الغالب إلى التدريب الرسمي والمعرفة المجردة.

ب ٣-٦ المهرجانات ومراكز التشبيك والتواصل

من بين الاستراتيجيات التي اقترحتها العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات لدعم الاقتصاد الإبداعي في مصر، تنظيم و/أو تيسير التجمعات/المهرجانات لمختلف المجتمعات الإبداعية، مما يوفر فرصاً للعرض والتسويق. ومن أمثلة هذه الفعاليات: قمة راي ز أب Riseup Summit، وقمة سينك Sync Summit، والمهرجان السينمائي للتصميم "فيلم ماي ديزاين" Film My Design، وأنيما تكس Animatex، والتي عادة ما تكون مدعومة ماليًا من قبل المنظمات الدولية. مثال آخر على المهرجانات ومراكز التسويق هو معرض تراثنا الذي ترعاه الدولة، والذي بدأ في عام ٢٠١٨ بمشاركة ٦٠٠ شركة إبداعية ونما ليعرض منتجات ١١١٦ عارضاً في عام ٢٠٢٢. كما أصبحت المنصات عبر الإنترنت، سواء المملوكة للدولة أو للقطاع الخاص، أكثر شيوعاً في مصر على مدى السنوات العديدة الماضية، حيث كانت بمثابة حاضنات ومسرعات أعمال ومراكز للتواصل والتشبيك. إن مسألة الوسطاء، والتي تتعدى دور مراكز التواصل والتسويق، تتم مناقشتها بمزيد من التفصيل في الجزء "ج" من هذه الدراسة: التوصيات المتعلقة بالسياسات.

ب-٤ تأملات واستنتاجات

قدمت المقابلات/الزيارات التي بلغ عددها ١٨ مقابلة/زيارة التي جرى تنظيمها مع قادة المبادرات والمنظمات ذات الصلة عينة معقولة من الصناعات الإبداعية في مصر. وهي بمثابة نقطة انطلاق لعملية مسح أكثر شمولاً لهذا النظام البيئي الممتد بناءً على السياسات الحالية والرؤى المتوقعة للدولة تجاه الاقتصاد الإبداعي. علاوة على ذلك، كشفت نتائج هذه المقابلات عن عدة أنماط من حيث العمليات والمسارات، والتحديات المرتبطة بعملية التسجيل، وخطط التمويل ونماذج الأعمال، وإشراك الاقتصاد غير الرسمي، فضلاً عن الأسئلة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

- المجموعة الأولى من القضايا هي تلك المتعلقة بالتمويل والاستدامة الاقتصادية، خاصة بعد المرحلة الأولى من طرح الأفكار وإنتاج النماذج الأولية. وبالرغم من تضائل أعداد المانحين الدوليين، تعمل سلطات الدولة على تقييد التمويل الأجنبي من خلال قوانين المنظمات غير الحكومية والتصاريح الأمنية. غالباً ما تواجه المنتجات التي تنتج في اجتياز الاحتياج المالي للنماذج الأولية تحدياً آخر، وهو التسويق والتوزيع المحلي. وفقاً لعللي عزمي من مكوك، عادة ما يأخذ تجار التجزئة عمولة كبيرة تتراوح بين ٣٥-٥٠% من سعر المنتج، بينما يأخذ الموزعون حوالي ١٥%. وهذا يترك للمبدعين ٤٠% فقط من الإيرادات لتغطية تكاليف الإنتاج والتسويق والنفقات الأخرى.

- مجموعة أخرى من التحديات تتعلق مباشرة بدور الدولة في تعزيز الصناعات الإبداعية. وكانت إحدى الملاحظات الشائعة هي أن بعض القطاعات الفرعية، مثل المبادرات الرقمية، تحظى باهتمام أكبر من الفنون والثقافة، مما يؤدي إلى دعم غير متوازن وتوزيع غير متساو للموارد المتاحة. ويتزايد هذا النمط تعقيداً بسبب تجزئة القطاع الإبداعي بين مختلف الوزارات والإدارات والبرامج. لا تؤثر البيروقراطية على دعم الدولة فحسب، بل تزيد من تعقيد العمليات المتعددة والمستهلكة للوقت وغير الواضحة في كثير من الأحيان للحصول على الموافقات والتراخيص والتصاريح الأمنية لمختلف الممارسات والأنشطة.

- يرتبط بما سبق عملية تسجيل الأفكار والمنتجات والعلامات التجارية المرهقة التي لا جدوى منها (كما يراها العديد من المبدعين في كثير من الأحيان). ويشمل ذلك أيضاً مدة حقوق الملكية الفكرية ونشرها وحمايتها. ومع ذلك، ينبغي النظر إلى مسألة الملكية الفكرية بالمعنى الأوسع للممارسات غير الرسمية السائدة، مما يجعل محاولات تعزيز الملكية الفكرية مستحيلة تقريباً، على الأقل في المدى القصير. علاوة على ذلك، يخلق الاقتصاد غير الرسمي فجوة في السوق الإبداعية، كما أوضحت دينا أمين من ستوديو تينكر Tinker Studio، مما يزيد من صعوبة التعاون مع المبدعين المستقلين غير المسجلين بسبب الحاجة إلى الفواتير، مما يؤدي إلى ضياع فرصة الاستفادة من هذه المجموعة من المواهب. وأخيراً، على الرغم من ندرة ما ذكر بشأنها في المقابلات، يعاني المشهد الإبداعي أيضاً من هجرة الأدمغة تدريجياً إلى الأسواق الإقليمية، بسبب الصعوبات الاقتصادية والتحديات المذكورة أعلاه في مصر، إلى جانب العقود المربحة والموارد والبنية التحتية الثقافية المتاحة في البلدان المجاورة.

وخلص القول، يمكن تقديم ملاحظتين رئيسيتين بالنسبة للقطاع الإبداعي. الأولى هي الفجوة بين السياسات المؤسسية والاقتصاد الرسمي من ناحية، والمبادرات الإبداعية الفردية من ناحية أخرى - واتضح هذه الفجوة من خلال المقابلات حيث يقوم بسدها أنواع مختلفة من الوسطاء، وتشمل هذه المنصات التي تقودها الدولة، ومنظمات المجتمع المدني، وحاضنات الأعمال من القطاع الخاص. وتنعكس النقطة الثانية في تأثير الاقتصاد غير الرسمي على القطاع الإبداعي إيجاباً وسلباً. في اقتصاد أقل تنظيمًا، مقارنة بالمدن في الشمال العالمي، هناك مجال أكبر للتجريب والحلول المبتكرة المحتملة في ظل غياب أحكام الدولة ورقابتها - وهو ما يعتبر تراخي إيجابي. وعلى العكس من ذلك، فإن الافتقار إلى وجود مؤسسات الدولة وإنفاذ القانون يجعل من الصعب تطبيق حقوق الملكية الفكرية، التي يمكن القول إنها محرك للابتكار وحافز للمنشآت الإبداعية. يحاول الجزء ج من هذه الدراسة معالجة هاتين النقطتين بعمق: دور الوسطاء ومسألة الملكية الفكرية.

الجزء الثالث. التوصيات المتعلقة بالسياسات

ج-١ مقدمة: الثغرات في السياسات

كشفت الجزءان السابقان من هذه الدراسة واللذان ركزا على تحليل الوضع الراهن والفاعلين في القطاع الإبداعي، عن عدد من التحديات التي تواجه الصناعات الإبداعية والفجوات المؤسسية في السياسات العامة، وتشمل حشد التمويل والاستدامة المالية، والنماذج القانونية والتسجيل، والإجراءات والموافقات، فضلا عن موضوعات حول أفضل السبل لإشراك القطاع غير الرسمي. أما هذا الجزء فسيركز على موضوعين رئيسيين يعتبران نقطة بداية للتوصيات المتعلقة بالسياسات: دور الوسطاء (الجهات الوسيطة) ومسألة الملكية الفكرية.

وكما هو الحال في بلدان أخرى في الجنوب العالمي الغارقة في بحر من الأنشطة غير الرسمية، فإن الفجوة بين السياسات المؤسسية والأطر القانونية، من ناحية، والممارسات الفردية والمبادرات الصغيرة، من ناحية أخرى، لا تزال واسعة وغير محلولة في مصر بشكل حاسم. تتمثل إحدى استراتيجيات التواصل مع الممارسات الإبداعية ودعمها وتنظيمها في تعزيز دور الوسطاء (الجهات الوسيطة). من خلال توفير حاضنات ومسرعات الأعمال، وفرص التدريب ونقل المعرفة، والمساعدة في إضفاء الطابع الرسمي على الشركات الناشئة من خلال الهيكل القانوني والتنظيمية لمجموعات المبادرات الصغيرة والشركات الناشئة، يمكن للوسطاء توسيع نطاق الوصول إلى الصناعات الإبداعية، وبالتالي تعظيم تأثير الدعم المؤسسي من جانب كل من الدولة والقطاع الخاص.

ومما يزيد من تعقيد مسألة حقوق الملكية الفكرية انتشار القطاع غير الرسمي على نطاق واسع. فمن ناحية، يعيق القطاع غير الرسمي قدرة الدولة على حصر، ناهيك عن تسجيل، جزء كبير من المعاملات الاقتصادية، أي ما يقرب من حوالي ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر (Khalid, ٢٠٢٣)، وبالتالي لا تستطيع الدولة تسجيل المشروعات الإبداعية والشركات الناشئة المبتكرة التي تتطور خارج إطارها المؤسسي. ولا تزال حماية الملكية الفكرية للمسجلين غير مضمونة بسبب ضعف آليات إنفاذ القانون ضد القرصنة والمصادرة. علاوة على ذلك، قبل إن غياب الملكية الفكرية في سياق دول الجنوب العالمي قد يؤدي في الواقع إلى تعزيز الابتكار ودعم المبادرات الإبداعية كما هو موضح في الأقسام التالية.

ج-٢ الوسطاء ودورهم الفعال في الصناعات الإبداعية

"في الماضي، كان هناك نموذج لعبت فيه الدولة دورًا مهمًا في دعم المشهد الثقافي. وكانت وزارة الثقافة ومؤسساتها المختلفة توفر التمويل للرواتب، ولو بمبالغ قليلة. ومع ذلك، بدأ هذا النظام في التراجع في أوائل السبعينيات. وفي الوقت الحالي، فإن التمويل المخصص، إن وجد، قليل وذا جودة منخفضة."

- سامي داود المدير الثقافي بنهضة المحروسة

الغرض من هذا الفصل هو استكشاف دور الوسطاء في تعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية في مصر، وبالتالي بلدان أخرى في الجنوب العالمي. يتم تعريف الوسطاء (الجهات الوسيطة) هنا على أنهم تلك الكيانات التي تعمل على سد الفجوة بين مؤسسات الدولة والأطر القانونية والاقتصاد الرسمي والأسواق الأوسع، من ناحية، والمبادرات الفردية أو الصغيرة الناشئة في القطاع الإبداعي، من ناحية أخرى. يتضمن تقرير المجلس الثقافي البريطاني "المؤسسات الإبداعية والاجتماعية في مصر ٢٠٢١-٢٠٢٢" عشرة (١٠) فئات من النظام البيئي للمؤسسات الإبداعية والاجتماعية، التي تدعم الصناعات الإبداعية. ويشمل ذلك الحكومة والمنظمات الدولية والأكاديمية وغير الربحية وفعاليات الجمعيات ودعم المؤسسات الربحية والاجتماعية ووسائل الإعلام ومقدمي التمويل الجماعي والحاضنات والمسرعات والمستثمرين (Creative and Social Enterprise, ٢٠٢٢). ومن بين هذه الفئات، المشار إليها هنا بوصفهم الوسطاء، المنظمات والشركات التي تمت مقابقتها كجزء من هذه الدراسة، مثل نهضة المحروسة ورواد النيل. ولأغراض التحليل، يُصنف الوسطاء في ثلاث مجموعات: وسطاء من القطاع الخاص، ووسطاء تقودهم بقيادة الدولة، ووسطاء أنشأتهم منظمات المجتمع المدني.

تتبع الأقسام التالية أولاً ظهور وتطور مصطلح الوسطاء في كل من الأوساط الأكاديمية والعملية، مع النظر في سياقات مختلفة في أوروبا وأمريكا الشمالية، بالإضافة إلى أمثلة من الجنوب العالمي. بناءً على الأبحاث والمقابلات مع الجهات الفاعلة المحلية في القطاع الإبداعي في مصر، يُصنّف الوسطاء بعد ذلك حسب الخدمات التي يقدمونها، متضمنة ما يلي:

- مساحات العمل (توفر عنوانًا قانونيًا) والموارد
- الدعم المؤسسي (القانوني، المالي، التنظيمي)
- المعرفة (التدريب وبناء القدرات/المعسكرات التدريبية)
- التمويل الأولي (والدعم المالي اللاحق)
- مراكز للتشبيك/ دعم التسويق

ج-٢-١ السياق الدولي

غالبًا ما يُفسر مصطلح "الوسطاء الثقافيين" بطريقتين، في البداية، على أنهم وسطاء بين منتجي ومستهلكي المنتجات الثقافية (Bourdieu, 1984). وفي الآونة الأخيرة، بدأ فهم المصطلح بعبارات أوسع على أنهم "الجهات الفاعلة في السوق المشاركة في تأهيل السلع، والوساطة بين الاقتصاد والثقافة" (Maguire and Matthews, 2012). يمكن أن يشمل التفسير الفضفاض للوسطاء جميع الجهات الفاعلة عبر سلسلة الإمداد التي تدعم السلع والخدمات الإبداعية. إنهم وسطاء بين الثقافة والاقتصاد، ولكن أيضًا بين الثقافة والمجتمع، حيث يساعدون المبدعين في بناء أعمالهم ومهاراتهم وشبكات علاقاتهم (Perry, et. al, 2015)؛ وقد يساعدون أيضًا في إعطاء قيمة للسلع أو أن يُشاركوا في الإنتاج. وتتراوح أمثلة الوسطاء الثقافيين بين "المجالس الفنية والثقافية، وشبكات السياسات، ووكالات التنمية الاقتصادية، والمؤسسات والنقابات، ومجموعات الفنانين، والمراكز الثقافية، وحاضنات الصناعات الإبداعية، والمهرجانات والمعارض التجارية" (Jakob and Van Heur, 2014). يمكن أن تتراوح المجموعة المتنوعة من الجهات الفاعلة المُدرجة تحت مظلة الوسطاء الثقافيين بين جهات استغلالية وتلك المناهضة للنخبة. ويمكن أن تشمل أولئك الذين يمكن اعتبارهم "كهنة المعبد" للسلع الثقافية، والجهات الفاعلة ذات الاهتمامات الخاصة، وكذلك الفنانين متعددي التخصصات. وفي ظل تقلص الدعم الحكومي للأنشطة الثقافية يصبح وجود الوسطاء الفنانين ضرورياً. وعبارة أخرى، "إذا لم تعد هناك حاجة إلى الوسطاء، فسيكون ذلك انعكاسًا لشكل أكثر شمولاً وتشاركيةً ومساواةً للاقتصاد الإبداعي" (Perry et. al, 2015).

نستعرض فيما يلي أمثلة على الوسطاء في القطاع الإبداعي على الصعيد الدولي، ومنها "مجموعة العمل للمؤسسات الفنية الألمانية" (Arbeitsgemeinschaft Deutscher Kunstvereine (ADKV) هي مجموعة من المنظمات غير الربحية التي تعمل على الترويج للفن المعاصر في ألمانيا، وتوفير فرص تعليمية وتعاونية وورش عمل للفنانين. منظمة أخرى عملت كوسيط إبداعي هي صدى للفن العراقي المعاصر، التي أسسها ريجين سهاكيان. "صدى"، التي عملت من عام 2011 إلى عام 2015، هي مبادرة دعمت الفنانين العراقيين في أعقاب الحرب والدمار والعقوبات التي أضرت بممارستهم الفنية. وفرت المؤسسة مساحة لعقد فعاليات المناصرة وكسب التأييد والبرامج التعليمية للفنانين. أما "أشكال ألوان" فهي مؤسسة وسيطة أخرى في بيروت، لبنان، وهي منظمة غير ربحية تدعم الفنانين المحليين من خلال المنشورات والبرامج والمنح والتوثيق. و"ولولو"، هي منظمة ناجحة مقرها قبرجيزستان تدعم تطوير الاقتصاد الإبداعي على المستوى الدولي، حيث تُركز على إنشاء مراكز إبداعية تُقدّم الدعم والمشورة ومساحات لعقد الفعاليات ومجتمع للأشخاص والشركات التي تعمل في القطاعات الإبداعية. جميع الأمثلة المشار إليها أعلاه عبارة عن منظمات يقودها المجتمع المدني، وريحتها من الدور الذي تلعبه كوسيط عادةً ما يكون محدودًا. منظمات مثل "صدى" على سبيل المثال، تضطلع بدور الوسيط بشكل مثالي حيث توفر المساحات الفنية والتمويل والإمدادات للمبدعين المحتاجين دون أي ربح.

على النقيض من ذلك، هناك شركات كبيرة يمكن النظر إليها على أنها تستغل المبدعين من خلال تحقيق أرباح ضخمة من عملهم دون منحهم سعرًا عادلًا أو تقديرًا. وبهذا المعنى، يعد موقع أنسي Etsy، وهو موقع للتجارة الإلكترونية، شركة كبيرة يمكن اعتبارها مثالاً للوسيط لأنه يربط أصحاب الأعمال الصغيرة الذين يبيعون المنتجات الملموسة وغير الملموسة بالمشتريين. على الرغم من احتفاظهم باسم علامتهم التجارية الفردية، فإن البائعين على منصة Etsy ليسوا مستقلين تمامًا وليس لديهم بالضرورة سيطرة كاملة على موقع الويب لأنهم ببساطة يستأجرون نطاقًا ويمكن للموقع إزالته بسهولة. بالإضافة إلى ذلك، خلال عملية عرض وبيع منتج ما، يخضع البائعون لعدة أنواع من الرسوم التي يفرضها موقع أنسي Etsy، مثل رسوم إدراج المنتج في قائمة المنتجات المعروضة، ورسوم التجديد، ورسوم الإدراج متعدد الكميات، ورسوم المعاملات. ينظر البعض إلى شكل الوساطة الذي يتبعه أنسي Etsy على أنه تلاعب بالشركات الصغيرة (MailChimp, 2023).

ومع نماذج الوسطاء الدوليين المذكورة أعلاه، يستعرض القسم التالي السياق المصري، من خلال مسح ووضع خرائط للوسطاء المحليين والظروف التي يعملون في إطارها.

ج-٢-٢ مسح (رسم خرائط) الوسطاء المحليين

كانت مصر من أوائل الدول العربية التي ظهرت فيها حاضنات ومسرعات الأعمال لتكون بمثابة حلقة وصل سلسلة بين البيروقراطية والصناعة الإبداعية. وكخطوة لدعم الوجود المتزايد للحاضنات والمسرعات، أنشأ الصندوق الاجتماعي المصري للتنمية (SFD) أول حاضنات أعمال مصرية في عام 1995 باسم الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال الصغيرة (Abdel Qavi, 2023). وعلى مدار العقد الماضي، شهدت حاضنات ومسرعات الأعمال زيادة كبيرة في أعدادها، وبالتالي أصبحت بنية تحتية ضرورية لمنظومة الصناعة الإبداعية في مصر.

تشمل المحاولات السابقة لمعالجة مسألة الوسطاء في مصر عمليات المسح وتقارير الأبحاث بالإضافة إلى منصات التواصل عبر الإنترنت. ومن الجدير بالذكر أن هذه المشاريع استخدمت مصطلحات مختلفة، أبرزها تقرير المجلس الثقافي البريطاني حول المؤسسات الإبداعية والاجتماعية 2021-2022 الذي يُشير إلى هؤلاء الوسطاء على أنهم حاضنات ومسرعات أعمال ومستثمرين. راسمال هو مثال لرصد الوسطاء كمبادرات القطاع الخاص، والتي تشمل مجال عملها العلاقات العامة الرقمية، وتطوير المشاريع، والتسويق وتسريع النمو، ووكالة الابتكار لرواد الأعمال العرب الطموحين. ويذكر التقرير "الحاضنات والمسرعات العشرية الأكثر نشاطًا في النظام البيئي للشركات الناشئة في مصر"، إلا أنه لا يحدد معايير اختيار واضحة (الشكل 25). منصة مصر تبتكر التي أطلقتها وزارة الاتصالات والتكنولوجيا في عام 2017 هي منصة تقودها الحكومة وتشمل فئتين يمكن تسميتهما بالوسطاء: حاضنات/مسرعات الأعمال وكيانات التمويل/الاستثمار (الشكل 26).

٦- انجاز مصر
 INJAZ Egypt | Member of 3A Worldwide
 start-upEgypt, Meet silicon Valley,
 The Womens Enterpreneurship Program
 and San3ety Graduates
 hr@injaz-egypt.org

١- حاضنة جسر
 GESR
 القاهرة
 حاضنة جسر ومعمل الابتكار
 gesr@misrelkheir.org

٧- نهضة المحروسة
 القاهرة
 حاضنة المحروسة
 info@nahdetelmahrousa.org

٢- حاضنة أعمال جامعة النيل
 القاهرة
 برنامج تطوير الأعمال، برنامج التدريب والتوعية،
 وبرنامج حاضنة الأعمال
 www.np.eg

٨- منت MINT
 القاهرة
 حاضنة منت
 www.mint.eg-bank.com

٣- مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال
 itida | tiec
 القاهرة
 مركز حاضنات الأعمال التكنولوجية
 Start IT برنامج
 inquiries@tiec.gov.eg

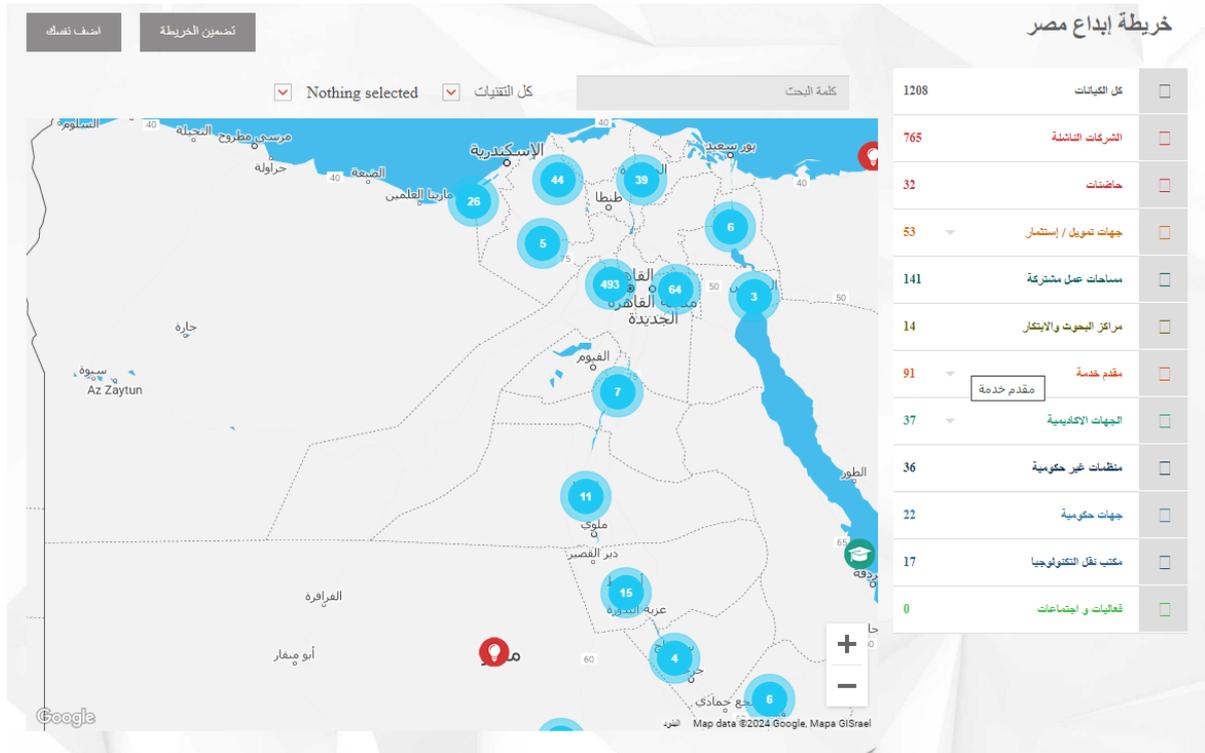
٩- حاضنة أعمال جامعة عين شمس Ihub
 القاهرة
 iCamp - iSpark
 info@ihub.asu.edu.eg

٤- مصر تبدأ
 القاهرة
 حملات ترويجية وطنية، برنامج الحاضنات، ومنح
 تمويل
 www.startegypt.com

١٠- Startups of Alex
 الإسكندرية
 برنامج حاضنات الأعمال
 info@startupsfoalex.com

٥- حاضنة أعمال جامعة النيل
 القاهرة
 برنامج مسابقات، برنامج ابتكار، وخليك ديجيتال
 www.np.eg

الشكل ٢٥: مثال يوضح معلومات موجزة عن أفضل ١٠ حاضنات للشركات الناشئة في مصر.
 المصدر: مترجمة من النسخة الانجليزية في "أفضل ٢٠ مسرعة وحاضنة للشركات الناشئة في مصر". راسمال، عبد القوي، ٢٠٢٣.
 /www.rasmal.com/startup-accelerators-and-incubators-in-egypt



الشكل ٢٦: مثال يوضح إحدى خرائط المبادرات المبتكرة وحصرها وتصنيفها في جميع أنحاء مصر
المصدر: "خريطة إبداع مصر". مصر تبتكر، www.egyptinnovate.com/en/innovation/map. آخر تعديل في ١٣ سبتمبر ٢٠٢٣. Accessed ١٣ September ٢٠٢٣. www.egyptinnovate.com/en/innovation/map.

تقترح هذه الدراسة من خلال البحث والمقابلات مع المبادرات المحلية والجهات الفاعلة والمنظمات الإبداعية تقسيم الوسطاء إلى ثلاث فئات: وسطاء برعاية الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وغني عن القول إن هذه الفئات التحليلية غير واضحة في الممارسة العملية. فمن ناحية، تتلقى بعض منظمات خدمة المجتمع (CSOs) تمويلاً من الدولة أو البنوك الوطنية أو من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات الخاصة، ومن الأمثلة على ذلك مؤسسة رواد النيل NilePreneurs، وهي جزء من جامعة النيل، وتتلقى الدعم من البنك المركزي المصري. على العكس من ذلك، يتلقى عدد من المنصات وحاضنات الأعمال التي تقودها الدولة، مثل دوائر الإبداع Creative Circles، وهي أحد أذرع وزارة الثقافة، منحاً من الجهات المانحة الدولية، مثل المعاهد الوطنية للثقافة التابعة للاتحاد الأوروبي. EU-EUNIC، من خلال بروتوكولات رسمية. عُقدت في هذه الدراسة مقابلات مع الوسطاء المحتملين من كل فئة للمقارنة بين أدوارهم في الصناعة الإبداعية.

تعد كياناً ومنصة المشروعات الصغيرة أمثلة على المبادرات التي ترعاها الدولة في مصر. حيث توفران الدعم المالي والمؤسسي بالإضافة إلى برامج بناء القدرات وفرص التواصل، ولكنهما لا يُقدمان المساحة أو الموارد. كياناً هي منصة إحصاء قائمة على الإنترنت وتطبيق للهاتف المحمول ترعاها وزارة الشباب والرياضة في مصر وتهدف إلى توفير قاعدة بيانات شاملة لورش العمل والفعاليات المحلية للشباب، نجحت كياناً في تقديم الاستشارات وفرص التشبيك للشباب المبدعين، أما جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (MSMEDA) المصري، فهو الهيئة المعنية بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر. ويوفر جهاز تنمية المشروعات فرص العمل ويعمل على التخفيف من حدة الفقر وتقديم الدعم والبرامج لرواد الأعمال (Presidency of the Council of Ministers).

المؤسسات والخدمات/الخدمات	الاماكن والموارد	المعارف (بناء القدرات، تدريب، توجيه)	دعم مؤسسي (الوساطة القانونية والتسجيل)	الدعم المالي	التشبيك والدعم في التسويق
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي					
رود النيل					
نهضة المحروسة					
حاضنة أعمال كلية اقتصاد وعلوم سياسية					
مركز ريادة الأعمال بجامعة هليوبوليس					
مركز ريادة الأعمال بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري					
حاضنة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة					
إنأكتس					
قمة رايز أب					
مجتمع الفيديو العالمي Bazarna Pop-Up society					
إنباكت مصر					
جريك كامبس (البحر اليوناني)					
فلات 6 لاب					
آيس أليكس					
جيميني أفريقيا					
خوص					
مينت من البنك المصري الخليجي					
انتربرينيل					
يدوي					
جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة و متناهية الصغر					
دوائر الإبداع ووزارة الثقافة					
كياتي ووزارة الشباب والرياضة					
كرتيفا					
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات					

الوسطاء من المجتمع المدني

الوسطاء من القطاع الخاص

المبادرات التي تقودها الدولة

الشكل ٢٧: مصفوفة توضح فئات الوسطاء وما يقدمونه للصناعات الإبداعية

كما هو موضح بالفعل في الجزء (أ) من هذه الدراسة، فإن المبادرات التي تقودها الدولة في مصر مُقسمة ومُنظمة حسب القطاعات تحت مظلة كل وزارة ذات صلة، ويركز نطاقها إما على المبادرات الرقمية أو الصناعية أو الثقافية. وعلى الرغم من أنها تمول في المقام الأول من قبل الدولة، وتعمل بشكل عام ضمن سيطرة كل وزارة واستراتيجيتها، إلا أنها ليست بعيدة كليا عن نموذج المبادرة التي تركز على الربح. علاوة على ذلك، فإن الكثير من البنية التحتية القائمة المملوكة للدولة، مثل القصور الثقافية والمباني التراثية، ومراكز الشباب المنتشرة في جميع أنحاء مصر، غالبًا ما تكون غير مستغلة بالقدر الكافي، حيث توجد القصور الثقافية، وهي إرث من الثقافة التي رعتها الدولة في عهد عبد الناصر، في كل محافظة والعديد من المدن في جميع أنحاء مصر. وتشمل هذه الصروح قاعات المسرح، والسينما ومساحات العرض والبروفات، بالإضافة إلى البنية التحتية الإدارية واللوجستية الأخرى التي غالبًا ما تكون غير نشطة أو غير مستغلة. وتمثل هذه المبادرات فرضًا لإعادة تنشيط القصور الثقافية كمراكز للمبادرات الإبداعية، إما تؤجر المباني والمواقع التراثية لعقد المناسبات، مثل قصر محمد علي بشبرا، أو مُهملة وفي حالة من التدهور، مثل قصر شامبليون. وفي الآونة الأخيرة، تم تجديد قصر السلطانة ملاك وتحويله إلى مركز لرواد الأعمال، مع توفير مساحات عمل وموارد مشتركة. ومن الممكن تحويل المباني المماثلة ذات القيمة التراثية إلى مساحات للصناعات الإبداعية في مصر، مثل مصنع البيرة السابق في الدقي الذي أعادت وزارة الاتصالات توظيفه ليصبح مركزًا للشركات الناشئة (٢٠٢٢، "Creativity and Entrepreneurship"). علاوة على ذلك، تنظر وزارة الشباب والرياضة في مصر إلى الشبكة الواسعة من مراكز الشباب في جميع أنحاء البلاد بوصفها مواقع محتملة لتعزيز الصناعات الإبداعية، وذلك من خلال توفير مساحات للتدريب وورش العمل والمعارض لمنتجات الحرف اليدوية، وخاصة ذات الدخل المنخفض.

وسطاء المجتمع المدني هم بشكل عام الشكل المفضل للوسطاء، حيث يسهل الوصول إليهم، ويوفرون إطار دعم أقل استغلالًا. ومع ذلك، كون هذه الجهات الوسيطة مستقلة عن سلطات الدولة، فإنها يمكن أن تكون أقل كفاءة في تسهيل التصاريح والتسجيل وغيرها من العمليات البيروقراطية التي قد تعيق أصحاب المشاريع الصغيرة ورواد الأعمال. ومع ذلك، فهم في وضع يسمح لهم بسد الفجوة المؤسسية للفنانين والجهات الثقافية الفاعلة في الصناعة الإبداعية. وبشكل عام، لا يهدف وسطاء المجتمع المدني إلى الربح، ولكن لا يزال بإمكانهم الاستفادة من عمل المبدعين. على الرغم من اعتبار رواد النيل NilePreneurs وسيطًا من المجتمع المدني، إلا أنها مبادرة يمولها البنك المركزي المصري تهدف إلى دعم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالات التصنيع والزراعة والتحول الرقمي، وذلك من خلال خدمات الدعم الاستشارية وحلول بناء القدرات وحاضنات الأعمال. تأسست هذه المبادرة في عام ٢٠١٩، وتم تجربتها في جامعة النيل وتنمو حاليًا لتشمل ٤ جامعات أخرى. ومع منظمات المجتمع المدني مثل رواد النيل NilePreneurs، يُمكن للفنانين ورواد الأعمال الحصول على الدعم من المؤسسات الأكاديمية.

وسيط آخر من المجتمع المدني هو نهضة المحروسة، وهي منظمة مصرية غير حكومية غير ربحية تأسست عام ٢٠٠٣، تهدف إلى بناء قدرات المنظمات المختلفة للحفاظ على أعمالها التجارية ومشروعاتها وتطويرها والتوسع فيها في مجالات التكنولوجيا والبيئة والإبداع. تُقدم نهضة المحروسة ثلاث خدمات مختلفة وهي حاضنة أعمال نهضة المحروسة، وشركاء المحروسة، وجراج المحروسة، حيث تدعم هذه المبادرات الشركات الناشئة في عدة جوانب مثل التمويل، وإدارة الحسابات، وبناء القدرات، والإرشاد، والاستشارات، ووحدة دعم الأعمال، ومساحات العمل المشتركة، والتشبيك مع المجتمع. تعمل نهضة المحروسة على سد الفجوة بين المبادرات غير المسجلة وبرامج التمويل، حيث تتلقى الأموال وتعيد توزيعها، مقابل حصولها على نسبة من المنحة. من الناحية النظرية، يقدم الوسطاء من المجتمع المدني جميع الخدمات، بما في ذلك المساحة والدعم المؤسسي والتمويل والتدريب والتواصل. وجدير بالذكر، إنه من بين الجهات التي جرت مقابلتها في إطار هذه الدراسة، لم يتمكن سوى عدد قليل منهم من تقديم الدعم المؤسسي اللازم بسبب التحديات القانونية والإجرائية.

تؤثر القوانين التنظيمية في مصر على منظمات المجتمع المدني؛ وعلى وجه التحديد، القانون رقم ٧٠ لعام ٢٠١٧، الذي يلزم المنظمات غير الحكومية بالتواصل مع الحكومة لتحديد ما إذا كان عملها يتماشى مع خطط الحكومة. في السنوات الأخيرة، وتخضع قضية تمويل منظمات المجتمع المدني لعمليات تدقيق، حيث تُطالب المنظمات غير الحكومية بالإبلاغ عن جميع المعلومات المتعلقة بالتمويل والحصول على إذن لتنفيذ جميع أنشطتها، لذا شهدت الأعوام الأخيرة حلّ المئات من منظمات المجتمع المدني، مع إخضاع عمل المنظمات المتبقية وتمويلها لسيطرة السلطات الحكومية ("قانون المنظمات غير الحكومية القومي الجديد"، ٢٠١٧). وقد يُنظر إلى بعض السياسات التنظيمية على أنها مقيدة لعمليات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية، بما في ذلك تلك المرتبطة بالصناعات الإبداعية.

وعلى غرار مبادرات المجتمع المدني، يسهل على المبدعين الوصول إلى الوسطاء التابعين للقطاع الخاص، إلا أنهم أكثر توجهًا نحو الربح، ويحكمهم اقتصاد السوق. توفر مبادرات مثل الحرم اليوناني The GREEK Campus المساحة والموارد والشبكات والفعاليات للصناعات الإبداعية، وهو يعتبر مثلاً للوسيط الذي يوفر مساحة للشركة وبالتالي عنوانًا قانونيًا، بالإضافة إلى موارد للشركات الصغيرة لتنمو مقابل تكلفة. تعمل آيس أليكس IceAlex في الإسكندرية، وأسمها يعني الابتكار والتعاون وريادة الأعمال، حيث تُركز على تمكين المُصنّعين ورواد الأعمال من خلال توفير النماذج الأولية وخدمات التصنيع الرقمي وورش العمل التدريبية ومساحات العمل المشتركة وأنشطة التواصل. وعلى غرار الحرم اليوناني The GREEK Campus، توفر آيس أليكس IceAlex خدمات مدفوعة لمساعدة الشركات الإبداعية في طريقها نحو النمو، دون إدراجها تحت اسمها. وهناك شركات أخرى أكثر توجهًا نحو تحقيق الربح، مثل فلات ٦ Lab Flat ٦، وهي شركة رأس المال الاستثماري التي توفر التمويل للشركات الناشئة التي تعتمد على التكنولوجيا والابتكار، لتصبح المؤسس المشارك في الشركات، وهو الأمر الذي قد يضع مكانتها كوسيط موضع التساؤل.

بعض المؤسسات الخاصة المشاركة في قطاع الصناعات الإبداعية هي مؤسسات وساطة وشركات مدفوعة بالربح وتتواجد ضمن نطاق واسع يتراوح بين دعم الفنانين والحرفيين المحليين والاستفادة منهم. تقوم شركة يدوي، ببيع وتصدير المنتجات المصنوعة يدويًا من الحرفيين المحليين. وفي حين أنهم يوظفون هؤلاء الحرفيين، إلا أنهم لا يذكرون أسماء الحرفيين الذين يقفون وراء منتجاتهم. خصوصًا هي أيضًا شركة تقوم بتكليف الحرفيين بعمل منتجات من سعف النخيل وبيعها على موقعها الإلكتروني. وعلى غرار نموذج أعمال يدوي، فإن الحرفيين في شركة خصوص

هم موظفون في الشركة، وليسوا شركات مستقلة. وعلى حد تعبير هشام الجزار (المؤسس المشارك لشركة يدوي)، "يجب علينا أن نفهم أن هناك فرقًا كبيرًا بين الوسيط ورائد الأعمال". وبناء على ذلك، فإن دور الوسيط الخاص مهم في الحالات التي قد لا يتمتع فيها المبدعون الشباب بالضرورة بالمهارات اللازمة كرواد أعمال ويحتاجون إلى وسيط للحصول على الدعم. وتظل المقايضة هنا بين الاعتراف بالمبدعين وإمكانية التسويق في المرحلة المبكرة من المبادرات الإبداعية، وخاصة في مجال التصميم والحرف اليدوية، عاملًا مهمًا في إطار عمل الوسطاء من القطاع الخاص.

ج-٢-٣ تأملات حول دور الوسطاء

المحور الأول للتوصيات المتعلقة بالسياسات التي خلُصت إليها هذه الدراسة هو استكشاف الدور الناشئ للوسطاء وحاضنات ومُسرعات الأعمال، والاحتفاء بدورهم كقنوات تصل بين النظام الإداري والصناعات الإبداعية، ومصدر لتقديم المعرفة والموارد والدعم المالي للصناعة الإبداعية. وفي محاولة لحث الدولة على تنظيم الصناعات الإبداعية والاعتراف بها، يمكن للوسطاء توفير سبل الوصول إلى المبادرات الفردية التي قد تكون خارج نطاق رادار المؤسسات القائمة، فضلاً عن توفير إطار دعم شامل ما بين التعاون القائم على الربح والدعم غير الربحي.

- بالإضافة إلى فرص الدعم المؤسسي وبناء القدرات، يُعد الاعتراف بالفنانين والحرفيين الأفراد مهمة لها أهمية كبيرة للوسطاء لم تُطرح بعد في الصناعات الإبداعية.
- من خلال تمكين الوسطاء الحاليين والاستثمار في البنية التحتية الثقافية، يمكن زيادة طرق الوصول إلى المبادرات الفردية، والتي يفتقر بعضها للتسجيل بشكل رسمي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في استخدام المواقع الثقافية والتراثية المتاحة وكذلك برامج التواصل على أرض الواقع، مثل عقد المهرجانات والمؤتمرات، يمكن أن يدعم نمو المبادرات الإبداعية الفردية. وأخيرًا، فإن إنشاء بنية تحتية ثقافية قد تُقدّم تمثيلًا شاملًا للصناعات الإبداعية الناشئة.
- علاوة على ذلك، فإن زيادة فرص تكوين المزيد من الوسطاء يُعد جانبًا مهمًا يتطلب أيضًا إرساء قواعد عمليات إدارية من شأنها تيسير تشبيكهم بين سلطات الدولة والمبادرات الفردية. وباعتبارهم مستقلين عن سلطات الدولة، يمكن للوسطاء أن يواجهوا صعوبات في عمليات التسجيل والترخيص، مما قد يعيق وصولهم للمبادرات ودعمها.

إن النضال من أجل التشبيك والتسجيل والاعتراف الشامل، والذي يتجاوز رادار الاقتصاد الرسمي، متأصل بعمق في التحديات التي تواجهها مصر، وكما هو الحال مع بلدان الجنوب العالمي الأخرى، والتي يطلق عليها في كثير من الأحيان اسم "الدولة الناعمة"، تفتقر مصر إلى آليات واضحة لإنفاذ القانون والآليات الإدارية وينتشر بها الاقتصاد غير الرسمي، والتي تعتبر جوانب مهمة ينبغي مراعاتها عند استكشاف الصناعات الإبداعية في هذا السياق. ويتناول القسم التالي سياق المحور الثاني من التوصيات المتعلقة بالسياسات، التي تتناولها هذه الدراسة، وهي حقوق الملكية الفكرية، ويتوسع في الظروف والآليات الراسخة التي تعمل في إطارها الصناعات الإبداعية.

ج-٣ الملكية الفكرية

أحد الأسباب الرئيسية لعدم عملي مع الوكالات في مصر هو انتشار الأفكار المسروقة التي يتم تقديمها كملخصات إبداعية. كثيرًا ما يُطلب مني إعادة تشكيل هذه الأفكار، وأجد هذا غير أخلاقي على الإطلاق. بل إن لديهم مصطلحًا لهذا الإطار، وهو "النحت"، والتي تعني قبوله أعمال الآخرين من أجل التعلّم. وفي هذا السياق، لا أرى أي مجال لتسجيل الملكية الفكرية أو حمايتها.

دينا أمين، متخصصة في الرسوم المتحركة بتقنية إيقاف الحركة

صُممت حقوق الملكية الفكرية لحماية التصميم والفنون والاختراعات الخاصة بالشركات والأفراد حتى يتمكنوا من جني الفوائد الكاملة لعملهم. وتهدف إلى السماح للفنانين بالحصول على تعويض عن تصميماتهم، وبالتالي تحفيزهم على إنتاج المزيد، كما تسعى إلى منح المستهلكين إحساسًا أفضل بالأمان والثوقية والأصالة فيما يتعلق بالمنتجات الموجودة في السوق.

وفقا للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، هناك ست فئات رئيسية للملكية الفكرية: براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق المؤلف، والتصميمات الصناعية، والمؤشرات الجغرافية، والأسرار التجارية (ما هي الملكية الفكرية (IP)؟). الفئات الثلاثة الأولى ذات صلة بهذه المناقشة. تختص براءات الاختراع بحماية الاختراعات والوظائف العملية، والتي تشمل عمليات أو طرق جديدة تمامًا للتحسين والإبداع. أما العلامات التجارية فهي معنية بحماية الأصوات والرموز والعلامات والشعارات المميزة لعلامة تجارية أو منتج معين، بينما تحمي حقوق المؤلف الأعمال الفنية والأدبية والإبداعية مثل الموسيقى والكتب والأفلام والأكواد والصور الفوتوغرافية واللوحات. وعلى عكس براءات الاختراع والعلامات التجارية، فإن حقوق المؤلف تكون سارية من لحظة إنشاء العمل ولا تتطلب التسجيل. تحظر اتفاقية برن الإجراءات الشكلية الإلزامية لحقوق المؤلف، وبالتالي لا تحتفظ العديد من البلدان بسجلات لحقوق الطبع والنشر، على الرغم من أن البعض يفعل ذلك ويشجع المبدعين على تسجيل أعمالهم المحمية بحقوق المؤلف (Lewinski, ٢٠٠٩).

الملكية الفكرية

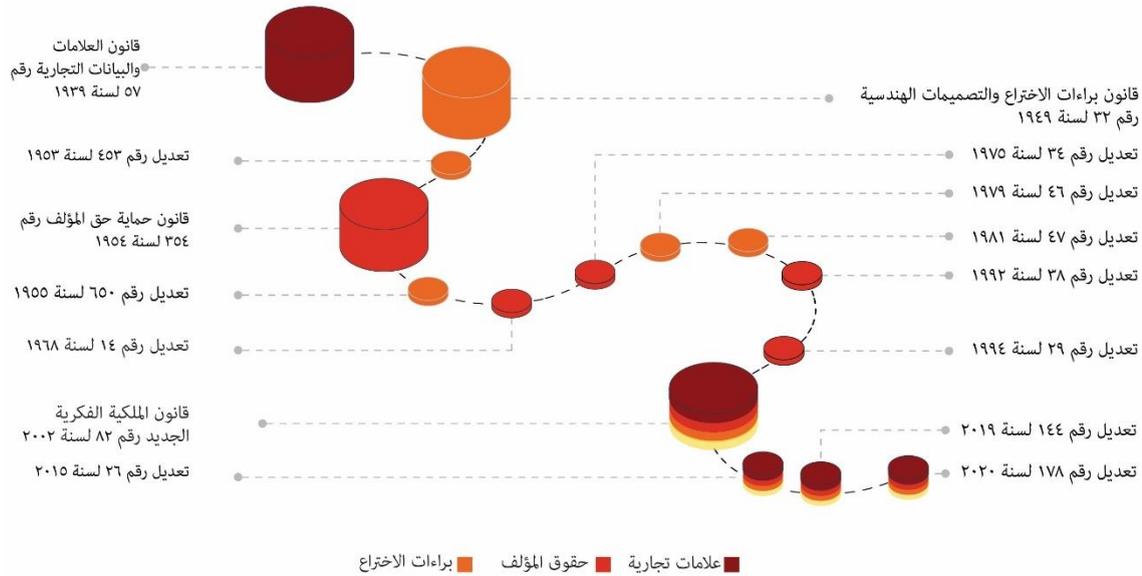


الشكل ٢٨: جدول يوضح الفئات الثلاث الرئيسية للملكية الفكرية، استناداً إلى الويبو. الترميز اللوني مقترح من قبل كلاستر CLUSTER في جميع الأشكال الواردة في هذا القسم للتوضيح.

ج-٣-١ حقوق الملكية الفكرية في مصر والسياق العالمي

لمحة تاريخية عن قوانين الملكية الفكرية في مصر

في ظل النظام القانوني خارج الحدود الإقليمية الذي يتمتع به الأجانب، وقبل التصديق رسميًا على أي تشريع ينظم حقوق الملكية الفكرية بشكل مباشر، قامت كل من المحاكم المدنية والمحاكم المختلطة في مصر بحماية حقوق الملكية الفكرية مسترشدة بمبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة الراسخة. ومنذ عام ١٩١٢، ونظرًا لعدم وجود أي قوانين وتشريعات، نصت محكمة الاستئناف المختلطة أن واجبها هو حماية حقوق الملكية الصناعية للمبدعين، بما في ذلك الأسماء التجارية والعلامات التجارية والاختراعات والتصميمات الصناعية، وفقًا لمبادئ القانون الطبيعي. وبحلول منتصف القرن العشرين، تم التصديق على القوانين والتشريعات؛ إلا أن هذه القوانين لم تطبق قواعد صارمة للحماية، بل أكدت ونظمت قانونيًا الممارسات السابقة لحماية الملكية الفكرية (Badrawy, ٢٠٠٤). وفي عام ١٩٣٩ أصدرت الدولة أول قانون للتعامل مع الملكية الفكرية في مصر فيما يتعلق بالعلامات التجارية والبيانات التجارية. وفي عام ١٩٤٩، صدر القانون رقم ١٣٢ بشأن براءات الاختراع والتصميمات الصناعية، ثم تم تعديله في السنوات اللاحقة لتحسين العملية، وتلاه إصدار أول قانون بشأن حق المؤلف في مصر عام ١٩٥٤ (القانون رقم ٣٥٤). وفي عام ٢٠٠٢، تم استبدال جميع القوانين المتعلقة ببراءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف بقانون الملكية الفكرية الجديد رقم ٨٢ لعام ٢٠٠٢. وقد أدى ذلك إلى توسيع معايير وفئات العناصر المندرجة تحت مظلة الملكية الفكرية؛ حيث أدرجت عناصر جديدة، مثل الفولكلور الوطني، والمؤشرات الجغرافية، والأصناف النباتية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، أضاف هذا القانون الموحد (مزيد من التفاصيل أدناه) الأصناف النباتية كفئة رابعة من الملكية الفكرية.



الشكل ٢٩: الجدول الزمني لتتبع تطور قوانين الملكية الفكرية في مصر منذ عام ١٩٣٩، مع توقع تفعيل الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في عام ٢٠٢٧. وتتوافق الفئات الثلاث، حقوق المؤلف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، مع تلك التي اعتمدها الويبو. الترميز اللون المقترح من قبل كستر CLUSTER في جميع الأشكال الواردة في هذا القسم للتوضيح.

تستعرض هذه اللوحة الموجزة عددًا من الملاحظات: (١) وُضعت قوانين الملكية الفكرية في مصر وتم تعديلها بالإضافة إليها منذ عام ١٩٣٩ وهي متجذرة في تاريخها الطويل من الإنتاج الصناعي والثقافي، (٢) يعكس تطور هذه القوانين محاولة متسقة للحاق بالفئات والمتطلبات والتقنيات الناشئة في القوانين الدولية، و(٣) الاهتمام الحالي، على أعلى مستوى من سلطات الدولة، بإصدار قانون موحد اعترافًا بتجزئة قوانين الملكية الفكرية عبر مختلف الوزارات والمؤسسات في مصر.

تمثل مصر سوقاً أشبه بكابوس لأصحاب الحقوق، إذ تعيقها القرصنة والبيروقراطية الصعبة والعقبات التي لا مثيل لها تقريباً في الوصول إلى الأسواق.

- التحالف الدولي للملكية الفكرية (٢٠٠٩، "Special ٣٠١ Report: Egypt")

يجب على جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (بما في ذلك مصر) الالتزام بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (اتفاقية تريبس)، وعلى الرغم من وجود اختلافات طفيفة في قوانين الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، إلا أن قوانين الملكية الفكرية في الجنوب العالمي تشبه تلك الموجودة في أوروبا وأمريكا الشمالية. لا يوجد مجال كبير لتكييف قوانين الملكية الفكرية لتناسب احتياجات كل دولة عضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). وبالتالي، فإن الافتقار إلى قوانين الملكية الفكرية ليس هو ما يترك الصناعات الإبداعية المصرية دون حماية تذكر، بل عدم إنفاذ هذه القوانين واستقبالها الثقافي هو ما يتسبب في ذلك. وفقاً لفاطمة سمير من الأكاديمية الوطنية للملكية الفكرية، فإن تسجيل وتمكين قوانين الملكية الفكرية أمر مكلف للأفراد ويستغرق الكثير من الوقت ليدخل حيز النفاذ (Saleh and Samir, ٢٠٢٣).

وفي حين أن هناك العديد من الاتفاقيات الدولية التي تدفع نحو أنظمة الملكية الفكرية على مستوى العالم، إلا أن حقوق الملكية الفكرية إقليمية. ومع ذلك، فإن معظم الموقعين على اتفاقية برن يعترفون بالملكية الفكرية للدول الموقعة الأخرى؛ وبهذا المعنى، يُنظر في أي قضية تتعلق بالملكية الفكرية في البلد الذي تم فيها استنساخ التصميم.

مصر هي عضو فاعل وجزء من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، واتفاقية برن لحماية العمل الأدبي والفني، وبروتوكول مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات، واتفاقية لاهي بشأن التسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية، ومعاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع الخاصة بالتسجيل والحماية الدولية المترامنة لبراءات الاختراع، واتفاقية الويبو المنشئة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، واتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس)، واتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية (WTO). ("IPR Copyrights")

الولايات المتحدة الأمريكية هي من الدول الموقعة على اتفاقية باريس، واتفاقية برن، وبروتوكول مدريد، ومعاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع، واتفاقية الويبو، واتفاقية تريبس، واتفاقية مراكش، ولكنها ليست من الدول الموقعة على اتفاقية لاهي، التي تسمح بحماية التصميمات الصناعية في بلدان متعددة من خلال إيداع واحد ("Intellectual Property Enforcement - United States Department of State").

المغرب، عضو آخر من دول الجنوب العالمي (العالم الثالث)، وهو أيضاً عضو موقَّع على اتفاقية باريس، وبروتوكول مدريد، واتفاقية برن، واتفاق لاهي، ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، واتفاقية الويبو، ومعاهدة مراكش لكبار الشخصيات ("المعاهدات التي تديرها الويبو: المغرب")، واتفاقية تريبس، التي تتناول الجوانب المتعلقة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية. ("تعديل اتفاقية تريبس")

وعلى الرغم من توقيع مصر على معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية، فإن إنفاذ الملكية الفكرية واستخدامها يظهر بمستويات أعلى في سياقات عالمية وإقليمية أخرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب. وفي تقرير نُشر في عام ٢٠٢٣، عكست غرفة التجارة الأمريكية مؤشر الملكية الفكرية لعدد ٥٥ اقتصاداً تشكل "مقطعاً عرضياً جغرافياً للعالم ومعظم الناتج الاقتصادي العالمي" (Pugatch and Torstenson, ٢٠٢٣). وبشكل عام، تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى، والمغرب في المرتبة ٢٢، ومصر في المرتبة ٤٨ في مؤشر الملكية الفكرية، مما يشير إلى حاجة مصر إلى تطوير البنية التحتية للملكية الفكرية التي تشمل القوانين واللوائح والمؤسسات والخدمات (Pugatch and Torstenson, ٢٠٢٣). أجرى مكتب براءات الاختراع المصري (EGYPO) العديد من الإصلاحات الإدارية والتشغيلية؛ ومع ذلك، منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لم يشهد الإطار القانوني للملكية الفكرية أي إعادة هيكلة كبيرة، باستثناء تعديلات طفيفة، للاستجابة للصناعات الإبداعية سريعة التغير، وبالتالي، يحتاج إلى تصحيح. علاوة على ذلك، لا توجد قوانين مباشرة تحمي المحتوى عبر الإنترنت أو المحتوى الرقمي من انتهاك حقوق المؤلف أو القرصنة (Pugatch and Torstenson, ٢٠٢٣). وعلى الرغم من تعرض مصر لمستويات عالية من عمليات القرصنة عبر الإنترنت، فإن قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية وجرائم تكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠١٨ يحمي المحتوى عبر الإنترنت فقط من الجرائم الإلكترونية المتعلقة بالأمن القومي والإرهاب. ولعل إحدى القضايا الرئيسية التي لا تواجه مصر فحسب، بل تواجه معظم البلدان التي شملتها الدراسة هي إنفاذ قوانين الملكية الفكرية، حيث حقق ٢٣ اقتصاداً فقط من أصل ٥٥ اقتصاداً على المؤشر درجة ٥٠% أو أكثر في هذه الفئة (Pugatch and Torstenson, ٢٠٢٣).

وفيما يتعلق ببراءات الاختراع، أفاد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أنه من بين ٢٢٢٥ طلب براءة اختراع في مصر في عام ٢٠١٩، ٣٩,٦% منها مقدمة من مصريين و ٦٠,٤% من الأجانب (١٩-١٨، Annual Bulletin of Patents & Trademarks in ٢٠٢١). ومع ذلك، تم منح ٥٠٨ براءات اختراع فقط من هذه البراءات بحلول عام ٢٠٢١، حيث مُنح ٨٧,٦% منها إلى الأجانب و ١٢,٤% فقط إلى المصريين، وهو ما يدفع البعض للإشارة إلى أن مصر تفتقر إلى الدعم المنهجي لبراءات الاختراع (زاوية، ٢٠٢٠). ومن براءات الاختراع التي مُنحت للمصريين، صدرت

٤١,٣% للنساء، و٦,٣% للرجال، و٥٢,٤% للرجال، و٤١,٣% للمجموعات (٢٤-٢٣، ٢٠٢١ Annual Bulletin of Patents & Trademarks). إن تعدد المؤسسات المعنية وغموض عملية التسجيل هي بعض من العيوب التي يجب أخذها في الاعتبار عند معالجة القضايا المذكورة أعلاه. ومن الجدير بالذكر أن ثمة جهودًا حكومية حديثة، والتي تعد جزءًا من الاستراتيجية الوطنية الأوسع للملكية الفكرية، لزيادة الوعي بالمنتجات المُقلدة وبدء نظام جديد لتسجيل براءات الاختراع الإلكترونية.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا يوجد عدد قليل جدًا من براءات الاختراع المسجلة في مصر رغم وجود القانون الذي يحميها؟ يناقش القسم التالي الجهات المختلفة المشاركة في عملية التسجيل والإجراءات المطلوبة.

ج-٣-٢ تسجيل الملكية الفكرية في مصر: المؤسسات والسلطات والإجراءات

فيما يتعلق بتسجيل منتجاتهم أو اختراعاتهم كحقوق المؤلف، فإن عملية تسجيل المنتج أو الشعار تستغرق وقتًا وجهدًا وأموالًا والتي لا تساعد على حماية أعمالهم بل تضر بها. حتى لو قمنا بالتسجيل، فإن عملية مفاضة المُقلدين ستضيق المزيد من الوقت والجهد والمال في المعارك القانونية.

عمر منعم، أحد مؤسسي خوص

يهتم هذا القسم بتحديد وتحليل المؤسسات المعنية بحماية الملكية الفكرية في مصر، وينقسم إلى ثلاثة أجزاء. يُحدد الجزء الأول الهيكل المؤسسي الحالي، أي الوزارات والإدارات والمكاتب المتعلقة بتسجيل الملكية الفكرية. أما الجزء الثاني فيتتبع إجراءات التسجيل اللازمة للمنتج الإبداعي، بدءًا من تطور مرحلة الفكرة الإبداعية، مرورًا بمرحلة حضانة الأعمال والنماذج الأولية، وصولًا إلى مرحلة الإنتاج. ويعرض الجزء الأخير رؤية الحكومة المقترحة لإعادة هيكلة كافة المؤسسات المعنية بحقوق الملكية الفكرية تحت مظلة واحدة ضمن الاستراتيجية الوطنية لحماية الملكية الفكرية التي أطلقت عام ٢٠٢٢.

النظام البيئي المؤسسي الحالي للملكية الفكرية في مصر

في عالم الإعلان، قد تكون حماية الملكية الفكرية أمرًا صعبًا للغاية. عندما يتعلق الأمر بالمنتجات الملموسة، هناك احتمال أكبر أن يسعى الأشخاص إلى تسجيل حقوق الملكية الفكرية.

دينا أمين، متخصصة في الرسوم المتحركة بتقنية إيقاف الحركة

وكما هو موضح أدناه، فإن القانون الحالي رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ ينظم الملكية الفكرية إلى أربع فئات (الشكل ٢٩)، كل منها تخضع لسلطة وزارة مختلفة. الأولى هي وزارة التموين والتجارة الداخلية، وهي المسؤولة عن تسجيل العلامات التجارية بما في ذلك البيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصميمات والنماذج الصناعية. ومن ناحية أخرى، تُسجل براءات الاختراع تحت إشراف وزارة البحث العلمي. يمكن تطبيق براءات الاختراع على المنتجات والأساليب الصناعية الجديدة التي تكون إما طرقًا أصلية وعملية تمامًا للإبداع والإنتاج، أو تحسينات مبتكرة على الأساليب/الوظائف الحالية. ويُعد مكتب حماية حقوق الملكية الفكرية، التابع لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، الهيئة العامة الوحيدة المعترف بها قانونيًا التي تخدم الأفراد والشركات والمستثمرين في مصر. ومن بين مسؤوليات الهيئة إصدار تراخيص النشاط لشركات برامج الكمبيوتر والمؤسسات الصغيرة وقواعد البيانات، وترخيص نسخ وتوزيع وتأجير وبيع أنظمة تشغيل الكمبيوتر أو المنتجات. بالإضافة إلى ذلك، تقدم هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA) دورات تدريبية متخصصة في مجال انتهاك حقوق الملكية الفكرية لأعضاء المحكمة الاقتصادية، وتقدم الدعم الفني من الخبراء في قضايا انتهاك قانون الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢.

أما الفئة الثالثة من الملكية الفكرية فتتعلق بحقوق المؤلف، وهو مصطلح قانوني يصف الحقوق الممنوحة للمبدعين الخاصة بأعمالهم الأدبية والفنية. وتغطي حقوق المؤلف مجموعة واسعة من الأعمال الإبداعية من الكتب والموسيقى واللوحات والمنحوتات والأفلام إلى البرامج وقواعد البيانات والإعلانات والخرائط الجغرافية والرسومات الفنية. وبالتالي، هناك خمس سلطات تتعامل مع هذه الفئة؛ أربعة منها تتبع وزارة الثقافة، بينما واحدة تنظم تسجيل حقوق البرمجيات وقواعد البيانات، وهي تابعة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وتنظم الفئة الأخيرة بموجب القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ (الشكل ٢٧) حماية الأنواع النباتية من خلال هيئة محددة، وهي مكتب حماية الأصناف النباتية التابع لوزارة الزراعة، كما تُنظم حقوق "المزارع" الذي اكتشف أو اشتق نوع نباتي جديد.

قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ يُنظّم الملكية الفكرية ويقسمها إلى:



الشكل ٣٠: جدول يوضح النظام البيئي المؤسسي الحالي للملكية الفكرية في مصر والتميز اللوني المقترح من كلاستر CLUSTER في جميع الأشكال الواردة في هذا القسم للتوضيح.

وبالإضافة إلى هذه السلطات والإدارات المحددة التي لها اتصال مباشر مع الجمهور، تم تحديد ثلاث جهات رسمية أخرى تنظم بشكل غير مباشر المعاهدات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية، وتشمل الإدارة العامة لحقوق الملكية الفكرية بقطاع اتفاقات التجارة الخارجية التابعة لوزارة التجارة والصناعة المسؤولة عن تنظيم السلع المستوردة؛ ومكتب الاتصالات التابع لوزارة التجارة والصناعة الذي يحظر البضائع الأجنبية التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية؛ وأخيراً اللجنة الوطنية للملكية الفكرية التابعة لوزارة الخارجية.

أخيراً، يرتبط الإطار المؤسسي المذكور أعلاه ارتباطاً وثيقاً بسلطات إنفاذ القانون المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وتشمل وزارة الداخلية، ومصصلحة الجمارك التابعة لوزارة المالية، ومختلف مستويات النظام القضائي من خلال وزارة العدل. وتشمل الأخيرة المحاكم المدنية والجنائية، فضلاً عن محاكم مجلس الدولة، التي تحكم في المنازعات الإدارية المتعلقة بالملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ما سبق فإن بعض مكاتب وإدارات حماية حقوق الملكية الفكرية تتمتع بسلطة الرقابة القضائية (Saleh and Samir, ٢٠٢٣).

وأثناء مرحلة إجراء البحث، تم تنظيم اجتماع مع اثنين من كبار ممثلي مكتب براءات الاختراع والأكاديمية الوطنية للملكية الفكرية. وخلال عروضهم الموسعة، أثرت مسألة إنفاذ قوانين حماية الملكية الفكرية. بمجرد الإبلاغ عن انتهاك، يقوم مكتب براءات الاختراع، الذي يتمتع بسلطة الضبطية القضائية، بإرسال مندوب لمصادرة النسخة غير المصرح بها أو التصميم المُقرصن المشتبه فيه. وتجتمع لجنة من الخبراء للتحقق من صحة المنتج أمام المحكمة (Saleh and Samir, ٢٠٢٣).

الإجراءات

كان لدينا هذه المنهجية، رغم أنها ليست الأفضل بالضرورة، إلا أنها مناسبة. في البداية، اعتقد الحرفيون أن حقوق المؤلف لمنتجاتنا مملوكة لهم، مما دفعهم إلى استخدام صورنا على الفيسبوك باعتبارها صورهم الخاصة. وقد تسبب هذا في مشكلة كبيرة، خاصة أنها كانت تتضمن شعارنا في بعض الأحيان. باعتبارنا علامة تجارية ناشئة، استغرقنا الوقت الكافي للإبلاغ عن هذه الحالات إلى فيسبوك بانتظام، ولكن ثبت أن هذا النهج يستغرق وقتاً طويلاً. منذ ذلك الحين نقلنا تركيزنا نحو الابتكار والبقاء في صدارة السوق. ذات مرة، تواصلنا مع أحد المنافسين وناقشنا إمكانية التعاون، أدى ذلك إلى تعزيز الشراكة حيث يزودنا الآن بالمواد الخام، وحل مشكلة التقليد مع توفير وظيفة خالية من المتاعب له بعيداً عن عقبات التسويق والبيع.

عمر منعم، أحد مؤسسي خوص

تتمثل إحدى طرق تحليل الإطار المؤسسي الذي يُنظم حماية الملكية الفكرية في تحديد الإجراءات الأساسية المطلوبة للتسجيل والموافقة (الشكل ٣٠). المراحل الثلاث هي تكوين الأفكار، وحضانة الأعمال (بما في ذلك التجريب/النماذج الأولية)، والإنتاج، وتُنظم المبادرات الإبداعية من حيث المخرجات الأساسية؛ سواء ثقافية أو صناعية أو رقمية، وكل منها يتطلب إجراءات محددة خلال المراحل المذكورة أعلاه.

هنا يمكننا فهم العملية التي يمر بها المبدع أو المبادرة الإبداعية لتسجيل منتج إبداعي، حيث يعتمد هذا البحث بشكل أساسي على مقابلة أجريت مع هشام عزمي، الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة. تهتم المبادرة الثقافية والفنية في المقام الأول بحقوق التأليف، وتتنوع مخرجاتها ومنتجاتها ما بين الأعمال الأدبية والمقطوعات الموسيقية إلى سيناريوهات الأفلام. بعد المرحلة الأولية لتسجيل الفكرة أو المقطوعة الموسيقية، ثم تأتي المرحلة المتوسطة والتي تتضمن حشد التمويل وكذلك الحصول على التصاريح المختلفة اللازمة لمرحلة ما قبل الإنتاج. أما مرحلة الإنتاج نفسها، فتتطلب الحصول على تصريح آخر للعرض أو الأداء أو النشر، بما في ذلك موافقة الإدارة المركزية للرقابة على المصنفات الفنية، وإصدار الرقم المعياري الدولي للكتاب (ISBN). وبينما تتعامل وزارة الثقافة مع معظم هذه التصاريح والتراخيص، فإن بعض العروض الفنية، مثل عروض الموسيقيين، تتطلب موافقة النقابات المختصة.

وتُمر المبادرات الصناعية أو الحرفية، التي ينتج عنها منتجات مادية ملموسة، من خلال عملية مختلفة قليلاً، فهناك مؤسستان حكوميتان أساسيتان في هذا المجال: إدارة تسجيل العلامات التجارية بوزارة التموين والتجارة الداخلية، ومكتب تسجيل براءات الاختراع بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وخلال هذه المرحلة المتوسطة، يتم إضفاء الطابع الرسمي على المبادرات بشكل عام كمؤسسات/شركات من خلال التسجيل. علاوة على ذلك، يتم التحقق من صحة تطوير الأفكار الإبداعية من خلال النماذج الأولية، والتي تخضع بعد ذلك للاختبارات والأكواد والموافقات اللازمة، ثم تتطلب مرحلة الإنتاج بعد ذلك الحصول على التصاريح أو الشهادات الصادرة من الوزارات المعنية، قبل توزيع المنتج في الأسواق، وذلك بالإضافة إلى تصاريح إضافية للمعارض أو التصدير التي قد تكون مطلوبة.

أما الفئة الثالثة من المبادرات الإبداعية فتتعلق بالمنتجات الرقمية، بما في ذلك البرمجيات والتطبيقات الرقمية. ويتم الحصول على معظم متطلبات التسجيل لهذا القطاع الفرعي من خلال الإدارات المختلفة بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، فبعد مرحلة تكوين الأفكار، تحتاج الشركات في هذا المجال عادةً إلى مرحلة حضانة متوسطة لتطوير المنتج، والتي تشمل حشد التمويل الأموال والتشبيك والنماذج الأولية. تتطلب مرحلة التسويق وتحقيق الدخل الأخيرة ترخيص المنتجات للبيع والتوزيع.



المرحلة الوسيطة

الشكل ٣١: جدول يوضح تحليل الإجراءات المؤسسية.

ج-٣-٣ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية ٢٠٢٧

لمحة موجزة

أطلق رئيس الوزراء المصري الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في سبتمبر ٢٠٢٢. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق عدة أهداف منها:

- حوكمة الهيكل المؤسسي للملكية الفكرية
- تهيئة البيئة التشريعية للملكية الفكرية
- تفعيل العائد الاقتصادي للملكية الفكرية
- رفع مستوى الوعي لدى المجتمع المصري حول الملكية الفكرية

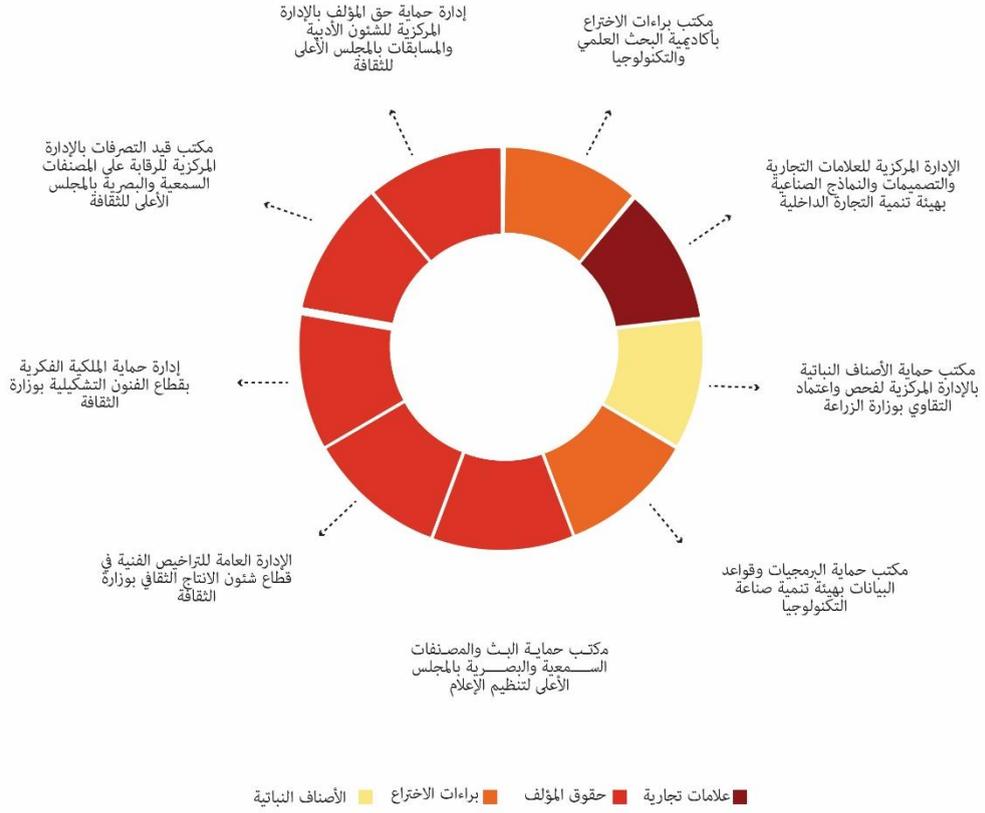
يعترف هذا النهج بهدف مصر المتمثل في مواكبة التطورات العالمية في مجال الملكية الفكرية، ويُقر بالدور المتنامي للاقتصاد الإبداعي والتقدم التكنولوجي. وستساعد هذه الاستراتيجية في معالجة بعض التحديات التي تواجهها مصر في إنفاذ قوانين الملكية الفكرية، مثل تلك المتعلقة بالقرصنة والبيروقراطية والموارد المحدودة. وتهدف الاستراتيجية إلى أن تكون متسقة مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأجندة الويبو بشأن التنمية.

وتُحدد الاستراتيجية فترة انتقالية تتراوح بين ١٨ و ٢٤ شهرًا يتم خلالها إنشاء الجهاز المصري الجديد للملكية الفكرية بشكل كامل. وقبل ذلك، سيتم تنفيذ السياسات من خلال الإدارات المتعددة المسؤولة حاليًا عن حقوق الملكية الفكرية. وبمجرد الانتهاء من تأسيس الجهاز بالكامل، سيتعامل مع كل ما يتعلق بالملكية الفكرية وإنفاذها بمساعدة الهيئات الحكومية الأخرى (الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، ٢٠٢٢).

الهيكل المؤسسي المقترح

الهدف الاستراتيجي الأول للاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية هو إنشاء هيكل حوكمة موحد للملكية الفكرية تحت إشراف الجهاز المصري للملكية الفكرية (EIPA)، على أن يضم الكيان المقترح جميع المؤسسات ذات الصلة، استجابةً للتحديات والتناقضات وأوجه عدم الاتساق السائدة في الإطار المؤسسي الحالي (القسم ج-٣-٢). ومن بعض التحديات التي تُذكر في كثير من الأحيان: الافتقار إلى التنسيق بين الكيانات والإدارات المعنية، فضلًا عن عدم وجود تأثير واضح بسبب مواردها المحدودة كمكاتب صغيرة. ويعد هذا الهدف أيضًا تحقيقًا للمادة ٦٩ من الدستور المصري لعام ٢٠١٤. وكان الهدف الأول هو إنشاء هيئة وطنية توحد جهود إدارات ومكاتب الملكية الفكرية كما هو موضح في الشكل ٣٢ أدناه. وقد خضع تصنيف الهيئات والإدارات والمكاتب في المخطط الدائري لعملية تنقيح وفقًا للتقسيم العالمي للملكية الفكرية (الشكل ٣٢)، مع إضافة فئة منفصلة جديدة للأصناف الجديدة من الأنواع النباتية، وفقًا للقانون المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢. وتشمل الأهداف الفرعية للاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية ما يلي:

- دعم التحول الرقمي
- إتاحة ومكين التسجيل التكنولوجي
- تدريب وتوظيف الكوادر البشرية
- ربط الجهاز المصري للملكية الفكرية مع هيئات ومؤسسات الدولة الأخرى
- تعزيز إنفاذ واحترام حقوق الملكية الفكرية
- تعظيم دور مصر في نظام الملكية الفكرية العالمي.



الشكل ٣٢: رسم تخطيطي يعرض الجهاز المصري المصري للملكية الفكرية المقترح، بناءً على الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية (٢٠٢٢) والتميز اللوني المقترح من كستر CLUSTER في جميع الأشكال الواردة في هذا القسم للتوضيح.

ج-٣-٤ تعقيبات وتأملات

لا نرى أننا بحاجة إلى تسجيل منتجاتنا أو ابتكارنا كملكية فكرية. فنحن في الواقع مصدر مفتوح، ويأتي الأشخاص إلى مساحتنا يوميًا وينضمون إلى ورش عمل إعادة التدوير للأفضل التي نُقدمها. نهجنا هو تعليم الآخرين تقنية إعادة تدوير البلاستيك للأفضل.

سلمى اللقاني، رئيسة التنمية المجتمعية، مبادرة فير نايل VeryNile

"مُفارقة القرصنة": نقد مفاهيمي

هناك مجموعة من الحُجج المتعلقة بالملكية الفكرية، بما في ذلك تلك التي تدافع عن قوانين الملكية الفكرية والأخرى التي تتحدى النظام وتدعو إلى الإغراءات المالية أو النهج القائم على الملكية الشائعة (الملكية المشاع). ويرى البعض، مثل لوينسكي (٢٠٠٩)، أنه على الرغم من أن قوانين الملكية الفكرية ليست "إكسبيرًا سحرًا لنمو"، إلا أنها أداة لتشجيع الاستثمارات في الإنتاج الثقافي. ويشير آخرون إلى أن الملكية الفكرية ليست نهجًا واحدًا يناسب الجميع في الصناعات الإبداعية.

تنص فكرة "نظرية احتكار الابتكار" على أنه لكي يكون هناك ابتكار، يجب أن تكون نُسخ أعمال المبدعين خاضعة للسيطرة (سبريجمان وراوستيلا، ٢٠١٢). يعتمد انتشار الملكية الفكرية على فرضية أن الفنانين لن يصنعوا فنيًا إذا كان من الممكن تقليدهم. وبهذا المعنى، من المعتقد على نطاق واسع أن المزيد من حماية الملكية الفكرية يؤدي إلى المزيد من الإبداع. ومع ذلك، يسلط سبريجمان وراوستيلا الضوء على مجموعة متنوعة من الصناعات الإبداعية المزدهرة، مثل الموسيقى، والطهي، والكوميديا التي تقع خارج نطاق حماية حقوق الملكية، كما أنهما يستكشفان الابتكارات مثل جهاز الفيديو، الذي كان يُعتقد أنه يعيق الإبداع بسبب إمكانية إعادة إنتاج الأعمال. وفي مقابلة مع علي عزمي، الشريك المؤسس لشركة مكوك، أوضح أن الألعاب اللوحة الخاصة بمكوك لا تخضع لحقوق الملكية، وأنه على الرغم من أن الألعاب الرقمية محمية بحقوق المؤلف من خلال الأكواد، إلا أنه مع تغيير طفيف في الكود، لا تعتبر اللعبة مسروقة. وفي صناعات مثل هذه، يكون الإبداع نابضًا بالحياة على الرغم من عدم حمايته بموجب حقوق الملكية. في الواقع، يتبنى عزمي في ممارساته استراتيجية المشاع الإبداعي، أو "الحقوق المتروكة" كما يفضل أن يسميها. في بعض الحالات، مثل اختراع جهاز الفيديو، تؤدي القدرة على النسخ إلى المزيد من الإبداع، وهو ما يطلق عليه "مفارقة القرصنة" (سبريجمان وراوستيلا ٢٠١٢). ورغم أنها لا تدعو إلى التخلي عن الملكية الفكرية بالكامل، فإنها توضح الطرق التي يمكن من خلالها أن يسير الإبداع والتقليد جنبًا إلى جنب. ومن ثم، تعمل منظمة Creative Commons، وهي منظمة غير حكومية، بشكل وثيق مع المبدعين وضمن قوانين حقوق المؤلف لمنح التصاريح وتنظيم نسخ المنتجات الإبداعية ومشاركتها واستخدامها. إن فكرة الإبداع والتقليد السائدة هذه منتشرة بشكل خاص في سياقات دول الجنوب العالمي (العالم الثالث) مثل مصر، حيث ينخفض عدد براءات الاختراع، مع ارتفاع مستوى الإبداع والابتكار.

وفي حين من المفترض أن تحمي قوانين الملكية الفكرية الفنانين وتعزز السوق المتنوعة، هناك العديد من المعارضين لأنظمة الملكية الفكرية الصارمة، وخاصة في الجنوب العالمي. تتناول نجلاء رزق في عملها نماذج بديلة لنظام الملكية الفكرية في مصر، وتحديدًا فيما يتعلق بصناعة الموسيقى. وتوضح في نصها كيف أن السوق غير الرسمي يعزز فعليًا المشاعات القائمة في الواقع، حيث توجد منافسة أقوى والمزيد من الجهات الفاعلة في السوق (نجلاء رزق، ٢٠١٠). وفي هذه الحالة، فإن نظام الملكية الفكرية الصارم يفيد شركات العلامات التجارية الخاصة الكبيرة، التي تحتكر الأعمال في مصر، في حين أن نظام الملكية الفكرية الأكثر مرونة من شأنه أن يزيد من الفوائد للفنانين والمستهلكين. وبهذه الطريقة، لا ينبغي لنا أن ندعو إلى التنفيذ الأعمى لقوانين الملكية الفكرية من أعلى إلى أسفل، بل علينا أن نبحث عن بدائل أخرى، مثل النهج القائم على المشاعات، والذي قد يتناسب بشكل أفضل مع سياق الجنوب العالمي.

العودة إلى مصر: التحديات والتوصيات

كشفت المقابلات والأبحاث التي أجريت مع الفنانين وأصحاب المشروعات الصغيرة في القطاع الإبداعي عن النقص الملحوظ في تنظيم الملكية الفكرية وصعوبة تسجيلها في مصر. وبحسب المقابلة مع هشام عزمي، الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة، فإن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه المبدعين في تسجيل منتجاتهم هي عدم الوضوح فيما يتعلق بإجراءات التسجيل والمؤسسات المعنية. وأوضح أنه نظرًا لوجود هيئات ووزارات مختلفة معنية بتسجيل الملكية الفكرية، فقد تكون عملية التسجيل مُربكة، كما أشار إلى عدم وجود مؤسسات شاملة وإجراءات تسجيل واضحة وقوانين منظمة مما يعيق المبدعين في مصر. ولذلك أشار إلى الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، التي أطلقتها الحكومة، كخطوة أولى نحو وضع أساس متين لتنفيذ نظام الملكية الفكرية في مصر.

وعلق أشخاص آخرون أجريت معهم مقابلات على عدم فعالية تسجيل الملكية الفكرية. صرح هشام الجزار، أحد مؤسسي مبادرة يدوي، أنه والعديد من المبدعين الآخرين في الصناعات المماثلة في مصر يمتنعون عن تسجيل منتجاتهم كملكية فكرية خاصة بهم. وبحسب الجزار، فإن صناعة الحرف اليدوية سريعة الخطى، في حين أن تسجيل الملكية الفكرية عملية طويلة. على سبيل المثال، تتغير المنتجات والتصميمات والألوان كل ٦ إلى ١٢ شهرًا، وهي الفترة اللازمة لتسجيل منتج واحد. ويقول إن إنتاج العديد من التصميمات دون تسجيل هو أكثر ربحية من قضاء الوقت والأموال لتسجيل عدد قليل من المنتجات.

وعلى غرار تجربة الجزائر، أوضح عمر منعم، المؤسس المشارك لشركة خوص، أنه يرى أن الإبلاغ عن المنتجات المسروقة مضيعة للوقت، خاصة عندما يتم نسخ التصاميم بسرعة. وذكر أنه حتى عند التسجيل، فإن عملية مقاضاة سارقي الأعمال الفنية في معركة قانونية ستضيع الوقت والجهد والمال. وبدلاً من ذلك، تحاول خوص التركيز على إنشاء تصميمات جديدة بمعدل أسرع. وناقش التكتيكات البديلة لمعالجة انتهاكات حقوق الملكية. فبدلاً من الإبلاغ عن الأشخاص الذين سرقوا التصاميم، يحاول التعرف عليهم ويطلب العمل معهم. تعتبر هذه الإستراتيجية المتمثلة في إدراج سارقي الأعمال الفنية في الأعمال التجارية نهجاً فعالاً لمعالجة الثغرات المؤسسية في الملكية الفكرية بطريقة منتجة وقائمة على المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، تُوضح اللقائي إمكانية اتباع نهج قائم على المشاعات في التعامل مع الملكية الفكرية، حيث ستكون هناك مشاعات فعلية في عملية الابتكار.

وفي حالات أخرى، هناك قلق عام بشأن فعالية تسجيل الملكية الفكرية. إن عدم إنفاذ القانون لا يشجع رواد الأعمال والمبتكرين على اجتياز عملية التسجيل الطويلة والمكلفة، وتجهيز جميع الأوراق والمستندات المطلوبة. وكما هو واضح، وفقاً لتقرير تقييم الملكية الفكرية في الدولة IP Country Fiche، يستغرق التسجيل من شهرين لحقوق المؤلف، وما بين ١٢ إلى ١٤ شهراً للعلامات التجارية، وما بين ١٥ إلى ١٨ شهراً للتصاميم الصناعية. منذ الانتهاء الأولي من الطلبات، يستغرق دخول براءات الاختراع حيز التنفيذ ٣ سنوات في المتوسط (IP SME HELPDASK). وهذا يؤكد تجربة وصايف (الوحيدة الذي تمت مقابلتها ومررت بتجربة تسجيل الملكية الفكرية) حيث قضت ٣ سنوات في تسجيل علامتها التجارية. لا يمكن فصل التحديات التي تواجه الملكية الفكرية في مصر عن الدور المحتمل للوسطاء في تبادل المعرفة حول الملكية الفكرية، من خلال المساعدة في عملية التسجيل وبالتالي تضيق الفجوة بين الشركات الناشئة والسلطات المختلفة (نوقش هذا الأمر في القيم ج-١ أعلاه). يجب النظر إلى ركيزتي التوصيات المتعلقة بالسياسات المقترحة هنا، الملكية الفكرية والوسطاء، في سياق القطاع غير الرسمي السائد ونهج الدولة لدمجه - وهو الجانب الثالث للسياسات المتعلقة بالصناعات الإبداعية في مصر والجنوب العالمي. وسيتم تفصيل هذا المثلث في القسم الختامي.

المُلخص والاستنتاجات

كشفت هذه الدراسة للوضع الراهن للصناعات الإبداعية في مصر عن عدد من الملاحظات:

- عدم وجود تعريف موحد للصناعات الإبداعية، وبالتالي هناك نطاق واسع لها. وبناءً على نظرة عامة على الدراسات والمسوحات والمنصات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، تقترح هذه الدراسة ١٦ فئة في هذا القطاع تتمحور حول ثلاثة قطاعات فرعية رئيسية وهي: الفن والثقافة، الحرف اليدوية والصناعية، والصناعات الرقمية، مع وجود فئة متقاطعة إضافية تُعرّف على أنها وسطاء.
- يمكن تفسير هذا الغياب لتعريف موحد جزئيًا بسبب تجزئة القطاع الإبداعي بين عدة وزارات وهيئات، ولكل منها وجهة نظرها وأولوياتها، وبالتالي سياساتها وبرامجها الخاصة.
- في القطاع غير الرسمي، الذي لا يزال يشكل جزءًا كبيرًا من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، تظل المبادرات الإبداعية غير موثقة إلى حد كبير، والتعريف الضيق للصناعات الإبداعية يستبعد الحلول المبتكرة للقاعدة الشعبية داخل المجتمعات المحرومة والتي لديها موارد محدودة.
- شهد العقدان الماضيان اهتمامًا متزايدًا بالصناعات الإبداعية من جانب الدولة، مع دعم ملحوظ في أشكال مختلفة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتشمل هذه الإعفاءات الضريبية، والتدريب، وبناء القدرات، والتشبيك، والمعارض الوطنية، والقوانين التي تسهل عملية التسجيل.
- لوحظ أن دعم الدولة يبدو موزعًا بشكل غير متساو بين مختلف القطاعات الفرعية. تتلقى المبادرات الرقمية عمومًا دعمًا أكبر من تلك التي تحظى بها المبادرات الحرفية، في حين أن نظيراتها الفنية والثقافية تحظى باهتمام أقل. لذلك، وعلى الرغم من أن الأخيرة كانت تاريخياً مصدرًا رئيسياً لـ "القوة الناعمة"، إلا أنها تواجه المزيد من التحديات بسبب التحول من كونها خدمة أو حق إلى سلعة أو مشروع.
- تؤثر سياسة الاستفادة من البنية التحتية والأصول الخاملة بشكل مباشر على الصناعات الإبداعية في مصر، مما يسهل الانتفاع بالشبكة الواسعة من القصور الثقافية ومراكز الشباب، إلى جانب المباني والمواقع التراثية المملوكة للدولة. وينبغي تحقيق توازن دقيق بين تنظيم الأنشطة المُدرة للدخل وتمكين المبادرات الإبداعية الناشئة من استغلال هذه المساحات والبنية التحتية.
- على الرغم من الاهتمام بدعم الصناعات الإبداعية، إلا أن هناك بعض القيود التي تواجهها منظمات المجتمع المدني بسبب المخاوف الأمنية، وتشمل هذه القيود المفروضة على الدعم الدولي أو سياسات توليد الدخل قصيرة الأجل بما في ذلك الضرائب، واستئجار المساحات، ورسوم التسجيل. وتتجلى هذه القيود في القوانين التي تُنظم عمل المنظمات غير الحكومية، والسيطرة على وسائل الإعلام وحرية التعبير، ومنافسة مؤسسات الدولة مع المجتمع المدني.
- تشمل التحديات التي تواجه الملكية الفكرية في مصر الوقت وتكلفة إجراءات التسجيل المعقدة، وعدم إنفاذ القانون. وتقوم الدولة حاليًا بوضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية لمواجهة التحديات المذكورة أعلاه وتبسيط عملية التسجيل والحماية.
- تم الاعتراف بدور الوسطاء في دعم المبادرات الناشئة باعتبارها عنصرًا أساسيًا في تضيق الفجوة بين المبادرات الصغيرة والشبكة المعقدة من الأطر القانونية والمالية، حيث يُقدم الوسطاء مجموعة من الخدمات بما في ذلك المعرفة والتدريب والمساحات والموارد ومراكز التشبيك والتسويق ومجموعة واسعة من فرص الدعم المالي.

لتلخيص الملاحظات المذكورة أعلاه، واعترافًا بالقطاع غير الرسمي السائد في مصر، ثمة توصيتان ذاتا صلة بالسياسات ترتبطان ارتباطًا مباشرًا بالصناعات الإبداعية:

- التوصية الأولى هي زيادة دور الوسطاء من خلال التمكين والدعم المالي، وتوسيع نطاق انتشارهم وتضيق الفجوة بين المبادرات الإبداعية، ومؤسسات الدولة، والأسواق الأوسع. ويُقترح وضع خريطة وحصص كامل للوسطاء للمتابعة كخطوة تالية.
 - التوصية الثانية هي معالجة مسألة الملكية الفكرية المعقدة من خلال تحقيق التوازن بين حماية الابتكارات من خلال المبادرات الرسمية وتمكين المبادرات الابتكارية في القطاع غير الرسمي.
- تدعو هذه الدراسة إلى إعادة النظر في تعريف الصناعات الإبداعية في مصر، وبالتالي معالجة السياسات ذات الصلة، والاعتراف بالقطاع غير الرسمي باعتباره مخزونًا للمبادرات الابتكارية.

مُلحقات

قائمة الأشكال:

الشكل ١	يوضح الشكل التسلسل والعلاقة بين القطاعات المختلفة للاقتصاد مع التركيز على القطاع/الاقتصاد "الإبداعي". المصدر: "شرح القطاعات الاقتصادية: القطاعات الأربع للاقتصاد." دورة متخصصة، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٢
الشكل ٢	يضع هذا الشكل السياق لظهور الاقتصاد الإبداعي ويشار إليه بالقطاع الرباعي بناءً على نموذج كلارك-فيشر Clark-Fisher. المصدر: "أنواع الاقتصاديات"، Study Smarter، www.studysmarter.co.uk/explanations/geography/regenerating-places/types-of-economies/
الشكل ٣	دراسة قطرية موجزة لمصر مع التركيز على الصناعات الإبداعية بالاعتماد على العديد من المصادر المذكورة في الرسم البياني.
الشكل ٤	مصفوفة تتضمن الفئات في كل تعريف بالخطاب الدولي كجزء من الاقتصاد الإبداعي
الشكل ٥	شكل يمثل التوزيع الجغرافي للمشروعات الاجتماعية والمشروعات الإبداعية والمشروعات الاجتماعية الإبداعية في مصر. المصدر: المشروعات الإبداعية والاجتماعية في مصر ٢٠٢١-٢٠٢٢، المجلس الثقافي البريطاني، ٢٠٢٢ www.britishcouncil.org/sites/default/files/creative_and_social_enterprise_in_egypt_final
الشكل ٦	شكل يمثل تطور المشروعات الاجتماعية والمشروعات الإبداعية والمشروعات الاجتماعية الإبداعية في مصر. المصدر: المشروعات الإبداعية والاجتماعية في مصر ٢٠٢١-٢٠٢٢، المجلس الثقافي البريطاني، ٢٠٢٢ www.britishcouncil.org/sites/default/files/creative_and_social_enterprise_in_egypt_final
الشكل ٧	تجزئة الصناعات الإبداعية في مصر فيما بين السلطات المختلفة
الشكل ٨	مصفوفة تحدد العديد من القطاعات الفرعية للصناعة الإبداعية والمبادرات المستقبلية في مصر.
الشكل ٩	مهرجان الرسوم المتحركة أنيماتيكس - المصدر: "الجاليري". أنيماتيكس
الشكل ١٠	إعادة تدوير فوارغ القهوة النسبريسو وأغطية الكانز لإنتاج الحقائق والإكسسوارات المصدر: "Paper recycling and handicrafts unit." Ape, www.ape-eg.org/sub-services/show/5
الشكل ١١	تطبيق المنيز أونلاين وحملة التوصيل- المصدر: "المنيز تغلق جلسة تمويل بمبلغ ١٠ مليون دولار". إبداع مصر www.egyptinnovate.com/en/news/elmenus-closes-10m-pre-series-c-round
الشكل ١٢	مهرجان ٢٠٢٢ Film My Design في سينما زاوية، وسط البلد، القاهرة المصدر: "الدورة الثانية للمهرجان السينمائي للتصميم " Film My Design [FMD]"
الشكل ١٣	رواد الأعمال الشباب يعرضون منتجاتهم المصنوعة يدويًا في أول سوق أخضر لهم. المصدر: "مركز ريادة الأعمال للتأثير المجتمعي". www.facebook.com/photo.php?fbid=70903276924768&set=pb.100054450312387.-2207520000&type=3
الشكل ١٤	مشاركون يحضرون برنامجًا تدريبيًا مصممًا لتوفير التدريب والخدمات عبر الإنترنت. المصدر: "برنامج تدريب رواد الأعمال الخضر (GEs)". آيس أليكس، ٢٠٢٣. www.linkedin.com/posts/icealex_switchmedworkshop-businessmodelvalidation-activity-7023984884805218304-uPbh?utm_source=share&utm_medium=member_desktop
الشكل ١٥	فئات المنتجات المعروضة على موقع خوص المصدر: "صفحة خوص الرئيسية". www.getkhoos.com
الشكل ١٦	بلادنا هي لعبة لوحية عربية تتيح للاعبين اكتشاف مخلوقات وأماكن وبحار وصحاري وأودية جديدة حول مصر. المصدر: "المنتجات". www.makouk.com
الشكل ١٧	إحدى الجلسات التي أقامتها حاضنة أعمال المحروسة المصدر: "حاضنة المحروسة". www.nahdetelmahrousa.org/?page_id=78599
الشكل ١٨	المدرسون خلال ورشة عمل تدريب المدربين حول "التفكير التصميمي لتشكيل الأفكار" التي نظمتها رواد النيل. المصدر: "رواد النيل". www.linkedin.com/company/nile-preneur/
الشكل ١٩	الصفحة الرئيسية لشركة NowPay المصدر: "ناو باي NowPay". www.nowpay.cash
الشكل ٢٠	رسوم متحركة بتقنية إيقاف الحركة لمدة ١٠ ثوان (تقنية الإطارات الثابتة أو فن التصوير المتعاقب) للعبة ورق جديدة تسمى "من قال ماذا" "Who Sayed What" من وكالة إعلانات ستوديو تينكر Tinker Studio. المصدر: "Commissions" www.dinaaamin.com
الشكل ٢١	متطوعون يزيلون النفايات البلاستيكية من نهر النيل أثناء عملية التنظيف المصدر: "أنشطة التنظيف الخاصة بمبادرة VeryNile" www.verynile.org/cleaning.html
الشكل ٢٢	مباراة كرة قدم بنادي وادي الحرية الرياضي. المصدر: "وادي الحرية". www.facebook.com/alhorreyavalley/photos?locale=ar_AR

الشكل ٢٣	وصايف لمنتجات التجميل الطبيعية المصدر: "وصايف". www.facebook.com/wassayef.amanyyusef
الشكل ٢٤	فئات المنتجات المعروضة على يدوي المصدر: "صفحة يدوي الرئيسية". www.yadawee.com
الشكل ٢٥	مثال يوضح معلومات موجزة عن أفضل ١٠ حاضنات للشركات الناشئة في مصر.
الشكل ٢٦	مثال يوضح إحدى خرائط المبادرات المبتكرة وحصرها تصنيفها في جميع أنحاء مصر المصدر: "خريطة إبداع مصر". مصر تبتكر، www.egyptinnovate.com/en/innovation/map . آخر تعديل في ١٣ سبتمبر ٢٠٢٣. ٢٠٢٣. ١٣ September ٢٠٢٣. Accessed www.egyptinnovate.com/en/innovation/map
الشكل ٢٧	مصفوفة توضح فئات الوسطاء وما يقدمونه للصناعات الإبداعية
الشكل ٢٨	جدول يوضح الفئات الثلاث الرئيسية للملكية الفكرية، استناداً إلى الويبو. الترميز اللوني المقترح من قبل كلاستر CLUSTER في جميع الأشكال الواردة في هذا القسم للتوضيح.
الشكل ٢٩	الجدول الزمني لتتبع تطور قوانين الملكية الفكرية في مصر منذ عام ١٩٣٩، مع توقع تفعيل الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في عام ٢٠٢٧. وتتوافق الفئات الثلاث، حقوق المؤلف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، مع تلك التي اعتمدها الويبو. الترميز اللوني المقترح من قبل كلاستر CLUSTER في جميع الأشكال الواردة في هذا القسم للتوضيح.
الشكل ٣٠	جدول يوضح النظام البيئي المؤسسي الحالي للملكية الفكرية في مصر والترميز اللوني المقترح من كلاستر CLUSTER في جميع الأشكال الواردة في هذا القسم للتوضيح.
الشكل ٣١	جدول يوضح تحليل الإجراءات المؤسسية.
الشكل ٣٢	رسم تخطيطي يوضح الجهاز المصري للملكية الفكرية المقترح، بناءً على الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية (٢٠٢٢)

جمعية حماية البيئة	APE
بادان للاقتصاد الإبداعي - إندونيسيا	BEKRAF
معاملات بين الشركات	B2B
معاملات بين الشركات والمستهلكين	B2C
من شركة إلى شركة إلى مستهلك	B2B2C
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	CAPMAS
مؤسسة المشاع الإبداعي	CC
الاقتصاد الإبداعي والثقافي	CCE
مؤتمر المناخ	COP27
مؤسسة اجتماعية إبداعية	CSE
المسؤولية الاجتماعية للشركات	CSR
منظمة المجتمع المدني	CSO
منصة المبادرات الحضرية بالقاهرة	CUIP
وزارة الثقافة والإعلام والرياضة في المملكة المتحدة	DCMS
اتحاد المعاهد الثقافية الوطنية الأوروبية	EUNIC
اتحاد الصناعات المصرية	FEI
التحالف الدولي لحقوق الملكية الفكرية	IIPA
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	IDSC
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات	ITIDA
بنك التنمية للبلدان الأمريكية	IDB
وزارة الثقافة	MoC
وزارة التجارة والصناعة	MTI
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	MCIT
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	MoHESR
وزارة الشباب والرياضة	MYS
وزارة السياحة والآثار	MTA
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	MPED
وزارة التموين والتجارة الداخلية	MSIT
وزارة التضامن الاجتماعي	MOSS
جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر	MSMEDA
منصة المشروعات الصغيرة	MSME
منتج قابل للتطبيق بحد أدنى	MVP
غير هادف للربح	NFPO
منظمة غير حكومية	NGO
منظمة غير هادفة للربح	NPO
الصندوق الاجتماعي للتنمية	SFD
شركات صغيرة ومتوسط	SME
مركز الابداع التكنولوجي وريادة الاعمال	TIEC
الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية	TRIPS
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	UNESCO
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	UNCTAD
مسجل شرائط فيديو	VCR
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	WIPO

المراجع

المراجع العربية:

- ابوغازي، عماد. "قطاع الصناعات الإبداعية في مصر: النشأة - الحاضر - افاق المستقبل". رؤى حول واقع ومستقبل الصناعات الإبداعية في مصر. المجلس الثقافي البريطاني، ٢٠٢٠.
- ابوغازي، عماد. "الطريق نحو النهوض بالصناعات الثقافية والإبداعية في مصر". أفاق إجتماعية، ٢٠٢١.
- الशल، مها. "الإبتكار ودوره في التنمية المستدامة في مصر في ضوء التجربة الدولية". مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، رقم ١٧. ٢٠٢٣.
- الشرقاوي، اميرة. "لهذه الاسباب تم اختيار القاهرة ضمن المدن الإبداعية في شبكة اليونيسكو". الاهرام، ٢٠١٧.
- الأسرج، حسين. "الصناعات الإبداعية في مصر: رؤية مستقبلية". موقع اكاديميا. ٢٠٢١.
- راشد، محمد. "الإقتصاد الإبداعية عندما يكون الإبتكار اساس لبناء الدولة". الشرق الاوسط، ٢٠٢١.
- صالح، اميرة. "الإحصاء: ١٠٢ مصري حصلوا على براءة إختراع اثناء ٢٠٢٢". المصري اليوم، ٢٠٢٢.
- عبدالله مصطفى، احمد. "حقوق الملكية الفكرية والتأليف في بيئة الانترنت". البوابة العربية للمكتبات والمعلومات، ٢٠٠٩.
- عصفور، جابر. "تطوير المنظومة الثقافية للدولة". بوابات الاهرام، ٢٠١٤.
- مسعد، حسن. "قانون الجمعيات الأهلية الجديد: تعديلات شكلية لتحسين صورة مصر دولياً؟". المفكرة القانونية، ٢٠١٩.
- "التطورات في تشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية". الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ٢٠٠٥.
- "الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية". رئاسة مجلس الوزراء. ٢٠٢٢.
- "الثقافة المصرية تجدد بروتوكول التعاون مع اتحاد المعاهد الوطنية الثقافية الأوروبية في مجال تنمية الصناعات الثقافية ورفع قدرات العاملين بالقطاع الثقافي". الهيئة العامة للاستعلامات. ٢٠٢٢.
- "شراكة بين "بدايات" ومصر السيادي لتطوير باب العزب". انتربرايز. سبتمبر ٢٠٢١.
- "قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض احكام قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤". قضايا. اخر دخول يونية ٢٠٢١.
- "مصر وقضية التغيرات المناخية". الهيئة العامة للاستعلامات. اخر دخول، يونية ٢٠٢٠.
- www.sis.gov.eg/Story/160250/Egypt-and-Climate-Change?lang=en-us
- "محاوِر الاعمال الاساسية لمجلس الصناعة التكنولوجية والإبتكار". سبتمبر. ٢٠٢٢.
- "مبادرة المجتمع المتميزة لمتطوعي شبكة "داعم" تحت مظلة برنامج "فرصة" للتمكين الاقتصادي". اخر دخول ٢٠٢٣. وزارة التضامن الإجتماعي.
- "نبذة عن الجهاز". جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. ٢٠١٩.
- <https://www.msmeda.org.eg/MSMEDA/AboutUs>
- "نبذة عن العلامة التجارية". جهاز تنمية التجارة الداخلية، وزارة التموين والتجارة الداخلية. ٢٠٢٠. www.itda.gov.eg/hint-tm.aspx

“About CREATIVA.” *CREATIVA*, 2022. creativa.gov.eg/about-creativa/

“About TIEC.” Technology Innovation and Entrepreneurship Center, 2023. tiec.gov.eg/English/Pages/Vision-Mission.aspx

“About Tourathna.” *Turathna*, 2023. arab.org/ar/directory/tourathna/

“About WIPO GREEN.” *WIPO*, 1992. www3.wipo.int/wipogreen/en/

Abu Ghazi, ‘Imad. "Al-Tariq Nahwa al-Nuhud bil-Sina‘at al-thaqafiya wal-ibda‘iya fi Misr" [Towards the development of the cultural and creative industries in Egypt]. *Afaq Ijtima‘iya [Social Prospect]*, 2021.

“Amendment of the TRIPS Agreement.” *World Trade Organization*, 23 Jan. 2017.

www.wto.org/english/tratop_e/trips_e/tripsfacsheet_e.htm#:~:text=Aimed%20at%20improving%20poor%20countries,the%20WTO%27s%20members%20accepted%20it.

Amy Kapczynski. “The Cost of Price: Why and How to Get Beyond Intellectual Property Internalism.” 59 *UCLA Law Review*, 2012.

Annual Bulletin of Patents & Trademarks in 202. *Arab Republic of Egypt Central Agency For Public Mobilization & Statistics (CAPMAS)*. July 2022. censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-en-v4.2/index.php/catalog/623

Bakshi, Hasan. “Measuring the Creative Industries.” *British Council | Creative Economy*, 2014.

“Beyond Handmade Goods.” *Creative Egypt*, Accessed 20 Aug. 2023. www.creativeegypt.org

Bourdieu, Pierre. “Distinction: A Social Critique of the Judgment of Taste”. *Routledge & Kegan Paul*, London, 1984.

Buitrago, Felipe, Duque. “The Orange Economy: An Infinite Opportunity.” *Inter-American Development Bank*, 2013.

“CCI Observatory - Regional Perspective.” *CREACT4MED*, 2021. creativemediterranean.org/resources/final-cross-country/

“Cairo Urban Initiatives Platform.” *CLUSTER*. Accessed 6 June 2023. cuipcairo.org/en/about/cairo-urban-initiatives-platform

“Informality as Creativity.” *CLUSTER*. Unpublished report, 2023.

“International Conference on Creative Economy: Policy Brief”. *Connecti:City*, 2022. www.un.org/sites/un2.un.org/files/orange_economy_14_march.pdf

“Copyright and Creative Commons Are Friends.” *Creative Commons*, 28 Feb. 2017. creativecommons.org/get-cc-savvy/copyright-creativecommons-are-friends/

“Copyright-Based Industries.” *WIPO Magazine*, no. 3, May 2005, pp. 24–26. www.wipo.int/wipo_magazine/en/2005/03/article_0012.html

- “Creative and Social Enterprise in Egypt 2021-2022.” *British Council*, 2022.
www.britishcouncil.org/sites/default/files/creative_and_social_enterprise_in_egypt_final.pdf
- “Creative Economy Outlook: Trends in International Trade in Creative Industries Country Profiles” *United Nations Conference on Trade and Development, United Nations, 2002–2015, 2005–2014*. pp. 171–173,
- “Creative Economy Outlook 2022: Overview.” *United Nations Publications*, 2022.
unctad.org/publication/creative-economy-outlook-2022#:~:text=The%20findings%20show%20how%20the,exceed%20those%20of%20creative%20goods.
- Grynspan, Rebecca. “Creative Economy Programme.” *UNCTAD*, 2022. unctad.org/topic/trade-analysis/creative-economy-programme
- “Creative Nation: Commonwealth Cultural Policy.” *Department of Communications and the Arts, Government of Australia. Analysis & Policy Observatory*, 30 Oct. 1994.
- “Center for Innovation and Entrepreneurship.” *The Arab Contractors*, 2022.
www.arabcont.com/English/project-685#:~:text=The%20Technology%20Innovation%20and%20Entrepreneurship,center%2C%20establish%20various%20partnerships%2C%20and
- “Cultural and Creative Industries in Egypt.” *Creative Mediterranean, Euro-Mediterranean Economists Association (EMEA)*, Oct. 2021. creativemediterranean.org/resources/egypt-cci/
- Dawoud, Iskandar, and Bur. “Scoping Study on the Independent Cultural and Creative Sector in Egypt.” *Danish Egyptian Dialogue Initiative, Issuu*, 5 Dec. 2017.
- De Beukelaer, Christiaan, and Spence. “Global Cultural Economy.” *Routledge*, 2019.
- De Jesus, et al. “A Critique of the Creative Economy, Creative City and Creative Class From the Global South.” *International Journal of Business Administration*, vol. 11, no. 4, Sciedu Press, June 2020, p.1
- “Digital Egypt.” *Ministry of Communications and Information Technology*, Accessed 12 Sep. 2023.
mcit.gov.eg/en/Digital_Egypt
- “Digital Transformation.” *Ministry of Communications and Information Technology*, Accessed 17 Aug. 2023. mcit.gov.eg/en/Digital_Egypt
- Doreen, Jakob, and van Heur, Bas. “Taking Matters into Third Hands: Intermediaries and the Organization of the Creative Economy.” *Regional Studies, Chennai, India*, 2014.
- “Egypt Datasets.” *World Economic Output, International Monetary Fund*, April 2023.
www.imf.org/en/Countries/EGY
- “Egypt tops list of patents granted in 2019.” *Zawya, Daily News Egypt, SyndiGate Media Inc*, 26 April 2020. www.zawya.com/en/legal/egypt-tops-list-of-patents-granted-in-2019-x5jyhinx
- Eickhof, Ilka. “Producing Inequality: Creative Economies in Cairo.” www.academia.edu, April 2017.

El-Din, Muhammad 'Ala. "Minister of Communications Inaugurates Digital Egypt Creativity Centre in Kharga." *Dailynewsegypt*, 30 May 2023.

Fazeulaa, Hossam. "Egypt Country Report: Overview of the Situation of Culture." *Medculture*, Dec. 2018.

"Financial Technology in Non-banking Financial Law No. 5 of 2022." *Ibrachy Legal Consultancy*, 2022. www.ibrachy.com/?page_id=1752

Florida, Richard L. "The rise of the creative class: and how it's transforming work, leisure, community and everyday life." *New York, Basic Books*, 2004.

Hadley, Steven. "Artists as cultural intermediaries? Remediating practices of production and consumption." *Arts and the Market*, Vol. 11 No. 3, 2021, pp. 200-216.

Howkins, John. "The Creative Economy: How People Make Money from Ideas". *London, Penguin books*, 2001.

"How Much Does It Cost to Sell on Etsy? Fees Explained." *Mailchimp*, 2023. mailchimp.com/resources/how-much-does-it-cost-to-sell-on-etsy/#:~:text=Etsy%27s%20transaction%20fee%20is%206.5,total%20cost%20of%20the%20sale.

"i-Culture Creative Industries." *i-Culture*. Accessed 4 June 2023. icci.iculture-eg.org/talents

"Industry and Trade Development Strategy: 2016-2020." *Ministry of Trade and Industry*, 17 May 2017. andp.unescwa.org/plans/1133

"Industry (Economics)." *Wikipedia*, The Free Encyclopedia, Wikimedia Foundation. June 2023.

"Innovation Map." *EgyptInnovate*, 5 June 2023. egyptinnovate.com/en/innovation/map

"Inside WIPO." *World Intellectual Property Organization*. Accessed 5 July 2023. www.wipo.int/portal/en/index.html

"Intellectual Property Enforcement - United States Department of State." *U.S. Department of State*, 5 Apr. 2023. www.state.gov/intellectual-property-enforcement/

"Intellectual Property Rights Directory for Startups." *Intellectual Property Rights Office*, 2021. www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_961.pdf

"Intellectual Property Rights Law Overview." *StartaBuisness, Gafi Gov*, Accessed 7 Aug. 2023. pxxik.bwillcpa.com/intellectual-property-rights-in-egypt/65494085

"IP Country Fiche EGYPT." *Intellectual Property SME HELP DESK*, Accessed 2023. intellectual-property-helpdesk.ec.europa.eu/system/files/2022-01/IP%20Country%20Fiche_EGYPT_.pdf

"IPR Copyrights" *Information Technology Industry Development Agency*. Accessed 7 Aug. 2023. itida.gov.eg/English/Pages/IPR.aspx

"Al-Istiratijiya al-Wataniya lil-Milkiya al-Fikriya" [National Intellectual Property Strategy]. *State Information Service*, 23 Sep. 2022. [www.sis.gov.eg/UP/Culture/Strategic%20Book%20\(E\).pdf](http://www.sis.gov.eg/UP/Culture/Strategic%20Book%20(E).pdf)

“Ja’izat al-Dawla lil-Ibda’ al-Fanni” [State’s Artistic Creativity Award]. *Damieta University*. Accessed 20 Aug. 2023. www.du.edu.eg/en/pages/ViewNews.aspx?X=150&id=30480

“Ja’zat al-Mubdi’ al-Saghir” [Junior Creator Award]. Supreme Council of Culture, Accessed 20 Aug. 2023. www.asu.edu.eg/staffPortal/en/awards-system/stateAwards/10

Jewell, Catherine. “Institution Profile: Ministry of Tourism and Creative Economy Profile, History, Duties and Functions.” *Ministry of Tourism and Creative Economy/ Tourism and Creative Economy Agency Republic of Indonesia*, Accessed 5 July 2023.

Jewell, Catherine. “Leveraging Indonesia’s Creative Economy.” *WIPO*, Oct. 2019.

Joffe, Avril, et al. “Chapter 4: How Governments Could Better Engage with the Working Practices of the 21st Century Creative Economy.” *Creative Economy 2030: Imagining and Delivering a Robust, Creative, Inclusive, and Sustainable Recovery*. Tokyo, Asian Development Bank Institute, 2022, pp. 49-64.

Joffe, and Newbigan, “The Relationship between the Informal Economy and the Cultural Economy in the Global South.” *Medium*, 2021.

“Key Facts About Egypt’s Electronic Invoicing System.” *Edicom Group*, 3 Feb. 2023, edicomgroup.com/blog?field_categories_tid=32&page=5

Khalid, Muhammed. “Egypt’s Informal Economy: Untapped Potential That Could Add \$127 Bln to GDP.” *Ahram Online*, 31 July 2023,

Krishnamoorthy et al. “Financing a Handmade Revolution.” *Business of Handmade*, July 2023.

Landry, Charles. “The Creative City: A Toolkit for Urban Innovators.” *LEEP for Collaborative Impact*, New Stroud, Earthscan, 2008.

Lewinski, Silke von. “Copyright Throughout the World”, *Thomson West, Eagan, MN*, 2009.

Maguire, Smith, and Matthews. “Are we all cultural intermediaries now? An introduction to cultural intermediaries in context.” *European Journal of Cultural Studies*, UK, 2012, pp. 551-562.

“Microfinance Service to Every Egyptian Citizen”, *MSMEF*, 2020. www.cbe.org.eg/en/msmes-entrepreneurship/msmes/promoting-microfinance

“Ministry of Planning and Economic Development Abdul Latif Jameel Laboratory at AUC sign a cooperation protocol to launch the Egyptian impact Measurement Laboratory to promote evidence-based policies”, *Ministry of Planning and Economic Development*. 17 March 2022. mped.gov.eg/singlenews?id=1064&lang=en

“Ministry Of Planning, Pepsico Egypt, And Riseup Sign a Cooperation Protocol to support Youth Through the ‘Egypt 2030 Hackathon,” *Ministry of Planning and Economic Development*. 13 Jan. 2022 mped.gov.eg/singlenews?id=936&lang=en

“Ministry’s Mission and Objective.” *Ministry of Trade and Industry*, Accessed 20 Aug. 2023. www.mti.gov.eg/English/Pages/default.aspx

Moriset, Bruno. "Building new places of the creative economy. The rise of coworking spaces." *HAL Open Science* 2013.

"National Statistics on the Creative Industries." *Creative Industries Policy & Evidence Centre*, 28 June 2022. pec.ac.uk/news/national-statistics-on-the-creative-industries

Newbigin, John. "The Creative Economy: An Introductory Guide in Creative and Cultural Economy." *London, The British Council*, 2010.

"Obtaining the necessary funding for projects," *Women Connect, Ministry of Small Medium Enterprise Development Agency*. 15 Aug. 2023. www.womenconnect.org/web/egypt/access-to-capital/-/asset_publisher/R7mnI1efoaB/content/small-medium-and-micro-enterprise-development-agency

O'Connor, Justin. "Intermediaries and Imaginaries in the Cultural and Creative Industries." *Regional Studies, Routledge*, London, Jan. 2013.

Pager, Sean. "The Role of Copyright in Creative Industry Development." *Law and Development Review*, 2017.

Parrish, David. "Creative Industries Definitions." *David Parrish*, 19 Dec. 2019, www.davidparrish.com/creative-industries-definitions/.

Partner, Rosemary, et al. "Collection 3: Impact investing in the global creative economy". *Creativity, Culture & Capital*, Dec 2022.

"PEC's International Council." *Creative Industries Policy & Evidence Centre*, 5 May 2020. pec.ac.uk/news/national-statistics-on-the-creative-industries

Perry, Beth, et. al. "Revealing and re-valuing cultural intermediaries in the 'real' creative city: Insights from diary-keeping exercise." *European Journal of Cultural studies*, UK, 2015, pp. 724-740.

Pugatch, Meir, and Torstensson. "International IP Index." *U.S. Chamber of Commerce*, 21 Feb. 2023,

Qavi, Abdul. "20 Best Startup Accelerators and Incubators in Egypt {Top Ranking}." *Rasmal*, July 2023. www.rasmal.com/startup-accelerators-and-incubators-in-egypt/

Ra'ad Al Hussein, Zeid. "Repressive New NGO Law Deeply Damaging for Human Rights in Egypt" *Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights*, 1 June 2017.

"Reconciliation of Building Violations Bill 2022." *Andersen*, 27 Dec. 2022. eg.andersen.com/reconciliation-of-building-violations-bill-2022/#:~:text=The%20Reconciliation%20of%20Building%20Violations,related%20to%20the%20building%20violations.

Reis, Ana Carla Fonseca. "Creative Economy as a development strategy: a view of developing countries". *Itaú Cultural, São Paulo*, 2008.

Rizk, Nagla and Bishop, Lea. "Stories from Egypt's Music Industry. - Access to knowledge in Egypt : new research on intellectual property, innovation and development", *Bloomsbury Publishing, Bloomsbury Open Access*, 2010, pp. 92-103.

Rutenberg, Isaac. "Faking It: Time to Rethink Intellectual Property in Developing Countries?" *The Guardian*, 29 Oct. 2013,

Salih, Iman and Samir, Fatima. "Intellectual Property Rights" *National Intellectual Property Academy*, 11 Sep. 2023. www.wipo.int/academy/en/training_institutions.html

Serageldin, Isma'il. "Support to Cultural Diversity and Creativity in Egypt Program: Mapping and Supporting Cultural Industries in Egypt". *Bibliotheca Alexandrina*. New York, Basic Books, 2004.

Shalabi, Nabil, and 'Isam, Muhammad. *Global Entrepreneurship Ecosystem Platform*. Accessed 13 July 2023. geep.arenho.com

Sims, David. "Understanding Cairo: The Logic of a City out of Control", *The American University in Cairo Press*, 2012, pp. 150–153.

Sonobe, Tetsushi, et. al. "Creative Economy 2030: Imagining and Delivering a Robust, Creative, Inclusive, and Sustainable Recovery." *Asian Development Bank Institute*, 2022.

Soto, Hernando de. "The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else." *New York: Basic Books*, 2000.

"SPECIAL 301 Report on Copyrights Protection and Enforcement." *International Intellectual Property Alliance (IIPA)*, 2009. www.iipa.org/files/uploads/2022/01/2022-SPEC301-3.pdf

Sprigman, and Raustiala. "The Knockoff Economy, How Imitation Sparks Innovation." *Oxford University Press*, 2012.

"Support to Cultural Diversity and Creativity in Egypt." *Bibalex*, Accessed 4 June 2023. www.bibalex.org/en/project/details?documentid=215

"Telecommunications: Industry." *Ministry of Communications and Information Technology*, Accessed 01 Oct. 2023. mcit.gov.eg/en/TeleCommunications/Industry

"TIMEP Brief: Law No. 149 of 2019 (NGO Law)." *The Tahrir Institute for Middle East Policy*, 21 Aug. 2019. timep.org/2019/08/21/ngo-law-of-2019/

"TOOLKITS & RESOURCES". *Mapping the Creative Industries in the Egyptian Delta Region*. GIZ Egypt, July 2018. icealex.com/toolkits/

"Total Number of Patents Issued in the U.S. FY 2021." *Statista Research Department*, 2 June 2023. www.statista.com/statistics/256571/number-of-patent-grants-in-the-us/#:~:text=In%20the%20fiscal%20year%20of,when%20182%2C218%20patents%20were%20issued.

UNESCO. "Diversity of Cultural Expressions." *UNESCO Periodic Reports*, 2020. www.unesco.org/creativity/en

"Vision and Mission." *Ministry of Culture*, Accessed 20 Aug. 2023. www.modli.edu.eg/modlinew/visionEn.aspx

“What Are the Creative Industries?” *Creative Careers*, Discover Creative. Accessed 5 July 2023.
discovercreative.careers/students-and-parents/what-are-the-creative-industries/

“WIPO-Administered Treaties: Morocco.” *Wipo Lex*, 2012.
www.wipo.int/wipolex/en/treaties/ShowResults?code=MA

Kemkominfo TV “*World Conference on Creative Economy 2018*”, Bekrafid, YouTube, 1 Dec. 2017.
www.youtube.com/watch?v=Ekt71w9Yct8

Yochai Benkler. “Sharing Nicely: On Shareable Goods and the Emergence of Sharing as a Modality of Economic Production,” *114 Yale Law Journal*, 2004, 273–358.

قائمة الموارد

منصات رسم خرائط وحصص المبادرات الإبداعية

- CREAT4MED: platform.creativemediterranean.org/in-figures/
- منصة المبادرات الحضرية بالقاهرة: www.cuipcairo.org
- مصر تبتكر: www.egyptinnovate.com/en/innovation/map
- انفوجراف بيئة ريادة الأعمال في مصر: eeei.arenho.com
- منصات أي كالتشر للصناعات الإبداعية: icci.iculture-eg.org/talents
- كيان: www.kayani.gov.eg/
- ليبب Leep- خريطة إبداع مصر: www.leep4impact.org
- رسم خريطة للصناعات الإبداعية في منطقة الدلتا المصرية: www.icealex.com/toolkits/
- رواد النيل: www.np.eg/en/startups/
- دراسة استطلاعية للقطاع الثقافي والإبداعي المستقل في مصر: www.issuu.com/dedi.eg/docs/scoping_study.docx
- دعم التنوع الثقافي والإبداع في مصر: www.bibalex.org/culture/en/home/index.aspx

دراسات الحالة:

- أنيماتكس: www.animatex.net
- جمعية حماية البيئة (APE): www.ape-egypt.com
- المنبوز: www.elmenus.com
- المهرجان السينمائي للتصميم "فيلم ماي ديزاين": www.filmmydesign.com
- مركز ريادة الأعمال في جامعة هليوبوليس: www.hu.edu.eg/research/ecsi/
- خصوص: www.nahdetelmahrousa.org
- مكوك: www.makouk.com
- نهضة المحروسة: www.nahdetelmahrousa.org
- رواد النيل: www.np.eg
- ناو باي NowPay: www.nowpay.cash
- ستوديو تينكر: www.dinaaamin.com
- فيري نايل VeryNile: www.verynile.org
- نادي وادي الحرية الرياضي
- وصايف: www.facebook.com/wassayef.amanyyusef
- يدوي: www.yadawee.com

الوسطاء:

دراسات الحالة الدولية

- Arbeitsgemeinschaft Deutscher Kunstvereine: www.kunstvereine.de
- أشكال ألوان: www.ashkalalwan.org
- اتسي: www.etsy.com
- أولولو: www.ololo.city
- صدى للفن العراقي المعاصر: www.documenta-fifteen.de/en/lumbung-members-artists/sada-regroup/

دراسات الحالة المحلية:

المجتمع المدني:

- مركز ريادة الأعمال في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري: www.aast.edu/en/centers/Entrepreneurship/
- حاضنة أعمال الجامعة الأمريكية بالقاهرة AUC Venture Lab: business.aucegypt.edu/centers/vlab
- مركز ريادة الأعمال للتأثير المجتمعي: www.hu.edu.eg/research/ecsi/
- ENACTUS: www.enactus.org
- حاضنة أعمال كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: www.fepsbi.net
- الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ: www.giz.de
- نهضة المحروسة: www.nahdetelmahrousa.org
- الحرم اليوناني: www.thegreekcampus.com

وسطاء برعاية القطاع الخاص:

- بازارنا Bazarna Society: www.linktr.ee/bazarnasociety
- Enpact: www.enpact.org/country/egypt/
- فلات ٦ لاب Flat 6 Lab: www.flat6labs.com
- Gemini Africa: www.geminiafrica.com
- خصوص: www.getkhoos.com
- حاضنة MINT من EG: mint.eg-bank.com/Home/Incubator/Incubator
- آيس أليكس: www.icealex.com
- قمة رايز أب: www.riseupsummit.com
- يدوي: www.yadawee.com/

وسطاء برعاية الدولة:

- كرياتييفا Creativa: creativa.gov.eg
- ITIDA: ww.itida.gov.eg
- كيان: www.kayani.gov.eg
- تراثنا/ منصة المشروعات الصغيرة: www.msme.eg

المؤسسات المصرية المعنية بالملكية الفكرية:

- مكتب الملكية الفكرية في مصر: cultural.comp@yahoo.com
- مكتب براءات الاختراع المصري: www.egypo.gov.eg
- مكتب العلامات التجارية والتصميمات الصناعية: www.itda.gov.eg

شكر وتقدير

نود أن نشكر فريق المجلس الثقافي البريطاني على دعمهم وعلى ما قدموه من تيسيرات طوال عملية إجراء البحث.

مختبر عمران القاهرة
للتصميم والدراسات

CLUSTER

الإدارة

عمر نجاتي

يسرا زكريا

ريحانة موغال، البرنامج العالمي للاقتصاد الإبداعي
هبة الزين، مسؤولة الاقتصاد الإبداعي، المشاركة الثقافية

فريق البحث

عمر نجاتي

هناء جاد

مصطفى طاهر

سلمى الباسطي

ريم أيمن

مريم نور الدين

خالد رجب

أبيجيل تومي

عمر خالد

يارا هشام

المتدربون

سما يحيى

كاثرين نايت

نود أن نشكر جميع الفاعلين المبدعين الذين شاركوا بوقتهم ومعرفتهم. المقابلات مع المبادرات والمنظمات مدرجة حسب الترتيب الأبجدي.

- جمعية حماية البيئة - بخيت متري، ممثل العلاقات العامة

- أنيماتكس - يوحنا ناصيف، مؤسس

- فيلم ماي ديزاين - فرح الرفاعي، مؤسس مشارك

- مركز ريادة الأعمال بجامعة هليوبوليس - محمد ياسين، خير في

- خصوص - عمر المنعم، المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي

- مكوك - علي عزمي، مؤسس

- المنصة الوطنية للشباب كيان - محمد عبد الدايم المدير التنفيذي

- نهضة المحروسة - سامي داود مدير ثقافي

- NowPay - هبة عراي، الرئيس التنفيذي للعمليات

- رواد النيل (NP) - محمد عباس، رئيس قسم الحضارة بجامعة النيل

- جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر - أحمد الكنانى، رئيس وحدة

تطوير الأعمال

- المجلس الأعلى للثقافة - هشام عزمي، الأمين العام

- استديو تينكر - دينا أمين، مؤسسة

- فيري نايل - سلمى اللقاني، رئيسة تنمية المجتمع

- نادي وادي الحرية الرياضي - حمدي رضا مؤسس مشارك

- وصايف - أماني يوسف، مؤسسة

- يدوي - هشام الجزار، المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي

تصميم الغلاف مستوحى من العلامة التجارية للمبادرات الإبداعية والسياسات الثقافية: منتدى القاهرة - نوفمبر ٢٠٢٣، الذي ينظمه المجلس الثقافي البريطاني في مصر.